الأبيات التي قيل عنها:

مصنوعة أو مولدة في النحو والتصريف

دراسة استقرائية نقدية

إعداد

أ.د / عبد الله بن محمد بن سليمان السديس

الأستاذ المشارك في قسم الإعداد اللغوي

معهد تعليم اللغة العربية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

١٤٤١هـ = ٢٠٢٠م

ض

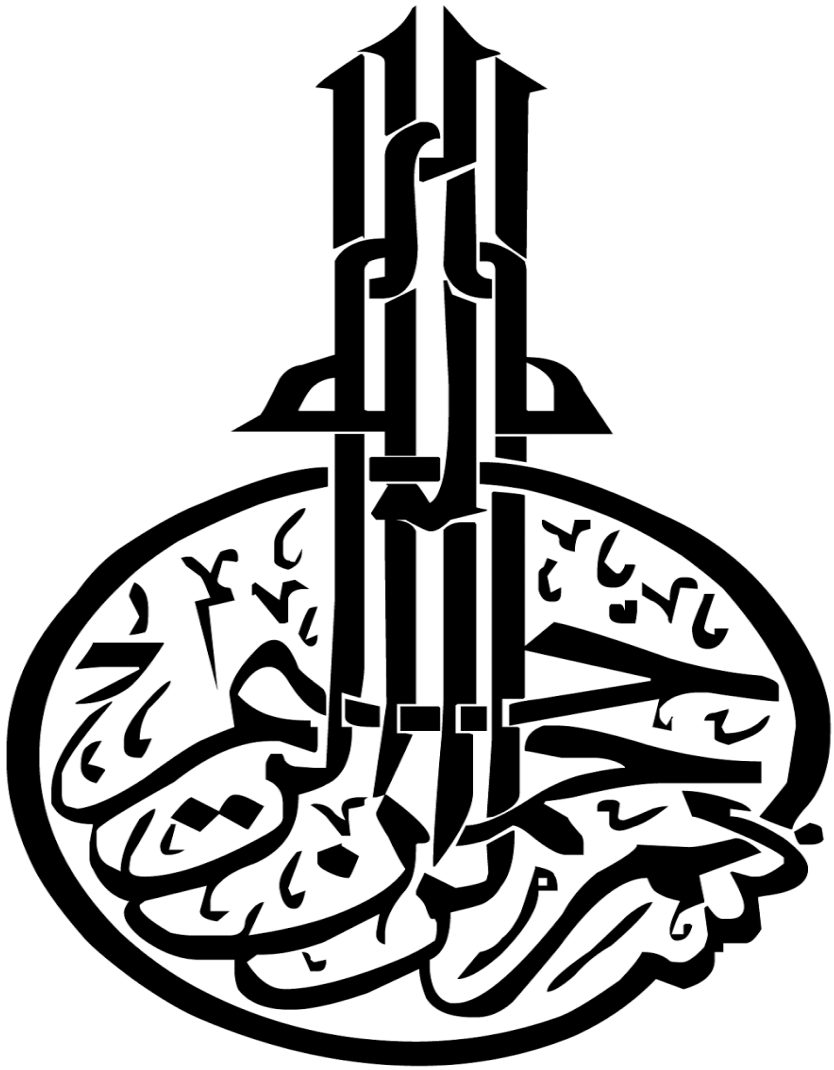

الأبيات التي قيل عنها: مصنوعة أو مولدة في النحو والتصريف – دراسة استقرائية نقدية.

عبد الله بن محمد بن سليمان السديس

قسم الإعداد اللغوي، معهد تعليم اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

البريد الإلكتروني :

amsudais@imamu.edu.sa

ملخص البحث:

يعدُّ الشعرُ أحدَ الأدلة المُعتبَرة في الاستدلال، وركنًا رئيسًا من أركان السماع، واعتمد النحويون علىٰ الشاهد الشعري كثيرًا في وضع القواعد، وضبط النظام اللغوي، وساعدهم علىٰ ذلك حرصُهم علىٰ مُشافَهة الأعراب والأخذ عنهم، ورحل كثيرٌ منهم إلىٰ البادية للسماع والتدوين، ونتج من ذلك أنْ أصبحت مُصنَّفاتُهم مَلْأىٰ بالسماع عن العرب الخُلَّص، ولم يكونوا يُجيزون الاحتجاجَ بشعرٍ لا يُعرَف قائلُه مخافةَ أن يكون مصنوعًا، أو لِمُولَّدٍ، أو لِمَن لا يُوثَق بكلامه. ولَمَّا استحكم لهم بناءُ قواعد اللغة، وضبط أبوابها، وأصبح بنيانُها شامخًا وقَفُوا علىٰ أبياتٍ هنا وهناك تُخالِفُ ما رسَمُوه، وتُعارِضُ ما أصَّلُوه؛ فأعملُوا فيه التأويلَ والتقديرَ، والردَّ والإنكارَ، ووصَفُوا ذلك البيتَ بأنه مصنوعٌ، أو موضوعٌ، أو مُوَلَّدٌ، أو مُحدَثٌ، أو مجهولٌ لا يُعرَف، أو لا يُعبأُ به، أو غير ذلك؛ ومن هنا نشأت فكرةُ البحث، وهي استقراءُ التُّراث النحوي والتصريفي، وجَمْعُ الأبيات

التي وَصَفَها بعضُ العلماء في عصورٍ مُختلِفةٍ بأنها مصنوعةٌ، أو موضوعةٌ، أو مُولَّدة، ودراسته دراسةً نقديَّةً قائمةً علىٰ مُناقَشة ذلكم الحُكم بعَرضِه علىٰ شبيهه ممَّا قُبِلَ واستُدلَّ به، وعَقدِ مُقارَنةٍ بين هذه الأبيات لِمَعرفة مدىٰ التزام النحويين بهذا الحكم، ومعيارهم في ذلك، ومُحاوَلة مَعرفة سببِ ردِّ بعضِها، وعدم الاستدلال به، وتناقُل ذلك في الخالِفين، والترجيح بين آراء مَن قَبِلَ البيتَ واستدلَّ به، ومَن رَفَضه وحَكَم عليه بالصنعة.

الكلمات المفتاحية: الشاهد الشعري – المصنوع – المولد – الاستشهاد.

Verses which were said: made or generated in grammar and conjugation - a critical inductive study.

Abdullah bin Mohammad bin Sulaiman Assudais.
Language preparation section, Arabic Language Institute,
Al Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University.
Email: amsudais@imamu.edu.sa

Abstract

Poetry is one of the considerable examples for conclusion . it is a main basis in basic elements of usage. The grammarians usually depend on poetic quotation in rules and methods . they concern and consider spoken Arabs of the desert. Many grammarian went to the desert for listening and recording. Their work filled with pure Arabs tradition . They did not permit unknown poetry protest afraid of made up or postclassical or untrusted . when they seriously built rules of language, adjust category and became perfect, they dedicate to verse here and there which is unlike their description and be in contrast with the original . they work on interpretation, expectation, rejection and denial. They describe that verse which is made up, false, produced , created , unknown or whatever . From here come into being an idea of survey. It is a inflection , grammatical heritage induction and gather made up , false or produced verses which some grammarians

describe in many ages. They study it critical study depend on discussion as good as compares which is accepted as a conclusion also to compare between these verses to know how moral and measure grammarian decision. Knowing why they didn't accept some as a conclusion. Later they carry considering opinions who accepted the verse as a conclusion and who rejected as made up.

Kewwords: poetic quotation – made up – produced - quotation.

المقدمة:

سَعَىٰ علماءُ اللغة الأوائلُ منذ بدأ التدوينُ النحويُّ إلىٰ بناء قواعدَ متينةٍ تُحِيطُ اللغةَ بسياجٍ منيعٍ من التقعيد النحوي الذي عزَّ نظيرُه، وتحفظُ لغةَ العرب من اللَّحن الذي بدأ يتسرَّب إلىٰ العربية نتيجةَ اختلاط العرب بالأمم الأخرىٰ بعد دخول عددٍ منهم في الإسلام، وبما أن الشعرَ العربيَّ أحدُ الأدلة الْمُعتبَرة في الاستدلال، وركنًا رئيسًا من أركان السماع[1]، والسماعُ هو الأصلُ الأصيلُ من أُصُول النحو الثلاثة، والآخران هما القياسُ والإجماعُ، فقد اعتمد النحويون علىٰ الشاهد الشعري كثيرًا في وضع القواعد، وضبط النظام اللغوي، وساعدهم علىٰ ذلك حرصُهم علىٰ مُشافَهة الأعراب والأخذ عنهم، بل رحل كثيرٌ منهم إلىٰ البادية، وأقام بين ظَهْرانِيهم يسمع ممن لم تفسُد ألسنتُهم، ولم يَشِب لغتَهم شائبةُ لحنٍ، فكان من نتيجة ذلك أنْ أصبحت مُصنَّفاتُهم النحوية مَلْأىٰ بالسماع عن العرب الخُلَّص، فلم يكونوا يُجيزون الاحتجاجَ بشعرٍ لا يُعرَف قائلُه مخافةَ أن يكون مصنوعًا، أو لِمُولَّدٍ، أو لِمَن لا يُوثَق بكلامه[2]. قال الزجَّاجُ في مَعرِض ردِّه علىٰ الفراء[3]: "ولو كان هذا الْمُنشِدُ الْمُستَشهِد أعلَمَنا من هذا الشاعرُ، ومن أيِّ القبائل هُو، وهل هو ممن يُؤخَذ بشعره أم لا ما كان يضرُّهُ ذلك". ولعل السببَ

(١) ينظر: لمع الأدلة ٢٨-٢٩، والاقتراح ٧٤.

(٢) ينظر: الإنصاف ٤٦٨، والخزانة ١/ ١٥.

(٣) في معاني القرآن ٢/ ٤١٨.

الذي جعل النحويين يَقبَلُون كثيرًا من الشواهد غيرِ المنسُوبة إلىٰ قائلٍ معيَّنٍ هو الوُثوقُ براويه الذي أورَدَه، واشتهارُه بالصدق والأمانة، فالشاهدُ الذي لا يُعرَف قائلُه إذا صدر مِمَّن يُحتجُّ بقوله، أو رواه عالمٌ ثقةٌ صحَّ الاستشهادُ به، وقد استَشهَد الأصمعيُّ بِرَجَزٍ مشكُوكٍ في نسبته للأَغلَب العجليِّ وقال[1]: "فإنْ لم يكن له فهو لغيره مِمَّن هو ثَبتٌ أو ثقةٌ". وقال أبو حيَّان في مَعرِض ردِّه علىٰ ابن مالك في اشتراطه العلم بقائل البيت ومعرفة تتمته[2]: "ثم قال [أي: ابن مالك]: ولا حُجةَ فيه إذ لا يُعلَم له تتمةٌ ولا قائلٌ. وهذا لا يَقدَح في الاحتجاج، بل متىٰ رُوي أنه من كلام العرب فليس من شَرْطه تعيينُ قائله. وأما كونُه لا تتمَّةَ له فلا يَقدحُ في ذلك؛ لأنه إنما وقع الاعتناءُ بمكان الشاهد، فلا حاجةَ إلىٰ معرفة ما قبلَه ولا ما بعدَه إذ لا شاهدَ فيه ... وفي كتاب سيبويه أبياتٌ استَشهَد بها لا يُعرَفُ قائلُها، ولا تُروَىٰ إلا من الكتاب، واكتَفَينا بنقلِ سيبويه إيَّاها واستشهادِه بها". وقال البغداديُّ[3]: "ويُؤخَذ من هذا أن الشاهدَ المجهُولَ قائلُه وتتِمَّتُه إنْ صَدَرَ من ثقةٍ يُعتَمَد عليه قُبِلَ، وإلَّا فلا؛ ولهذا كانت أبياتُ سيبويه أصحَّ الشواهد، اعتمَدَ عليها خَلَفٌ بعد سَلَفٍ مع أنَّ فيها أبياتًا عديدةً جُهِل قائلُوها، وما عِيبَ بها ناقلُوها، وقد خرج كتابُه إلىٰ الناس والعلماءُ كثيرٌ، والعنايةُ بالعلم وتهذيبه وكِيدةٌ، ونُظِرَ فيه وفُتِّشَ فما طَعَنَ أحدٌ من الْمُتقدِّمين عليه، ولا ادَّعىٰ أنه أتىٰ بشعرٍ مُنكَرٍ،

(١) رواه عنه المرزبانيُّ في الموشَّح ٢٧٣.

(٢) في التذييل والتكميل ٥/ ١١٨.

(٣) في الخزانة ١/ ١٦-١٧.

وقد روىٰ في كتابه قطعةً من اللغة غريبةً لم يُدرِك أهلُ اللغة معرفةَ جميع ما فيها ولا ردُّوا حرفًا منها". وقال أيضًا[1]: "والشاهدُ الذي جُهِلَ قائلُه إنْ أنشَدَه ثقةٌ كسيبويه وابن السرَّاج والمبرد ونحوهم فهو مقبولٌ يُعتمَدُ عليه، ولا يَضرُّ جَهلُ قائله، فإنَّ الثقةَ لو لم يَعلَم أنه من شِعرِ مَنْ يصحُّ الاستدلالُ بكلامه لَمَا أنشَدَه". وعقد ابنُ جني[2] بابًا سمَّاه: "باب في صِدق النَّقَلة، وثِقةِ الرُّواةِ والحَمَلة"، ذكر فيه طرفًا من أمانة علماء اللغة، وتحرِّيهم، وتحرُّجهم.

وعندما فكَّر علماءُ اللغة بجمعها وتدوينها جعلُوا حُدُودًا مكانيَّةً وزمانيَّةً لِمَن يُؤخَذ عنهم؛ فحدَّدوا القبائلَ العربيةَ المأخُوذَ عنها، وتلك التي أهمَلُوها، قال أبو نصر الفارابيُّ (ت ٣٣٩هـ)[3]: "والذين عنهم نُقِلت اللغةُ العربيةُ، وبهم اقتُدي، وعنهم أُخِذ اللسانُ العربيُّ من بين قبائل العرب، هم قيسٌ، وتميمٌ، وأسَدٌ؛ فإنَّ هؤلاءِ هُمُ الذين عنهم أكثرُ ما أُخِذ ومُعظمُه، وعليهم اتُّكِل في الغريب، وفي الإعراب والتصريف، ثم هُذيلٌ، وبعضُ كِنانةَ، وبعضُ الطائِيَّين، ولم يُؤخَذ عن غيرهم من سائر قبائلهم. وبالجُملة فإنه لم يُؤخَذ عن حَضَريٍّ قطُّ، ولا من سُكَّان البَراري ممن كان يسكُنُ أطرافَ بلادهم التي تُجاوِرُ سائرَ الأُمم التي حولَهم؛ فإن لم يُؤخَذ لا من لَخْمٍ، ولا من جُذامٍ؛ فإنهم كانوا مُجاوِرين

(١) في الخزانة ٩/ ٣١٧.

(٢) في الخصائص ٣/ ٣٠٩-٣١٣.

(٣) نقله عنه أبو حيان في تذكرة النحاة ٥٧٣-٥٧٤، والسيوطي في الاقتراح ١٠٠-١٠٤، والمزهر ١/ ٢١١.

لأهل مِصرَ والقِبْط، ولا من قُضاعةَ، ولا من غسَّانَ، ولا من إيادٍ؛ فإن هؤلاءِ كانُوا مُجاوِرين لأهل الشام وأكثرُهم نصارىٰ يقرؤُون في صلاتهم بغير العربيَّة، ولا من تَغلِبَ والنَّمِر؛ فإنهم كانوا بالجزيرة مُجاوِرين لليُونان، ولا من بَكْرٍ؛ لأنهم كانوا مُجاوِرين للنَّبَط والفُرس، ولا من عبدِ القيس؛ لأنهم كانوا سُكَّانَ البحرين مُخالِطِين للهند والفُرس، ولا من أَزْد عُمان لِمُخالَطَتهم للهند والفُرس، ولا من أهل اليَمَن أصلًا لِمُخالَطَتهم للهند والحبَشة، ولولادة الحبَشة فيهم، ولا من بني حنيفةَ وسُكَّانِ اليَمامة، ولا من ثقيف وسُكَّان الطائف لِمُخالَطَتهم تُجَّارَ الأُمَم الْمُقِيمين عندَهم، ولا من حاضِرة الحجاز؛ لأنَّ الذين نقلُوا اللغةَ صادَفُوهم حينَ ابتدَؤُوا ينقلُون لغةَ العرب قد خالَطُوا غيرَهم من الأُمَم، وفسَدت ألسنَتُهم". ففي هذا النص يذكُرُ الفارابيُّ مَن أُخِذ عنه، ومَن أُعرِضَ عنه خشيةَ تسرُّب اللحن إليهم لِمُخالَطَتهم الأُممَ المجاورةَ لهم من الأعاجم، وإنْ كان لبعض الباحثين موقفٌ من هذا الحصر الذي نصَّ عليه[1]. هذا هو الحدُّ المكانيُّ، وأضافوا إليه حدًّا زمنيًّا؛ فجعلوا نهايةَ الرواية عن شعراء الحاضرة في سنة ١٧٥ه مختُومةً بإبراهيمَ بن هَرْمة (ت ١٧٦هـ)، ونقَلَ ابنُ المعتز[2] عن الأصمعي أنه قال: "خُتِم الشعرُ بابن هرمةَ؛ فإنه مدحَ مُلُوكَ بني مروان، وبقيَ إلىٰ آخر أيام المنصور".

(١) لزميلنا الأستاذ الدكتور عبد العزيز الدباسي بحث عنوانه: "قبائل فصيحة وصفها أبو نصر الفارابي بفساد الألسنة – دراسة نقدية استقرائية"، منشور في مجلة العلوم العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ٤٦، محرم ١٤٣٩هـ، ص ص ١٧٩-٢٦٩.

(٢) في طبقات الشعراء ٢٠.

وعن ثعلبٍ عنه أنه قال[1]: "خُتِم الشعرُ بإبراهيمَ بنِ هرمة، وهو آخِرُ الحُجج". وأما في البادية فقد جعلُوا عصرَ الاحتجاج إلىٰ نهايةِ القرن الرابع الهجري.

وعلىٰ كل حالٍ فقد قيَّض الله لهذه اللُّغةِ الشريفةِ علماء مُخلِصين مُجتهدين، قدَّموا للعربية أعظمَ مِنَّةٍ، وأَسدَوا لها أجلَّ مِنحةٍ؛ فضربُوا في الآفاق مُتجشِّمين الْمَشَاقَّ والصِّعابَ، مُفارِقين الأهلَ والخِلَّانَ والأصحابَ، لا هَمَّ لأحدِهم إلا تدوينُ اللغة، وتتبُّعُ الأعراب في تلك الصحاري القاحلة، والقفار الْمُوحِشة، رائدُهم الثقةُ بتأييدِ الله سبحانَه لهم في هذه الْمُهمَّةِ الصعبةِ التي رأوا أنها من صميم واجباتهم، ومنه تعالىٰ استمدُّوا العونَ والتوفيقَ والسدادَ، فكان هذا البناءُ الشامخُ للعربية الذي لا يُضاهِيه بناءٌ، وظهرت أسماءُ عددٍ من العلماء الأعلام الذين كان لهم قدمُ صِدقٍ في جمع العربية، والرحلة لتدوينها، فمن البصريين عيسىٰ بنُ عُمَر الثقفي (ت ١٤٩هـ)، وأبو عَمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ)، والخليلُ بن أحمد (ت ١٧٥هـ)، وخلف الأحمر (ت ١٨٠هـ)، ويُونُس بن حبيب (ت ١٨٣هـ)، وأبو عبيدة مَعْمر بن الْمُثَنَّىٰ (ت ٢١٠هـ)، وأبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري (ت ٢١٥هـ)، وعبد الملك بن قُريب الأصمعي (ت ٢١٦هـ)، وأبو عُبيد القاسم بن سلَّام (ت ٢٢٤هـ)، ومحمد بن سلَّام الجُمَحي (ت ٢٣١هـ). ومن الكوفيين حمَّاد الراويةُ (ت ١٥٤هـ)، والْمُفضَّل الضَّبِّي (ت ١٦٨هـ)، وعلي بن حمزةَ الكسائي (ت ١٨٩هـ)، ويحيىٰ بن زياد الفرَّاء (ت ٢٠٧هـ)، وأبو عمرو

(١) نقله عنه السيوطي في الاقتراح ١٤٨.

إسحاق بن مِرار الشيباني (ت ٢١٣هـ)، وابن الأعرابي محمد بن زياد (ت ٢٣١هـ)، وغيرُهم كثيرٌ، وإن كان قد وُجِد من أعلام المدرستين مَن اتُّهِم بوضع الشعر علىٰ لسان الشعراء ونحله إيَّاهم كخلف الأحمر من البصريين، وحمَّاد الراوية من الكوفيين. وكان لأولئك العلماء عددٌ من الأَعراب الذين كانوا يركَنون إليهم لأخذ اللغة كأبي البَيداء الرِّياحي، وأبي مالك عمرو بن كِرْكِرة، وأبي زياد الكلابي، وأبي السوَّار الغَنَوي، وشُبيل بن عَرعَرة الضبُعي، وأبي ثَوابة الأسَدي، وأبي خَيرة نَهشَل بن زيد، وأبي شبل العُقيلي، وأبي مُحلِّم الشيباني، وأبي مَهديَّة، وأبي مِسْحل، وأبي العَمَيثل، وأبي ضَمْضم، وسواهم.

ويتَّصلُ بهذا صلةً وثيقةً قضيةُ الانتحال في الشعر العربي التي تنبَّه لها العلماءُ الأوائلُ، ومن مُتقدِّميهم في هذا بلا نزاعٍ شيخُ النحويين، وإمامُ الصَّنْعة سيبويه الذي أشار إشاراتٍ عدة إلىٰ وَضْع الشواهد وصناعتها في أربعة أبياتٍ أوردها في كتابه(١)، وفي موطنٍ واحدٍ جاء نعتُ شاعرٍ فيه بأنه مُولَّدٌ(٢). ومثلُ هذا في الإشارة إلىٰ انتحال الأبيات ووضعها ما تنبَّه إليه الأصمعيُّ أيضًا في وقتٍ مبكِّرٍ من وضع الأشعار ونسبتها إلىٰ شاعرٍ مشهورٍ، من مثل ما يرويه عنه تلميذُه أبو حاتم من

(١) في الكتاب ١/ ١٨٨، ٢/ ٢٥٥، ٣/ ٦١.

(٢) في السابق نفسه ٣/ ٢٤.

قوله[1]: "ويُقال إنَّ كثيرًا من شعر امرئ القيس لِصعالِيكَ كانوا مَعَه". وقال عن شعر مُهَلهِل[2]: "وأكثرُ شِعره محمُولٌ عليه".

وقال عن شعر الأغلَب العِجْلي[3]: "كان ولدُه يَزيدُون في شِعره حتىٰ أفسَدُوه". كما تنبَّه إليه أيضًا ابنُ سلَّام الجُمَحيُّ حينَ قال[4]: "وفي الشعر مَصنُوعٌ مُفتَعلٌ مَوضُوع كثيرٌ لَا خيرَ فيه، ولا حُجَّةَ في عربيةٍ، ولا أَدبٌ يُستفادُ، ولا معنًىٰ يُستخرَجُ، ولا مَثلٌ يُضرَبُ، ولا مَديحٌ رائعٌ، ولا هِجاءٌ مُقذِعٌ، ولا فَخرٌ مُعجِبٌ، ولا نَسِيبٌ مُستطرَفٌ".

وقال[5]: "فلمَّا راجَعَتِ العربُ روايةَ الشعر، وذكر أيَّامها ومآثرها استقلَّ بعضُ العشائر شِعرَ شعرائهم، وَمَا ذهَبَ من ذِكْر وقائعهم. وكان قومٌ قَلَّت وقائعُهم وأشعارُهم فأرادُوا أنْ يَلحقُوا بمَن له الوقائعُ والأشعارُ، فقالُوا علىٰ ألسِنةِ شُعرائهم. ثمَّ كانت الرُّواةُ بعدُ فزادُوا فىٰ الأشعار التي قِيلَت. وليس يُشكِلُ علىٰ أهل العلم زيادةُ الرُّواة، ولا ما وضَعُوا، ولا ما وَضَع الْمُولَّدون، وإنما عَضَّلَ بهم أنْ يقُولَ الرجُلُ من أهل البادية من وَلَد الشعراء، أو الرجلُ ليس من وَلَدهم، فيُشكِلُ ذلك بعضَ الإشكال". ثم كانَ ما كانَ من تلَقُّفِ بعض الْمُستشرِقين مثل

(١) في فحولة الشعراء ٢٤.

(٢) في السابق نفسه ٣٧.

(٣) في السابق نفسه ٤٢.

(٤) في طبقات فحول الشعراء ١/ ٤.

(٥) في السابق نفسه ١/ ٤٦-٤٧.

نُولدكه ومرجليوث لهذه القضيةِ وتضخِيمِها والنفخِ فيها حتىٰ غَدَت قضيةً شَغَلَت الساحةَ الأدبيَّةَ رَدحًا من الزمن، وتشرَّبها عددٌ من أُدباء العربية، وعلىٰ رأسهم طه حسين(١).

والهدفُ الأكبرُ الذي أراده الْمُستشرِقون من نفخ هذه القضية هو الطعنُ في الشعر الجاهلي خصُوصًا عندما رأوا عنايةَ العلماء المسلمين به منذ صدر الإسلام، وحاجتهم إلىٰ الاستعانة به في فكِّ ما استغلَقَ من الألفاظ والأساليب في القرآن الكريم، والسُّنَّة الشريفة، فالباعثُ علىٰ العناية به باعثٌ دينيٌّ، ولولاه لانْدَثر الشعرُ الجاهليُّ، ولم يصِلْ إلينا منه شيءٌ(٢). ويُقرِّر أبو حاتم الرازيُّ (ت ٣٢٢هـ) هذه الحقيقةَ فيقول(٣): "ولولا ما بالناس من الحاجة إلىٰ معرفة لغة العرب، والاستعانة بالشعر علىٰ العِلْم بغريبِ القرآن، وأحاديثِ رسول الله ﷺ، والصحابة والتابعين، والأئمة الماضين؛ لبَطَلَ الشعرُ، وانقَرَض ذِكْرُ الشعراء، ولَعَفَىٰ الدهرُ علىٰ آثارهم، ونسيَ الناسُ أيامَهم". والحديثُ عن هذه القضية طويلُ الذيل، وقد أُشْبِع بحثًا ودرسًا(٤).

---

(١) ينظر: في الأدب الجاهلي ٧١-٢٢٠.

(٢) ينظر: فصول في فقه العربية ١١١.

(٣) في الزينة ١/ ١٢٣.

(٤) ينظر: تاريخ آداب العرب لمصطفىٰ صادق الرافعي ٢٢٧، والعصر الجاهلي للدكتور شوقي ضيف ١٦٤، ومصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية للدكتور ناصر الدين الأسد ٢٨٧، والأدب الجاهلي وقضية الانتحال فيه للدكتور محمود السمان ١٤٦، ودراسات في الأدب الجاهلي والإسلامي للدكتور محمد عبد المنعم خفاجي ١٠٨،

ثم لَمَّا استحكم للنحويين بناءُ قواعد اللغة، وضبط أبوابها، وأصبح بنيانُها شامخًا وقَفُوا علىٰ أبياتٍ هنا وهناك تُخالِفُ ما رسَمُوه، وتُعارِضُ ما أصَّلُوه؛ فأعملُوا فيه التأويلَ والتقديرَ، والردَّ والإنكارَ، ووصَفُوا ذلك البيتَ بأنه مصنوعٌ، أو موضوعٌ، أو مُوَلَّدٌ، أو مُحدَثٌ، أو مجهولٌ لا يُعرَف، أو لا يُعبأُ به، أو غير ذلك من الأوصاف التي تشي بالرد وعدم القَبول. وهذه المصطلحاتُ: (المصنُوعُ)، و(الموضُوعُ)، و(الْمُولَّدُ) يُطلِقُها النحويُّون عادةً ويُريدون بها معنًىٰ واحدًا في الغالب، وهو أن ذلكم البيتَ مقُولٌ بعد عصر الاحتجاج من قِبَل شعراءَ مُحدَثِين، سواءٌ كانوا من العرب الْمُختلِطين بالموالي ممن فَسَدت سلائقُهم، أم من الموالي أنفسِهم الذي تعلَّموا العربيةَ بعد دخول الإسلام(١). ومن هنا نشأت فكرةُ البحث، وهي استقراءُ التُّراث النحوي والتصريفي، وجَمْعُ الشواهد الشعرية التي وَصَفَها بعضُ العلماء في عصورٍ مُختلِفةٍ بأنها مصنوعةٌ، أو موضوعةٌ، أو مُولَّدة، وكانُوا في الغالب الأعَمِّ لا يُفْصحون عن سببٍ لحكمهم هذا، وفي مرَّاتٍ قليلةٍ لا تكادُ تُذكَر يُعلِّلون، فعمدتُ إلىٰ دراسة ما وَصَفوه بذلك دراسةً نقديَّةً قائمةً علىٰ مُناقَشة ذالكم الحُكم بعَرضِه علىٰ شبيهه ممَّا قُبِلَ واستُدلَّ به، وعَقدِ مُقارَنةٍ بين هذه الأبيات لِمَعرفة مدىٰ التزام النحويين بهذا الحكم، ومعيارهم في ذلك،

والأدب الجاهلي قضاياه أغراضه أعلامه فنونه للدكتور غازي طليمات ٤٠، والأدب الجاهلي تاريخه وقضاياه للدكتور زكريا النوتي ٦٩.

(١) ويذكر السيوطيُّ في المزهر ١/ ٣٠٤ فرقًا بين المصنوع والمولَّد، وهو أن المصنوعَ يُوردُه صاحبُه علىٰ أنه عربيٌّ فصيحٌ، والمولَّدُ بخلافه، وتبعه الزَّبيديُّ في مقدمة التاج ١/ ٢٩.

ومُحاوَلة مَعرفة سببِ ردِّ بعضِها، وعدم الاستدلال به، وتناقُل ذلك في الخالِفين، والترجيح بين آراء مَن قَبِلَ البيتَ واستدلَّ به، ومَن رَفَضه وحَكَم عليه بالصنعة.

وتأتي هذه الدراسةُ امتدادًا وتتمَّةً وصِلةً لدراسة زميلي الأستاذ الدكتور عبد العزيز بن محمد الحربي الذي جَمَعَ خمسةً وعشرين شاهدًا شعريًّا نحويًّا وتصريفيًّا موصوفًا بالصنعة(١)، وحقًّا كان عملُ الزميل متينًا علميًّا، وقويًّا بحثيًّا، ولا غَروَ فالشيءُ من مَعْدِنه لا يُستغرَبُ، ولكنْ كما قيل: "كم ترَكَ الأولُ للآخِرِ"؛ فعندما استعرضتُ الأبياتَ التي جَمَعَها كان يمرُّ بي بعضُ الأبيات التي نَدَّت عن جمعه، وغابَت في إحصائه، فكَرَرتُ أعودُ إليها فوجدتُها كما عهدتُها موصوفةً بالصَّنْعة والتَّولِيد، فوسَّعتُ نطاقَ البحث، وظفرتُ بعد صَبرٍ وجَلَدٍ وتَرَوٍّ بقريبٍ من العدد الذي أحصاهُ، فجاء هذا البحثُ تتميمًا لعمله، وصلةً لجُهده(٢)، واللهُ يتولىٰ جزاءَنا جميعًا بمنه وكرمه.

---

(١) وعنوانه: "الأبيات التي قيل: إنها مصنوعة، وحكم الاستدلال بها"، منشور في مجلة العلوم العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ٤٥، شوال ١٤٣٨هـ، ص ص ٨٣-٢٠٣.

(٢) وكان الزميلُ أشار في بحثه إلىٰ عددٍ من الدراسات السابقة التي تناولت جانبًا مُحدَّدًا من هذه القضية، وأبان عن موقع بحثه بينَها، واختلافه عنها، وهي: معرفة المصنوع في كتاب المزهر للسيوطي، وشواهد الشعر في كتاب سيبويه للدكتور خالد عبد الكريم جمعة، والشاهد الشعري في النحو العربي للدكتور محمد الباتل الحربي، وتغيير النحويين للشواهد للدكتور علي فاخر، والاحتجاج بالشاهد المصنوع: نظرات في بعض الشواهد للدكتور محمد موعد.

وبعد هذه المقدمة التي أشرتُ فيها إلىٰ جهود العلماء في رواية اللغة، وخصوصًا ما كان دليلُه الشعر والشاهد، وألمعتُ إلىٰ قضية الانتحال بصورةٍ عَجْلىٰ، ووضَّحت فكرةَ البحث، وموقعه، وبعض مصطلحاته، رأيتُ أن طبيعةَ البحث تقتضي تقسيمَه وفق الآتي:

- **الفصل الأول- الأبياتُ المصنُوعةُ في النَّحو**: وبلغت خمسة عشر بيتًا.
- **الفصل الثاني- الأبياتُ المصنُوعةُ في التَّصريف**: وبلغت سبعة أبياتٍ.

وإجماليُّ الأبيات جميعًا اثنان وعشُرون بيتًا، اتَّبعتُ في دراستها الخُطُواتِ الآتيةَ:

١. رتَّبتُ الأبيات ترتيبًا ألفبائيًّا بحسب حرف الرويِّ؛ الساكن، فالمفتُوح، فالمضمُوم، فالمكسُور، فإن اتَّفق بيتان أو أكثرُ رويًّا وحركةً فإني أُرتِّبها بحسب البحور الشعرية في نظام الدوائر العَرُوضيَّة، وقد اُضطرُّ إلىٰ تقديم بيتٍ متأخِّرٍ ليكون مَعَ نظيره وشبيهه إذا اشتركا في حُكمٍ نحويٍّ أو تصريفيٍّ واحدٍ.

٢. خرَّجتُ البيتَ الشاهدَ من ديوان الشاعر إنْ وُجِد، وإلَّا فمِن أول مُصنَّفٍ ينسُبُه.

٣. ذكرتُ رواياتِ البيت إنْ كانت مُؤثِّرةً في الحكم النحوي أو التصريفي، وإلَّا فلا.

٤. نَصصتُ علىٰ العالِم الذي حكَمَ علىٰ البيت بالصنعة أو التوليد أولَ مرَّةٍ مقرُونًا بتأريخ وفاته، ثم مَن وافَقَه علىٰ حُكْمه من العلماء الخالِفين بتأريخ وَفَيَاتهم؛ لِيَبينَ التسلسُلُ التاريخيُّ لذلك الحكم، ومدىٰ تأثُّر العلماء ببعضهم.

٥. وضَّحتُ وجهَ الاستشهاد بالبيت معَ مُناقَشة المسألة وذِكْر الخلاف -إنْ وُجِد-، ونَقَلتُ رأيَ من وَصَفَ البيت بالصنعة وأَسقَطَه من الاحتجاج، ومَن رضيَ به وقَبِله -إنْ وُجِد-، وذلك علىٰ وجه الاختصار.

٦. عُنِيتُ عنايةً تامَّةً بعَزْو الأقوال إلىٰ أصحابها مدلُولًا عليها في مصنَّفاتهم -إنْ وُجِدت-، وإلَّا فمِن مُصنَّفِ مَن أَورَده.

٧. جَعَلتُ للبحث خاتمةً أوردتُ فيها أهمَّ النتائج التي توصَّلتُ إليها، وأَتْبعتُها بثبَتٍ للمصادر والمراجع.

وختامًا أسألُ اللهَ تعالىٰ أن يجعلَ أعمالَنا خالِصةً لوجهِه الكريمِ، والحمدُ لله أوَّلًا وآخِرًا.

الفصل الأول- الأبياتُ المصنُوعةُ في النَّحو:

١ - فَزَجَجتُهَـــــا بِمِزَجَّـــــةٍ زَجَّ القَلُـوصَ أَبِـي مَـزَادَهْ[١]

و:

٢ فَأَصبَحَتْ بَعدَ خَطِّ بَهجَتِهَا كَأَنَّ قَفْرًا رُسُومَهَا قَلَمَا[٢]

اختلف النحويُّون في الفَصْل بين الْمُتضايِفَين[٣]؛ فذهب جمهورُ البصريين إلىٰ عدم جواز الفَصْل بينَهما إلَّا بالظرف والجار والمجرور وفي ضرورة الشعر، وحُجَّتُهم أن المضافَ إليه مُنَزَّلٌ منزلةَ الجزء من المضاف، فكما لا يُفصَل بين أجزاء الاسم فإنه لا يُفصَل بينَه وبين ما نُزِّل منزلتَه، وإنما جوَّزوا الفصل بذَيْنِك الشيئَين لتوسُّعهم في الفصل بهما بين ما لا يجوزُ الفصلُ بينَهما بغيرهما كالفصل

(١) من الكامل المجزوء، ولم ينسبه أحدٌ البتةَ.

(٢) من المنسرح، ونسبه ابنُ معطٍ في الفصول الخمسون ٢٧٦ إلىٰ ذي الرُّمَّة، وهو عنه في ملحقات ديوانه ٣/ ١٩٠٩.

(٣) من مسائل الخلاف بين الفريقين في الإنصاف ٣٤٧-٣٥١ (وهو في الخزانة ٤/ ٤١٨-٤٢٠)، وائتلاف النصرة ٥١-٥٤. وأُشير إلىٰ أن الزميل الكريم تناول في هذه المسألة البيت الآتي:

تَمُرُّ عَلَىٰ مَا تَستَمِرُّ وَقَد شَفَتْ غَلَائِلَ عَبدُ القَيسِ مِنهَا صُدُورِهَا

وفاته هذان البيتان اللذان ذكرتُهما.

بين "إنَّ" واسمها. وذهب بعضُ النحويين[1] إلىٰ جوازه ولو بغير الظرف والجار والمجرور، وكان مُعتمَدَهم السماعُ الكثيرُ من العرب كقراءة ابن عامرٍ[2]: ﴿**زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشرِكِينَ قَتْلُ أَولَادَهُم شُرَكَائِهِم**﴾ (الأنعام: ١٣٧) ببناءِ الفعل للمفعول، ورفعِ القتل نائبًا عن الفاعل، ونصبِ الأولاد مفعولًا للمصدر، وجرِّ الشركاء بإضافة القتل إليه وقد فُصِل بينَهما بالمفعول، وحَظِيَت هذه القراءةُ خُصُوصًا بشدٍّ وجذبٍ بين النحويين بين مانعٍ ومُجيزٍ[3]، والذي مشىٰ عليه

(١) نسبه الأنباريُّ إلىٰ الكوفيين، وتعقَّبه البغداديُّ في الخزانة ٤/ ٤٢٠-٤٢١ بأن نسبة جواز الفصل في الشعر بنحو المفعول إلىٰ الكوفيين لم يعترف بها الفراءُ وهو من أجَلِّ أئمة الكوفيين، وساق عبارتَه، وكان ابنُ زنجلةَ في حجة القراءات ٢٧٣ عزا الجوازَ إلىٰ الكوفيين، وهو أقدمُ من الأنباري، ونقله أبو حيان في الارتشاف ٤/ ١٨٤٦ عن ابن الخباز في النهاية.

(٢) ينظر: السبعة ٢٧٠، والمبسوط ٢٠٣، والتيسير ٢٨٣، والوجيز ١٧٨، والنشر ٢/ ٢٣٦-٢٣٧، والإتحاف ٢٧٤-٢٧٥.

(٣) ينظر: الجمل المنسوب للخليل ٧٨، ومعاني الفراء ١/ ٣٥٧، ٢/ ٨١، وتأويل مشكل القرآن ٢٠٧-٢٠٨، وجامع البيان ٩/ ٥٧٦-٥٧٧، والمصاحف ٢٦٩، وإعراب القرآن ٢/ ٩٨، ومعاني القراءات ١/ ٣٨٨-٣٨٩، وإعراب القراءات السبع ١/ ١٧١، والحجة المنسوب لابن خالويه ١٥٠-١٥١، والحجة للقراء ٣/ ٤١٠-٤١٣، والخصائص ٢/ ٤٠٦-٤٠٧، وحجة القراءات ٢٧٣، والكشف والبيان ١٢/ ٢٢٥، والهداية ٣/ ٢١٩٦، ومشكل الإعراب ١/ ٣٠٨-٣٠٩، والكشف ١/ ٤٥٣-٤٥٤، والتفسير البسيط ٨/ ٤٥٧-٤٦١، والنكت لابن فضَّال ١/ ٢٥٥، وغرائب التفسير ١/ ٣٨٧، والكشاف ٢/ ٦٩-٧٠، والمحرر الوجيز ٢/ ٣٤٩، وكشف المشكلات ١/ ٤٥٤،

الْمُحقِّقون مثلُ ابن مالك[1]، وأبي حيان[2]، والسمين[3]، وابن هشام[4]، والشاطبي[5]، وغيرهم[6] أنها جاءت علىٰ وجهٍ جائزٍ ورادٍ عن العرب، والقراءةُ

وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٢/ ٦٨١، وشمس العلوم ٥/ ٢٨٨٨، والبيان ١/ ٢٨٩، والإنصاف ٣٥٠-٣٥١، وزاد المسير ٢/ ٨١، والتبيان ١/ ٥٤١، وشرح ابن يعيش ٣/ ٢٣، والفريد ٢/ ٦٩٨، وإبراز المعاني ٤٦١، وجامع القرطبي ٧/ ٩١، وشرح ابن عصفور ٢/ ٦٠٦، وشرح ابن الناظم ١٥٨، وشرح الرضي ١/ ٢/ ٩٣٩-٩٤٢، والمقاصد الشافية ٤/ ١٧٥-١٨٥، والنشر ٢/ ٢٣٦-٢٦٤، والخزانة ٤/ ٤٢٠-٤٢٥، وللدكتور حاتم القرشي بحث في دفع الاعتراض عن هذه القراءة، منشور في مجلة طيبة، السنة الرابعة، العدد السادس، ١٤٣٦هـ.

(١) في شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٧٨-٩٨٨، وشرح التسهيل ٣/ ٢٧٢-٢٧٨.

(٢) في التذييل والتكميل ١٢/ ١٤٣-١٥١، والارتشاف ٤/ ١٨٤٢-١٨٤٦، والبحر المحيط ٤/ ٦٥٧-٦٥٨.

(٣) في الدر المصون ٥/ ١٦١-١٧٦.

(٤) في أوضح المسالك ٣/ ١٧٧-١٩٥.

(٥) في المقاصد الشافية ٤/ ١٧٣-١٩٢.

(٦) ينظر: شرح ابن الناظم ١٥٨، وتوضيح المقاصد ٢/ ٨٢٥-٨٢٦، والدر المصون ٥/ ١٦١-١٧٦، وشرح ابن عقيل ٣/ ٨٢-٨٣، والمساعد ٢/ ٣٦٧-٣٧٣، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٢٥٩- ٣٢٦٦، والهمع ٤/ ٢٩٤، والخزانة ٤/ ٤٢٠-٤٢٥.

من قبلُ سُنَّةٌ مُتَّبعةٌ. ومثلُ تلك القراءة تمامًا قراءةُ: (**فَلَا تَحسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ**) (إبراهيم: ٤٧)[1].

(١) ينظر: معاني الفراء ٢/ ٨١، والأخفش ٢/ ٤١٠، والزجاج ٣/ ١٦٨، والكشاف ٢/ ٥٦٦، والمحرر الوجيز ٣/ ٣٤٦، والبيان ٢/ ٦٢، والتبيان ٢/ ٧٧٤، والفريد ٤/ ٤٨، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٩٨، وشرح ابن الناظم ١٥٨، والبحر المحيط ٤/ ٦٥٨، ٦/ ٤٥٦، وتوضيح المقاصد ٢/ ٨٢٦، والدر المصون ٥/ ١٦٧، ٧/ ١٢٨، وأوضح المسالك ٣/ ١٥٤، وشرح ابن عقيل ٣/ ٨٣، والمقاصد الشافية ٤/ ١٧٥، والنشر ٢/ ٢٦٥، والهمع ٤/ ٢٩٤، والإتحاف ٢٧٤.

وقولُ رسول الله ﷺ: "هل أنتم تاركُو لي صاحِبي؟"(١)، وما حكاه الكسائيُّ من قولهم: "هذا غلامُ –واللهِ– زيدٍ"(٢)، وما حكاه أبو عُبيدةَ من قولهم: "إنَّ الشاة لَتجتَرُّ فتسمَعُ صَوتَ –واللهِ– ربِّها"(٣)، وقولهم: "تَرْكُ يومًا نفسِكَ وهواها سَعيٌ

(١) رواه البخاري في صحيحه ٥/ ٥ (٣٦٦١)، ٦/ ٥٩ (٤٦٤٠)، وروىٰ أحمدُ في مسنده ٣٩/ ٤٢٤ (٢٣٩٩٧): "هل أنتم تاركو لي أُمَرائي؟"، وفي روايةٍ لمسلم في صحيحه ٥/ ١٤٩ (١٧٥٣): "هل أنتم تاركون لي أُمَرائي؟"، بالنون، ومثله في سنن أبي داود ٣/ ١١٢ (٢٧١٩)، ولا شاهدَ.

(٢) مرويٌّ عنه في الإنصاف ٣٤٨، ٣٥٠، وشرح التسهيل ٣/ ١٩٣، ٤/ ٢٠، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٩٣، ٣/ ١٥٣٦، وشرح ابن الناظم ١٥٨، ٢٦٣، والتذييل والتكميل ١١/ ٣٢٧، ١٢/ ١٤٥، والارتشاف ٤/ ١٨٤٥، وتوضيح المقاصد ٢/ ٨٢٦، والمساعد ٢/ ٣٠١، ٣٦٩، ٣/ ٧٤، وشرح ابن عقيل ٣/ ٨٣، وتمهيد القواعد ٦/ ٣٠٦٤، ٧/ ٣٢٦٥، ٨/ ٤١٥٤، ٤١٥٥، والمقاصد الشافية ٤/ ١٨٣، وائتلاف النصرة ٥٢، والهمع ٤/ ٢٦٥، والخزانة ٤/ ٤١٨-٤١٩، ٤٢٢، وبلا نسبةٍ في شرح الرضي ١/ ٢/ ٩٤١، وأوضح المسالك ٣/ ١٥٦، والمغني ٥/ ٧٨، ٦/ ٧٠٤، والأشباه والنظائر ٢/ ٢٣٣.

(٣) مرويٌّ عنه في الإنصاف ٢٣٨، ٣٥٠، وشرح التسهيل ٣/ ١٩٤، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٩٤، ٣/ ١٥٣٦، وشرح ابن الناظم ١٥٨، ٢٦٣، والتذييل والتكميل١١/ ٣٢٧، ١٢/ ١٤٤-١٤٥، والارتشاف ٤/ ١٨٤٥، والمساعد ٢/ ٣٠١، وتمهيد القواعد ٦/ ٣٠٦٤، ٧/ ٣٢٦٥، والمقاصد الشافية ٤/ ١٨٣، وائتلاف النصرة ٥٢، والهمع ٤/ ٢٦٥، والخزانة ٤/ ٤١٩. ورواه السمينُ في الدر المصون ٥/ ١٦٧ عن الكسائي وهمًا منه.

لها في رداها"[1]، ومثلُها البيتان الشاهدان اللذان فُصِل فيهما بين المضاف والمضاف إليه، والتقدير: "زجَّ أبي مزادة القلوصَ"، و"بَعدَ بَهجَتِها"، ومثلُها قولُ الشاعر:

يُطَفنَ بِحُوزِيِّ الْمَرَاتِعِ لَـم يُـرَعْ بِوَادِيهِ مِن قَرْعِ القِسِيَّ الكِنَـائِنِ

أي: "من قرعِ الكنائنِ القِسِيَّ"، وقول الراجز:

يَفرُكنَ حَبَّ السُّنبُلِ الكُنَافِجِ
بِالقَاعِ فَـركَ القُطُـنَ الْمَحَـالِجِ

أي: "فرك المحالجِ القُطنَ". وغيرُها كثيرٌ.

وأمَّا جمهورُ البصريين فلا يُجيزون هذا الفصلَ إلا بالجار والمجرور والظرف كقول الشاعر:

لَمَّـا رَأَتْ سَـاتِيدَمَا اسْـتَعبَرَتْ للهِ دَرُّ اليَـومَ مَـن لاَمَهَـا

أي: "لله درُّ مَن لامَها اليومَ"، وقوله:

كَمَا خُـطَّ الكِتَـابُ بِكَـفٍّ يَومًـا يَهُـودِيٍّ يُقَـارِبُ أَو يُزِيـلُ

أي: "خُطَّ الكتابُ بكفٍّ يهوديٍّ يومًا"، وغيرها كثيرٌ.

ثم عادُوا إلىٰ النصُوص التي استَشهَد بها الْمُجيزُون للفصل بغيرهما وأعمَلُوا فيه التأويلَ والتقديرَ تارةً، والرميَ بجهالة القائل تارةً، والوَصْم بالصنعة

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٧٣، ٢٧٦، والتذييل والتكميل ١٢/ ١٤٤، ١٤٨، وتوضيح المقاصد ٢/ ٨٢٥، والدر المصون ٥/ ١٦٨ ، وأوضح المسالك ٣/ ١٥٣، وشرح ابن عقيل ٣/ ٨٢، والمساعد ٢/ ٣٦٨، وشرح ابن عقيل ٣/ ٨٣، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٢٥٩، ٣٢٦٢، والمقاصد الشافية ٤/ ١٧٧، والهمع ٤/ ٢٩٤، والخزانة ٤/ ٤١٩.

والوَضْع تارةً، ويُهِمُّنا منها البيتان الشاهدان؛ فأمَّا **الأولُ** فذكر السيرافيُّ (ت ٣٦٨هـ) تقديرَه علىٰ ما ساقه الْمُجيزُ ثم قال[١]: "وهذا غيرُ معروفٍ ولا مَشهُورٍ، وهذا بيتٌ يُروَىٰ لبعض الْمَدَنيِّين الْمُولَّدِين، ولا يُعرَفُ مثلُه من حيثُ يصِحُّ".

وقال أيضًا[٢]: "وقد أنشد قومٌ فيه ما لا يُثْبتُه أهلُ الرواية، وهو قولُه: ...".

ونقل البغداديُّ[٣] عن ابن خلفٍ (ت ٦١٣هـ) نحوًا من كلام السيرافي الأول، وزاد ابنُ خلف أن بعضَهم رواه لبعض الْمُؤنَّثِين ممن لا يُحتجُّ بشعره. ووصَفَه الصيمريُّ[٤] بأنه ليس معرُوفًا عند البصريين، ولا مشهُورًا عن ثقةٍ يُؤخَذ بلغته، ولا يُعرَف من حيثُ يصحُّ. وهو بعضُ حديث السيرافي. ومُؤدَّىٰ هذه الأقوال رَمْيُ البيت بأنه مصنُوعٌ مُولَّدٌ لا يُعرَفُ. وكان الفراءُ (ت ٢٠٧هـ)[٥] ذكر أنه لم يجد مثلَه في العربية، وإنْ كان نَسَبَ القولَ به إلىٰ نَحْويِّي أهل الحجاز، ونسبه في موضعٍ ثانٍ[٦] إلىٰ نحويِّي أهل المدينة، ووصَفَه بالبُطْلان، وصوَّب روايتَه بأنها: "زَجَّ القَلُوصِ أَبُو مَزَادَهْ".

---

(١) في شرح الكتاب ٤/ ٧٠.

(٢) في ما يحتمل الشعر من الضرورة ٢٢٠.

(٣) في الخزانة ٤/ ٤١٥.

(٤) في التبصرة والتذكرة ١/ ٢٨٩.

(٥) في معاني القرآن ١/ ٣٥٨.

(٦) في السابق نفسه ٢/ ٨١-٨٢.

ووَصْفُ الفراء له بالبُطلان، وتصويبُه روايتَه دليلٌ علىٰ أنه ليس بمصنُوعٍ عنده، وأنه قد صحَّ لديه ولكن بروايةٍ أخرىٰ تُباينُ ما ساقه له الْمُخالِفُ. وتابع الطبريُّ (ت ٣١٠هـ)[١] الفراءَ فوصف -في مَعرِض حديثه عن قراءة ابن عامر السابقة- الفصلَ بأنه في كلام العرب قبيحٌ غيرُ فصيحٍ، وأن بعضَ أهل الحجاز يروون بيتًا يُنكِرُهُ رُواةُ الشعر وأهلُ العلم بالعربية من أهل العراق. ولم أتبَيَّن معنىٰ الإنكار هنا؛ أهو إنكارُ تركيبه وبنائه؟ أم إنكارُ صَحَّته في نفسه؟ واستدلَّ ابنُ جني بالبيت واعتبَر ما جاء فيه، ولم يردَّه بصنعةٍ ولا توليدٍ، وإن كان عدَّه ضرورةً فقال[٢]: "وفي هذا البيتِ عندي دليلٌ علىٰ قُوَّة إضافة المصدر إلىٰ الفاعل عندَهم، وأنه في نفوسهم أَقْوىٰ من إضافته إلىٰ المفعول؛ ألا تراه ارتكَبَ هاهنا الضرورةَ مَعَ تمكُّنه من ترك ارتكابها، لا لشيءٍ غير الرغبة في إضافة المصدر إلىٰ الفاعل دون المفعول". وساق البيتَ أيضًا عددٌ من العلماء الذين أَبَوا قبولَه، ووَصَفُوه بالرداءَة والشُّذُوذ، أو الضَّعْف وقلَّة الاستعمال، أو عدمِ الشُّهرة[٣]. والبيتُ من

(١) في جامع البيان ٩/ ٥٧٦.

(٢) في الخصائص ٢/ ٤٠٦.

(٣) ينظر: معاني الزجاج ٣/ ١٦٨-١٦٩، ومعاني القراءات ١/ ٣٨٩، والحجة للقراء ٣/ ٤١٢-٤١٣، والخصائص ٢/ ٤٠٦-٤٠٧، والتبصرة والتذكرة ١/ ٢٨٨- ٢٨٩، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٧٩-١٨٠، والهداية ٣/ ٢١٩٥، والتفسير البسيط ٨/ ٤٥٩، والنكت لابن فضَّال ١/ ٢٥٥، والكشاف ٢/ ٧٠، والمحرر الوجيز ٢/ ٣٥٠، ٣/ ٣٤٦، والبيان ١/ ٣٤٢، والبديع ١/ ١/ ٣٠١-٣٠٢، ١/ ٢/ ٥٢٤، والتفسير الكبير ١٣/ ١٥٩، وشرح ابن يعيش ٣/ ١٩-٢٢، والفريد ٢/ ٦٩٨، ٤/ ٤٨، وشرح ابن

زيادات أبي الحسن الأخفش في حواشي الكتاب[1]، وأسنَدَه إليه عددٌ من العلماء[2]، ويمكنُ أنْ يُستفاد من إنشاد الأخفش إياه أنه يراه مذهبًا، ولعل بعضَ النُّسَّاخ أقحَمَه في بعض نسخ الكتاب فشرحه الأعلمُ[3] في جملة أبياته، وحكاه البغداديُّ[4] عن ابن خلفٍ في شرح أبيات الكتاب؛ ولذا قال الزمخشريُّ[5]: "وما يقعُ في بعض نُسَخ الكتاب من قوله: ... فسيبويه بريءٌ من عُهْدته"؛ إذ كيف يُورد شاهدًا علىٰ خلاف مذهبه؟! ويُقابلُ هؤلاء المانعين جماعةٌ رَوَوه ولم يروا في الاحتجاج به بأسًا[6]، فالبيتُ مرويٌّ عن طريق الثقة الثبت، وكلا الفريقين المانع

عصفور ٢/ ٦٠٥، والمقرب ١/ ٥٤، وضرائر الشعر ١٩٦، وجامع القرطبي ٧/ ٩٢، وتخليص الشواهد ٨٢.

(١) في الكتاب ١/ ١٧٦ سماعًا من عيسىٰ بن عمر.

(٢) ينظر: الحجة للقراء ٣/ ٤١٣، والتفسير البسيط ٨/ ٤٦٠، وتحصيل عين الذهب ١٤٥، وشرح ابن يعيش ٣/ ٢٢، وشرح التسهيل ٣/ ٢٧٨، وشرح ابن الناظم ١٥٨، والتذييل والتكميل ١٢/ ١٥٠، والبحر المحيط ٤/ ٦٥٧، والدر المصون ٥/ ١٦٤، ١٦٥، ١٧٠، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٢٦٤، والمقاصد الشافية ٤/ ١٧٦، والمقاصد النحوية ٣/ ١٣٧٢، والخزانة ٤/ ٤١٦.

(٣) في تحصيل عين الذهب ١٤٥.

(٤) في الخزانة ٤/ ٤١٦.

(٥) في المفصل ١١٠.

(٦) ينظر: مجالس ثعلب ١٢٥-١٢٦، والكشف والبيان ١٢/ ٢٢٥، واللامع العزيزي ١/ ١٦٣، وإبراز المعاني ٤٦٤-٤٦٥، وشرح التسهيل ٣/ ٢٧٨، وشرح الكافية الشافية

والْمُجيز لم يذكُروا فيه هذا الْمَغْمَز الذي غَمَزَه به السيرافيُّ، ونحن وإنْ سلَّمنا بصحة قوله فأَلْغَينا العملَ بالبيت، ودفعنا الاستشهادَ بما فيه فكيف تراه فاعلًا في بقيَّة الشواهد القرآنية والنثرية والشعرية مما ورد فيها نظيرُه؟! يُضاف إلىٰ ذلك أن في عَزْوِ الفراء لنحويي الحجاز والمدينة الاستشهادَ به دلالةً علىٰ أنه مشهورٌ لدىٰ قُدامىٰ النحويين في البلدَتَين، صالحٌ للعمل به، والتعويل عليه، وهذا قاطعٌ بأن روايتَه والعملَ به ليست برواية الأخفش له، بل هي قبله بعُقُودٍ، ويعضُده أن الأخفشَ رواه عن عيسىٰ بنِ عُمر الثقفي (ت ١٤٩هـ).

٢/ ٩٨٥، وشرح ابن الناظم ١٥٨، والتذييل والتكميل ١٢/ ١٥٠، والارتشاف ٥/ ٢٤٢٩، والبحر المحيط ٤/ ٦٥٧، والدر المصون ٥/ ١٦٤، ١٦٥، ١٧٠، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٢٦٤، والمقاصد الشافية ٤/ ١٧٦، والهمع ٤/ ٢٩٤، والخزانة ٤/ ٤١٥، وشرح أبيات المغني ٦/ ٣٣٤.

وأما **الشاهدُ الثاني** فرواه –فيمَن رواه[1]– المعريُّ (ت ٤٤٩هـ)[2] عن أبي عُبيدة، وذكر أنَّ سَبْكَ نَظْمه: "أصبَحَت بعدَ بهجَتِها قفرًا كأنَّ قلَمًا خطَّ رُسُومَها"، وصرَّح بأن هذا لا يجوز أن يكونَ إلَّا مصنوعًا قد تُعُمِّد لإنشائه، واعتَذَر عن إنشاده بأن أبا عبيدة ذكَرَه، ولولا ذاك ما ذكَرَه، وجاء ابنُ الخشَّاب (ت ٥٦٧هـ)[3] وقطع بأنه مصنوعٌ بغير شكٍّ. وحقًّا فهو بأبيات الإلغاز والْمُعاياة ألصقُ منه بشواهد المسائل[4]، وهو ظاهرُ الصنعة والتكلُّف، وإن كان ابنُ جني[5] رواه عن ابن الأعرابي، ولا إخالُ أن مسأَلَتَنا في حاجةٍ إليه إلَّا استِئْناسًا، فهي مُكتفِيةٌ بما جاء عليها من آي الكتاب وأقوال العرب شعرًا ونثرًا، والله أعلمُ.

---

(١) مرويٌّ في الخصائص ١/ ٣٣٠، ٢/ ٣٩٣، والمحكم ٤/ ٥٠٢، والإنصاف ٣٤٨، وشرح ابن عصفور ٢/ ٦٠٩، وضرائر الشعر ٢١٤، واللسان (خطط) ٧/ ٢٨٧، والارتشاف ٥/ ٢٤٣٤، والمقاصد الشافية ٤/ ١٨٨، والخزانة ٤/ ٤١٨، والتاج (خطط) ١٩/ ٢٤٨. ويرويه البلاغيُّون شاهدًا علىٰ التعقيد اللفظي بالتقديم والتأخير، وسمَّاه ابنُ الأثير في المثل السائر ٢/ ٢١٩–٢٢٠ المعاظلة المعنوية، وينظر: نضرة الإغريض ٢٤٢–٢٤٣.

(٢) في رسالة الصاهل والشاحج ٦٣١–٦٣٢.

(٣) في المرتجل ٢١٢–٢١٣.

(٤) ولذا أنشده الفارقيُّ في الإفصاح ٣٤٩–٣٥١، والسخاويُّ في سفر السعادة ٢/ ٧٢٨، وابنُ عدلان في الانتخاب ٧٠.

(٥) في الخصائص ١/ ٣٣٠.

٣ - فِي كِلْتَ رِجلَيهَا سُلَامَىٰ وَاحِدَهْ
كِلتَاهُمَـــا مَقرُونَـــةٌ بِزَائِـــدَهْ[1]

ذهب سيبويه والبصريُّون[2] إلىٰ أن "كِلا"، و"كِلتا" لفظُهما مفردٌ، ومعناها مُثنًّىٰ، والألِفُ فيهما مثلُها في "عصا" و"رحىٰ". وذهب الكوفيُّون إلىٰ أنهما مُثنَّيان لفظًا ومعنًىٰ، وأن "كِلا" أصلُها "كُلٌّ" خُفِّفت لامُها وزِيدت فيها الألفُ للتثنية، والتاءُ في "كِلتا" للتأنيث، والألفُ للتثنية، وحُذِفت نونُ التثنية منهما

(١) من الرجز، ونسبه أبو عمرو الشيباني في كتاب الجيم ٣/ ١٥٠ إلىٰ أبي الدهماء.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/ ٤١٣، والمقتضب ٣/ ٢٤١، وتهذيب اللغة ١٠/ ٣٥٨-٣٥٩، والبصريات ٢/ ٧٨٧، ٨٩١-٨٩٩، وكتاب الشعر ١/ ١٢٦-١٣١، والشيرازيات ٢/ ٤١١-٤١٥، والإغفال ١/ ٧٨-٨١، ٢٢٧، ٢٣٠، ٢٦٨، والبغداديات ٥١٩، والتعليقة ٣/ ١٨٩-١٩١، وسر الصناعة ١/ ١٥١-١٥٢، والإعراب للواحدي ٥٣٦-٥٤٢، والتفسير البسيط ١٣/ ٢٩٩-٣٠١، والمقتصد في شرح الإيضاح ١/ ١٠٤، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٦٦، ٢٩٠، والإنصاف ٣٥٥-٣٦١، وأسرار العربية ٢٨٦-٢٩٨، وشرح الإيضاح ١/ ٨٦، واللباب ١/ ٣٩٨-٤٠٠، وشرح ابن يعيش ١/ ٥٤، ٦/ ٦، وشرح ابن عصفور ١/ ٢٧٥-٢٧٩، وشرح الرضي ١/ ١/ ٨٩، وشرح الأبذي ١/ ١٩٣-٢٠٢ (الغامدي)، والتذييل والتكميل ١/ ٢٥٥-٢٦٠، والارتشاف ٢/ ٥٥٨، ومنهج السالك ٩-١٠، وائتلاف النصرة ٥٥، والهمع ١/ ١٣٦-١٣٧، والخزانة ١/ ١٢٩-١٣٣.

لِلُزُوم الإضافة[1]. واستدلَّ الكوفيُّون بمَجِيْئهما في حال الرفع بالألف، وفي حالتَي النصب والجر بالياء، وبمجيء مفرد "كِلتا" وهو "كِلت"، وأنشد الفراءُ[2] البيتَ الشاهدَ. واستدلَّ البصريُّون بمَجِيْئهما بالألف في حالتَي النصب والجر إذا أُضيفتا إلىٰ الظاهر، وأن العربَ تُخبِرُ عنهما إخبارَ المفرد كما في قوله: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ (الكهف: ٣٣) فقال: ﴿ءَاتَتْ﴾، ، ولم يقل: "آتَتَا"، وقول الشاعر:

فَغَدَت كِلَا الفَرجَينِ تَحسَبُ أَنَّهُ مولَىٰ الْمَخَافَةِ خَلفُهَا وَأَمَامُهَا

فقال: "أنَّه"، ولم يقل: "أنَّهما"؛ فإفرادُهُمُ الإخبارَ عنهما دالٌّ علىٰ أنهما اسمان مُفردان وليسا بمُثنًّىٰ، وإنْ كان يجوز أنْ يُحمَل علىٰ كلٍّ من اللفظ والمعنىٰ كما قال الشاعرُ:

إِنَّ الْمَنِيَّـةَ وَالحُتُـوفَ كِلاَهُمَـا يُوفِي الْمَخَارِمَ يَرقُبَانِ سَـوَادِي

فـ "يوفي" علىٰ اللفظ، و"يرقبان" علىٰ المعنىٰ، ومثلُهما "كُلٌّ" في أنها اسمٌ موضوعٌ للجماعة، ويُخبَر عنه بلفظ الواحد كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ الْقِيَـمَةِ فَرْدًا﴾ (مريم: ٩٥)، وقد يُراعىٰ فيها المعنىٰ كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾ (النمل: ٨٧). ومن الدليل كذلك إضافتُهما إلىٰ الْمُظهَر

---

(١) ينظر: معاني الفراء ٢/ ١٤٢-١٤٣، وجامع البيان ١٥/ ٢٥٧-٢٥٨، والمذكر والمؤنث ٢/ ٢٧٤-٢٧٦، وليس في كلام العرب ١٤٢-١٤٣، ٣٣٧-٣٣٨، ورواه عنهم معظمُ البصريين ممن ذكرتُ مُصنَّفاتهم.

(٢) في معاني القرآن ٢/ ١٤٢.

والْمُضمَر، والْمُثنَّىٰ لا يجُوزُ فيه ذلك. كما أنَّ انقلابَ آخرهما في الإضافة إلىٰ الْمُضمَر ياءً في الجر والنصب لا يدُلُّ علىٰ أنهما مُثنَّيان؛ لأن أواخِرَ الكَلِم قد تنقَلِبُ في الإضافة وإن لم تكن مُثنًّىٰ كما في "أَخُوكَ"، و"أَخَاكَ"، و"أَخِيك"، ولم يدلَّ ذلك علىٰ أنه تثنيةٌ، فالانقلابُ فيهما ليس للتثنية، ولكن لما ذكره سيبويه عن الخليل[1] من تشبيههم له بـ "إِلىٰ"، و"لَدَىٰ"، و"عَلىٰ"، وذلك لاجتماعهما في لُزُوم الإضافة لهما، فغيَّروا الآخرَ من "كلا" و"كلتا" عند الإضافة إلىٰ الْمُضمَر كما غيَّروه في "علىٰ"، و"لدىٰ". كما أن "كِلا" ليست من لفظ "كُلٍّ" عند سيبويه، قال الفارسيُّ[2]: "وقد يقُولُ القائلُ: لِمَ لا يكونُ من لفظِهِ وقد وافَقَهُ في المعنىٰ وهو أنهم يَعُمُّون به كما يَعُمُّون بـ كُلٍّ، والتضعيفُ قد يُبدَلُ منه حرفَ عِلَّةٍ كقوله تعالىٰ: ﴿وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا﴾ [الشمس: ١٠]، وقوله: ﴿فَهِيَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ﴾ [الفرقان: ٥]؟

قيل: إنَّ ما ذكرتَهُ في كُلٍّ لا يجوزُ في كِلا وإنْ كان قد جاء في غيره، وذلك لإبدالهم من اللام التاءَ في كِلتا، ولم نَرَ شيئًا أُبدِلت لامُه التضعيفَ أُبدِلت منه هذه التاءُ، وإذا كان كذلك لم يَجُز أنْ يُحكَم بأنَّ كِلا من لفظ كُلٍّ وإنِ اتَّفقا في المعنىٰ لِخُرُوجه إلىٰ ما لا نظيرَ له. وممَّا يدُلُّ علىٰ أنَّ كِلا ليست بتثنيةٍ أنَّا لو جعَلنا الياءَ للتثنية بقِيَ الاسمُ علىٰ حرفَين، والأسماءُ الْمُتمكِّنةُ التي تُوصَفُ ويُوصَفُ بها لا تكونُ علىٰ أقلَّ من ثلاثةِ أحرُفٍ".

---

(١) في الكتاب ٣/ ٤١٣.

(٢) في الحلبيات كما يرويه عنه الواحديُّ في الإعراب ٥٤٢ في نصٍّ نفيسٍ أخلَّت به المطبوعةُ.

وأمَّا البيتُ الشاهدُ[1] فوقف البصريُّون منه موقفَين: **الأولُ**: التقديرُ والتأويلُ –وهو ما ذهب إليه معظمُهم– فقالوا: إنَّ الأصلَ أنْ يقولَ: "كِلتَا" بالألف إلَّا أنه حَذَفَها ضرورةً اجتزاءً بالفتحة عنها[2]، وحَذْفُ بعض الكلمة للضرورة واقعٌ في كلام العرب من نحو قول الشاعر:

دَرَسَ الْمَنَــا بِمُتَــالِعٍ فَأَبَــانِ وَتَقَادَمَـت بِـالحُبْسِ فَالسُّـوبَانِ

أراد: "المنازل"، وقول الآخَر:

---

(١) ينظر: معاني الفراء ٢/ ١٤٢، وجامع البيان ١٥/ ٢٥٨، والمذكر والمؤنث ٢/ ٢٧٦، وإعراب القرآن ٢/ ٤٥٦، وشرح السيرافي ٦/ ٢٤٥أ، وليس في كلام العرب ٢٣٨، وعلل النحو ٣٨٩، والصحاح (كلىٰ) ٢٤٧٦، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٣٠٧، والنكت للأعلم ٢/ ١٢٣٥، وغرائب التفسير ١/ ٦٦٠، والإنصاف ٣٥٥، وأسرار العربية ٢٨٦، واللباب ١/ ٣٩٩، وشرح ابن عصفور ١/ ٢٧٦، وجامع القرطبي ١٠/ ٤٠٢، وشرح الرضي ١/ ١/ ٧٧، ٨٨، واللسان (كلا) ١٥/ ٢٢٩، والتذييل والتكميل ١/ ٢٥٧، وتوضيح المقاصد ١/ ٣٢٧، والخزانة ١/ ١٢٩، والدر المصون ٧/ ٣٣٩، والمساعد ٢/ ٣٥٠، وتمهيد القواعد ١/ ٣٢٧، والمقاصد الشافية ١/ ١٦٥، والمقاصد النحوية ١/ ٢٠٨، والهمع ١/ ١٣٧، والتاج (كلا) ٣٩/ ٤١٤.

(٢) البصريُّون جميعًا يروونه "كِلْتَ" بفتح التاء ليعضُدُوا قولَهم بالاجتزاء بالفتحة عن الألف، وأمَّا الكوفيون فأشار مُحقِّقو معاني القرآن للفراء ٢/ ١٤٢، ومحقق المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/ ٢٧٦ إلىٰ أنه جاء في أُصُولهم منها بكسر التاء دلالةً علىٰ كونه مفردًا، وعلىٰ هذا جاء في كتاب الجيم ٣/ ١٥٠، وإعراب القرآن ٢/ ٤٥٦، وليس في كلام العرب ٢٣٨، والصحاح (كلىٰ) ٢٤٧٦ مضبوطًا ضبطَ قلمٍ.

فَلَسْتُ بِمُدْرِكٍ مَا فَاتَ مِنِّي بِلَهْفَ وَلَا بِلَيْتَ وَلَا لَوَ انِّي

أراد: "بلهفا". وقال ابنُ عصفور في ردِّ البيت[1]: "كِلتَ في البيت محذُوفةٌ من كِلتا وليست بمُفردٍ لها، ألا ترىٰ أنَّ المعنىٰ: في كِلتا رجلَيها، ولو كانت مُفردةَ كِلتا لكان المعنىٰ: إحدىٰ رِجلَيها، وذلك غيرُ مُتصَوَّرٍ في البيت بدليل قوله بعدُ: كِلتاهُما قد قُرِنَت بزَائِدَة". **الثاني**: وَصْفُ البيت بأنه مصنوعٌ، وأولُ من نَقَلَ هذا ونَسَبَه إلىٰ البصريين هو السمينُ الحلبيُّ (ت ٧٥٦هـ)[2]، ولم أقف علىٰ أحدٍ منهم وَصَفَه بذلك غيره[3]. ونحنُ وإنْ سلَّمنا بقول البصريين إنَّ "كِلا"، و"كِلتا" مفردان لفظًا، ومُثنَّيان معنًىٰ نظرًا لِمَا احتجُّوا به، وأمكَنَ حَمْلُ البيت الشاهد علىٰ الضرورة وتأويلُه وفقًا لذلك فإنه ليس من سببٍ مقبولٍ بعدُ أن يُوصَف بيتٌ رواه الفراءُ بأنه مصنُوعٌ، ولا سيَّما وقد نصَّ علىٰ سماعه، وأمكَنَ فيه الحذفُ والتقديرُ حسب ما يرون، وأيضًا فهذا الاتِّهام بالوضع جاء من علماءَ خالِفِين بعد انقضاء زمن الرواية، ودون بيان سببٍ لحكمهم ذلك، وفي هذا ما فيه، أَضِف إلىٰ هذا أن البيت معزُوٌّ إلىٰ قائلٍ بعينه؛ إذ عزاه أبو عَمرو الشيبانيُّ[4] إلىٰ أعرابيٍّ اسمُه أبو

(١) في شرح الجمل ١/ ٢٧٦.

(٢) في عمدة الحفاظ ٣/ ٤٢٨.

(٣) ولعل ناظرٌ في قول السيرافي في شرحه ٦/ ٢٤٥أ: "وقال الفراءُ: الألفُ في كلا وكلتا للتثنية، وتعلَّق ببيتٍ أنشده لا يُعرَفُ قائلُه، ولا فيه حُجَّةٌ". وهو في نكت الأعلم ٢/ ١٢٣٥.

(٤) في كتاب الجيم ٣/ ١٥٠.

الدَّهْماء[1]، وأنه أنشده إيَّاه أبو الجرَّاح[2] منسوبًا إليه، فليس من عُذرٍ بعدُ في الحكم عليه بالوضع.

وبعدُ فهذا ما نَقَلَه البصريُّون من مذهب الكوفيين ونَسَبُوه إليهم وخُصُوصًا في البيت الشاهد، ولكن ينقُلُ البغداديُّ عن أبي حيَّان في التذكرة أنه قال[3]: "هذا البيتُ من اضطرار الشعراء، وكِلتَ ليس بواحدِ كِلتا، بل هو جاء بمعنىٰ كِلا، غير أنه أسقَطَ الألفَ اعتمادًا علىٰ الفتحة التي قبلَها، وعَمَلًا علىٰ أنها تكفِي من الألف الْمُمالةِ إلىٰ الياء، وما من الكوفيين أحدٌ يقولُ: كِلتَ واحدةُ كِلتا، ولا يَدَّعِي أنَّ لكِلا وكِلتا واحدًا مُنفرِدًا في النُّطق مُستعمَلًا، فإنِ ادَّعاه عليه مُدَّعٍ فهو تَشنِيعٌ وتفحِيشٌ من الخُصُوم علىٰ قولِ خُصُومهم". وأيَّده البغداديُّ فيه، وذكر أنَّ نصَّ

(١) ذكر المرزبانيُّ في معجم الشعراء ٥١٢ شاعرَين يكنيان بهذا: أبا الدهماء الأعرابي، وأبا الدهماء العنبري، ووصف ابنُ سلَّام في طبقاته ١/ ٨١ العنبري بأنه أفصَحُ الناس، وهو بنصه في الموشح ١٧، وذكر الجاحظُ في البرصان والعرجان ٤٥ أبا الدهماء، وعنه روايةٌ في البارع ٥٥٠.

(٢) هو أبو الجراح العُقيلي، أحدُ الأعراب الذين استُشِيروا في المسألة الزنبُورية التي جَرَت بين سيبويه والكسائي كما في عمدة الكتاب ٥٥، وأمالي الزجاجي ٢٤٠، وطبقات النحويين ٦٨، ٧١، والفهرست ١/ ١٤٣، والروايةُ عنه في أُمَّات كتب اللغويين لا تكادُ تُخطئها العينُ، وأكثَرَ الفراءُ من الرواية عنه إكثارًا.

(٣) في الخزانة ١/ ١٣٢-١٣٣، ولم أقف عليه فيما طُبع من التذكرة.

الفراء يعضُدُه؛ وهذا يستدعي إعادةَ النظر فيما نسَبَه إليه القومُ، فيكون حديثًا طويلَ الذيل، والله أعلمُ.

٤ – . . . . . وَلَكِنَّنِي مِن حُبِّهَا لَكَمِيدُ[١]

ذهب الكوفيُّون إلىٰ جواز دخول اللام علىٰ خبر "لكِنَّ" مُحتجِّين عليه بالسماع والقياس، ويعدُّ الفراءُ[٢] من أوائل الكوفيين الذين احتجُّوا لمذهبهم بالسماع والقياس[٣]؛ فاحتجَّ بالسماع بهذا البيت، واحتجَّ بالقياس في أن "لكِنَّ" حرفٌ مُركَّبٌ من "إنَّ"، زيدت عليها "لا" والكافُ، فأصبحت حرفًا واحدًا[٤]، كما زيدت عليها اللامُ والهاءُ في قول الشاعر:

لَهِنَّكِ مِن عَبسِيَّةٍ لَوَسِيمَةٌ عَلَىٰ هَنَواتٍ كَاذِبٍ مَن يَقُولُهَا

(١) من الطويل، ولم ينسبه أحدٌ البتةَ، والذي ورد في كتب النحويين المتقدمين هو عَجُزُ البيت فقط، وساق بعضُ المتأخرين –وهو ابنُ الناظم ٦٦، وابنُ عقيل ١/ ٣٦٣ في شرحيها للألفية– له صدرًا هو: يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيلَىٰ عَوَاذِلِي، وفيه شاهدٌ علىٰ لُغة "أكلوني البراغيثُ".

(٢) في معاني القرآن ١/ ٤٦٥–٤٦٦.

(٣) وساق مذهبَه واحتجاجَه واستشهادَه بالبيت النحاسُ في إعراب القرآن ٢/ ٢٥٦، والأزهريُّ في تهذيب اللغة ١٠/ ٢٤٧–٢٤٨ (ومثلُه في اللسان (لكن) ١٣/ ٣٩٠–٣٩١)، ومكيٌّ في مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٨٢، والقرطبيُّ في الجامع ٨/ ٣٤٧.

(٤) قال عنه ابنُ يعيش في شرح المفصل ٨/ ٧٩: "وهو قولٌ حسنٌ؛ لنُدرة البناء، وعدم النظير، ويُؤيِّده دخولُ اللام في خبره كما تدخل في خبر إنَّ، علىٰ مذهبهم". وأنشد البيت، ونقل هذا عنه المراديُّ في الجنىٰ الداني ٦١٧–٦١٨.

وأن الحرفَ يُوصَلُ في أوَّله وآخِره؛ فممَّا وُصِل في أوله: "هَذا"، وُصِل بالهاء، وممَّا وُصِل في آخره: "لَتَذهَبَنَّ"، وُصِل بالنون، وأنه قيل لبعض العرب: "منذُ كَمْ قَعَد فُلانٌ؟" فقال: "كَمُنذُ أَخَذتَ في حديثك"، فردُّه الكافَ في "مُنذُ" يدُلُّ علىٰ أن الكاف في "كم" زائدة. وقولهم: "كيفَ أَصبَحتَ؟" فيقُولُ: "كَخَيرٍ"[1].

وذهب البصريُّون إلىٰ أنه لا يجوزُ دخولُ اللام في خبر "لكِنَّ"، وردُّوا ما ذهَبَ إليه الكوفيُّون[2] بأنواعٍ من الرد، والذي يُهمُّنا هنا هو البيتُ الشاهدُ الذي كان لهم في ردِّه طريقان؛ **الأولُ**: هو التقديرُ والتأويلُ، فذهب الزجاجيُّ[3] إلىٰ أنَّ تقديرَه: "ولكنْ إنَّني"، فأدخل اللامَ في خبر "إنَّ"، وأنه مثلُ قوله تعالىٰ: ﴿لَّٰكِنَّا۠هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ (الكهف: ٣٨) في قراءة مَن قرأه بإثبات الألف[4]، وأنَّ أصلَه:

---

(١) وصحَّح المالقيُّ في رصف المباني ٣١٠، ٣٤٩ قياسية زيادة اللام في خبر "لكِنَّ" وإنْ كان مجيئُه قليلًا.

(٢) هي من مسائل الخلاف بين الفريقين، تنظر في الإنصاف ١٧١-١٧٨، والتبيين ٣٥٣-٣٥٨، وائتلاف النصرة ١٧٢-١٧٣.

(٣) في اللامات ١٥٨.

(٤) قرأ ابنُ كثير وأبو عمرٍو ونافعٌ وعاصمٌ وحمزةُ والكسائيُّ بحذف الألف وصلًا، وقرأ ابنُ عامر بإثباتها فيه، وروي عن ابن كثير ونافع وأبي عمرٍو وعاصم، وأجمعوا علىٰ إثبات الألف في الوقف. ينظر: السبعة ٣٩١، والمبسوط ٢٧٧، والتيسير ٣٤٩، والوجيز ٢٣٦، والنشر ٢/ ٣١١، والإتحاف ٣٦٦.

"لكِنْ أنَا هو اللهُ ربي"؛ فأُلقِيَت الهمزةُ تخفيفًا، وأُدغِمت النونُ الأولىٰ في الثانية[1]. وكذلك الشاعرُ لَمَّا قال: "ولكنْ إنَّني" فحَذَف الهمزةَ بقِيَت نونُ "لكِنْ" خفيفةً ساكنةً وبعدها ساكن، فحَذَف نونَ "لكِنْ" لالتقاء الساكِنَين، وكان سبيلُه أن يَكسِرَها، وحذفُها في الشعر جائزٌ كما في قوله:

فَلَســـتُ بِآتِيـــهِ وَلَا أَسْـــتَطِيعُهُ وَلَاكِ اِسقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ

وتابَعَه الزمخشريُّ[2]، والمراديُّ[3]، وابنُ أبي الربيع[4].

(١) وأجمعَ عليه الفريقان؛ ينظر: العين ٦/ ١٧٨، ٨/ ٤٠٠، ومعاني الفراء ٢/ ١٤٤، ومجاز القرآن ١/ ٤٠٣، وجامع البيان ١/ ١٢٣، ١٥/ ٢٦٣، ومعاني الزجاج ٣/ ٢٨٦، وإيضاح الوقف والابتداء ١/ ٤٠٨، وإعراب القرآن ٢/ ٤٥٦، وتصحيح الفصيح ٤٩٥، وإعراب القراءات السبع ١/ ٣٩٤، وإعراب ثلاثين سورة ٥، والحجة المنسوب لابن خالويه ٢٢٤، ومعاني القراءات ٢/ ١١٠، والحجة للقراء ٥/ ١٤٥، والتكملة ٢٨، والخصائص ٢/ ٣٣٣، ٣/ ٩٢، ١٤١، وسر الصناعة ١/ ٤٨٥، والمحتسب ١/ ٧٠، ٢٤٢، ٢/ ٢٩، وحجة القراءات ٤١٧، وغرائب التفسير ١/ ٦٦٠، والكشاف ٢/ ٧٢٢، والمحرر الوجيز ٣/ ٥١٧، وكشف المشكلات ٢/ ٧٥٧، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٣/ ٨٣٣، ٨٤٢، والبيان ٢/ ١٠٧، والتبيان ٢/ ٨٤٧، والفريد ٤/ ٢٧٨، وجامع القرطبي ١٠/ ٤٠٤، وشواهد التوضيح ٨٣، ١٨٩، وشرح الشافية ٢/ ٢٩٥، والبحر المحيط ٧/ ١٧٨، والدر المصون ٧/ ٤٩١.

(٢) في المفصل ٢٩٨-٢٩٩، وحكاه العينيُّ عنه في المقاصد النحوية ٢/ ٧٣٥.

(٣) في الجنىٰ الداني ٦١٩-٦٢٠.

(٤) في البسيط ٢/ ٧٨٤.

وذهب الفارسيُّ في التذكرة -كما يرويه عنه الباقوليُّ[1]- إلىٰ أن اللامَ في البيت زائدةٌ، وتابَعَه ابنُ جني[2]، وابنُ بَرْهان[3]، وجماعةٌ[4]. ونصَّ علىٰ التخريجَين جماعةٌ من النحويين[5]. **الثاني**: وَصْفُ الشاهد بأنواعٍ من الأوصاف الرافضة له؛ قال المعريُّ[6]: "وقد زعم الفراءُ أن أصلَها لاكِئِنَّ، واحتجَّ بدخول

(١) في الاستدراك علىٰ أبي علي ٥٥٣، وإعراب القرآن المنسوب خطأً للزجاج ١/ ٢٠٧، ٢/ ٧٧١، وألمح إليه في كشف المشكلات ٢/ ١٤٠٢.

(٢) في سر الصناعة ١/ ٣٨٠، ورواه عنه الفخرُ الرازيُّ في التفسير الكبير ٢٢/ ٦٨.

(٣) في شرح اللمع ١/ ٨٧.

(٤) ينظر: البديع ١/ ٢/ ٥٤٤، ضرائر الشعر ٥٩، شرح الكافية الشافية ١/ ٤٩٢، وشرح ابن الناظم ٦٦، والارتشاف ٥/ ٢٣٩٧، والمغني ٣/ ٢٦٣، وتخليص الشواهد ٣٥٧، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٦٣-٣٦٥، والأشباه والنظائر ٤/ ٣٨.

(٥) ينظر: الصحاح (لكن) ٦/ ٢١٩٧، التبيين ٣٥٥-٣٥٦، وشرح ابن يعيش ٨/ ٦٤، وشرح ابن عصفور ١/ ٤٣٠، وشرح التسهيل ٢/ ٢٩-٣٠، وشرح الرضي ٢/ ٢/ ١٢٧٩، والتعليقة علىٰ المقرب ١/ ٤٤٤، والمغني ٣/ ٥٤٧، وتخليص الشواهد ٣٥٨-٣٥٩، وشفاء العليل ١/ ٣٦٤، وتمهيد القواعد ٣/ ١٣٥٢، والمقاصد الشافية ٢/ ٣٤٧، وتعليق الفرائد ٤/ ٥٢، والهمع ٢/ ١٧٦، وشرح أبيات المغني ٤/ ٣٥٦، والتاج (لكن) ٣٦/ ١٢٦-١٢٧.

(٦) في رسالة الملائكة ١٩١.

اللام في الخبر وأنشدَ ...، وهذه دعوىٰ لا تثبُت، وإنْ صحَّ دخولُ اللام في خبر لكِنَّ فيجوزُ أنْ يكونَ شاذًّا"[1].

ووصفه الأنباريُّ[2] بأن شاذٌّ لا يُؤخَذ به لقِلَّته وشُذُوذه، وأنه لا يكادُ يُعرَف له نظيرٌ في كلام العرب وأشعارهم، وأنه لو كان قياسًا مُطَّردًا لكان ينبغي أنْ يكثُر في كلامهم وأشعارهم كما جاء في خبر "إنَّ"، وفي عدم ذلك دليلٌ علىٰ أنه شاذٌّ. وذكر العكبريُّ[3] أنه لم يأتِ منه شيءٌ في القرآن واختيار الكلام، وإنْ جاء في شِعرٍ فهو شاذٌّ سوَّغتَه الضرورةُ. وزاد ابنُ النحَّاس الحلبيُّ[4] أن البيتَ لا يُعرَفُ قائلُه، ولا أوَّلُه، ولم يُذكَر منه إلَّا هذا، ولم يُنشِده أحدٌ ممن وُثِق به في اللغة، ولا عُزِيَ إلىٰ مشهورٍ بالضبط والإتقان، وفي ذلك ما فيه. وأضاف ابنُ مالك[5] أنه لا حُجَّةَ فيه لشُذُوذه إذ لا يُعلَم له تتمَّةٌ، ولا قائلٌ، ولا راوٍ عَدْلٌ يقُولُ: سمعتُ مَن يُوثَقُ بعربيَّتِه، والاستِدلالُ بما هو هكذا في غايةٍ من الضعف، وضعَّفه أيضًا أبو الفدا[6].

وذكر ابنُ هشام[7] أنه لا يُعرَف قائلُه، ولا تتِمَّتُه، ولا نظيرُه.

---

(١) وينظر: عبث الوليد ٩٩-١٠٠.

(٢) في الإنصاف ١٧٤.

(٣) في اللباب ١/ ٢١٧.

(٤) في التعليقة علىٰ المقرب ١/ ٤٤٤، وساقه السيوطيُّ في الاقتراح ١٥١ بلا عزوٍ، وعزاه إليه البغداديُّ في الخزانة ١/ ١٦.

(٥) في شرح التسهيل ٢/ ٢٩، ورُوي عنه في الجنىٰ الداني ٦٢٠، والمساعد ١/ ٣٢٣، وتمهيد القواعد ٣/ ١٣٥٢، والمقاصد الشافية ٢/ ٣٤٧، وتعليق الفرائد ٤/ ٥٢، وشرح أبيات المغني ٤/ ٣٥٦.

(٦) في الكناش ٢/ ٩٦.

(٧) في المغني ٣/ ٥٤٧، وتخليص الشواهد ٣٥٨، وهو عنه في الخزانة ١٠/ ٣٦١.

وحكاه العَينيُّ[١] عن مُتأخِّري النحويين، ونَسَبَه السيوطيُّ[٢] إلىٰ الأئمَّة. وكان لهذا التضعيفِ للبيت والإنكارِ له والطعنِ فيه أثرُه في أنْ وصَمَه السمينُ الحلبيُّ (ت ٧٥٦هـ)[٣] بأنه مصنوعٌ. ومَعَ التسليم بأن زيادة اللام هنا ضرورةٌ وشذوذٌ إلَّا أن القَدْح بالشاهد بما قالُوه من أنه لا يُعرَف له قائلٌ، وليس له صدرٌ ولا تتِمَّةٌ، فليس من لازم رواية القول عن العرب أنْ يُعيَّنَ قائلُه، وهذه أقوالُهم مبثوثةٌ في مُصنَّفات النحويين وكثيرٌ منها لا يُعلَم قائلُوها، كما أن كونَ البيت لا تتمةَ له ليس بقادحٍ في الاحتجاج به؛ لأنه إنما وقَع الاعتناءُ بمكان الشاهد، فلا حاجةَ إلىٰ معرفة ما قبلَه ولا ما بعدَه إذ لا شاهدَ فيه. وأمَّا التعريضُ بناقل البيت وراويه عن العرب فيكفي من ذلك أنْ نعلَمَ أنَّ راويَه عنهم اثنان من أعلام الكوفيين: الفراء[٤]، وثعلب[٥]، وهُما مَن هُما ثقةً وأمانةً وديانةً، وفي كتاب سيبويه أبياتٌ استَشهَد بها لا يُعرَفُ قائلُها، ولا تُروَىٰ إلَّا من الكتاب، واكتفىٰ النحويُّون بنَقْل سيبويه إيَّاها واستشهادِهِ بها. قاله أبو حيان[٦]، والله أعلمُ.

---

(١) في المقاصد النحوية ٢/ ٧٣٤.

(٢) في شرح شواهد المغني ٢/ ٦٠٥.

(٣) في الدر المصون ٧/ ٤٩٤.

(٤) في معاني القرآن ١/ ٤٦٥-٤٦٦.

(٥) رواه عنه ابنُ بَرْهان في شرح اللمع ١/ ٨٧، ويُصحَّح ما في شرح ابن يعيش ٨/ ٦٤ من قوله: "أنشده حميد بن يحيىٰ" كذا! وصوابُه: "أحمد بن يحيىٰ".

(٦) في التذييل والتكميل ٥/ ١١٨، ورواه عنه البغداديُّ في شرح أبيات المغني ٤/ ٣٥٧.

٥ لِمَــنِ الــدِّيَارُ بِقُنَّــةِ الحِجْــرِ أَقْـوَينَ مِـن حِجَـجٍ وَمِـن دَهْـرِ[1]

اتَّفق البصريُّون والكوفيُّون علىٰ مجيء "مِن" الجارَّة لابتداء الغاية في المكان نحو: "خرجتُ من مكةَ إلىٰ المدينة"، وقوله تعالىٰ: ﴿مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا﴾ (الإسراء: ١). واختلفُوا في مَجِيئها لابتداء الغاية في الزمان[2]؛ فمنَعَه جمهورُ البصريين[3]؛ لأن "مِن" في المكان نظيرةُ "مُذ"

(١) من الطويل، وهو في ديوان زهير بن أبي سُلْمىٰ بشرح ثعلب، طبعة دار الكتب المصرية ٨٦ ، وطبعة قباوة ٧٦، وبشرح الأعلم ١١٤، وأورده الأعلمُ مطلع قصيدةٍ في أشعار الشعراء الستة الجاهليين ١/ ٣٢٣، وتبعه ابنُ الشجري في مختاراته ٢/ ٩. ويُروَىٰ: "وَمِن شَهرٍ"، وهي روايةُ أبي عَمرٍو، ويروي البصريون عَجُزَه روايةً أُخرىٰ تُوافق مذهبَهم وهي: "أَقوَينَ مُذْ حِجَجٍ وَمُذْ شَهْرِ"، وهي روايةُ أبي عُبيدةَ كما في شرح ثعلب، وشرح ابن بَرْهان ١/ ١٩٣، وجاء في تهذيب اللغة ١٥/ ٤٧٣، والتفسير البسيط ٢/ ١٢١، واللسان (منن) ١٣/ ٤٢١، والتاج (منن) ٣٦/ ٢١٥ أبو عُبيد، كذا! ونسبه كراعٌ في المنتخب ٢/ ٦٢٠ إلىٰ الْمُسيَّب بن عَلَس سهوًا أو وهمًا.

(٢) هي من مسائل الخلاف بينهم؛ تنظر في: الإنصاف ٣١٥-٣١٨، وائتلاف النصرة ١٤٢-١٤٤.

(٣) ينظر: الكتاب ٤/ ٢٢٤، والجمل المنسوب للخليل ١٣٦، والأصول ١/ ٤٠٩، ٤١١، ٣/ ١٧٣، والجمل ١٣٩-١٤٠، وشرح السيرافي ٥/ ١٨٩أ، والتعليقة للفارسي ١/ ٢٤، ٤/ ٢٤٩، والصحاح (منن) ٦/ ٢٢٠٩، والتبصرة والتذكرة ١/ ٢٨٥، وشرح ابن بَرْهان ١/ ١٩٣-١٩٤، والأزهية ٢٨٣، والمخصص ١٤/ ٦٩، والإعراب للواحدي ٢١٠، درة الغواص ٩١، والمفصل ٢٨٨، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ١/ ٨٠، وأسرار العربية ١٩٠-١٩١، وشرح ابن يعيش ٤/ ٩٣، ٨/ ١٠-١١، وشرح ابن عصفور ١/ ٤٨٨-٤٨٩، والبسيط ٢/ ٨٤٥، ورصف المباني ٣٨٦-٣٨٧، والمغني ٤/ ١٣٦-١٣٩.

في الزمان، فكما لا تدخُلُ "مُذ" علىٰ المكان كذلك لا تدخُلُ "مِن" علىٰ الزمان. وأجازه الكوفيُّون، وتابَعَهم جمعٌ من البصريين الْمُتقدِّمين والْمُتأخِّرين[1]، ونسَبَ ابنُ مالك[2] إلىٰ سيبويه أنه أجازه عند إنشاده قولَ الراجز: "مِن لَدُ شَولًا إِلَىٰ إِتْلَائِهَا"[3]. واستدلَّ هؤلاءِ علىٰ مذهبهم بالسماع الكثير، من نحو قوله تعالىٰ: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ (التوبة: ١٠٨)[4].

---

(١) كالأخفش، والمبرد، والزجاج، وابن درستويه، وعبد القاهر، والسهيلي، وابن خروف، والعكبري، وابن مالك، وابنه، والرضي، وأبي حيان، والمرادي، وابن هشام، والشاطبي، والسيوطي. ينظر: معاني الأخفش ١/ ٣٦٥، والمقتضب ١/ ٤٤، ٤/ ١٣٦، ومعاني الزجاج ٢/ ٤٧٨، والمقتصد ٢/ ٨٥٤-٨٥٥، والروض الأنف ٤/ ٢٥٧-٢٥٩، وشرح ابن خروف ١/ ٤٧٣، والتبيان ٢/ ٦٦٠، والفريد ٣/ ٣٢٠، وشرح التسهيل ٣/ ١٣٠-١٣٣، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٩٦-٧٩٧، وشواهد التوضيح ١٢٩-١٣٢، وشرح ابن الناظم ١٤١، وشرح الرضي ٢/ ٢/ ١١٣٧-١١٣٨، والتذييل والتكميل ١١/ ١١٧-١٢٠، والارتشاف ٤/ ١٧١٨، ومنهج السالك ٢٣٨، وتوضيح المقاصد ٢/ ٧٤٩، والجنىٰ الداني ٣٠٨-٣٠٩، وأوضح المسالك ٣/ ٢١-٢٢، وشرح ابن عقيل ٣/ ١٥-١٦، والمساعد ٢/ ٢٤٦، والمقاصد الشافية ٣/ ٥٨٨-٥٩٢، والهمع ٤/ ٢١٢.

(٢) في شرح التسهيل ٣/ ١٣٠-١٣١.

(٣) ينظر: الكتاب ١/ ٢٦٤-٢٦٥.

(٤) ينظر: جامع البيان ١١/ ٦٨١، والكشف والبيان ١٤/ ٥٤، والتفسير البسيط ١١/ ٤٩، والمحرر الوجيز ٣/ ٨٣، وزاد المسير ٢/ ٢٩٨، وجامع القرطبي ٨/ ٢٦٠.

وحديث أنس بن مالك رضي اللهُ عنه: "فَمُطِرنا من الجُمُعة إلىٰ الجُمُعة"[1]. وقول الشاعر:

تُخُيِّـرنَ مِـن أَزمَـانِ يَـومِ حَلِيمَـةٍ إِلَىٰ اليَومِ قَد جُرِّبنَ كُلَّ التَّجَـارِبِ

وقوله:

وَكُـلُّ حُسَـامٍ أَخلَصَـتْهُ قُيُونُـهُ تُخُيِّرنَ مِن أَزمَانِ عَادٍ وَجُـرهُم

ولم يرضَ جمهورُ البصريين مذهبَهم، ولجؤُوا إلىٰ التأويل والتقدير اللَّذَينِ لم يخلُوا من التعسُّف والضَّعْف ولَيِّ أعناق النصُوص الواضحات لتُناسِبَ ما أرادُوه. ويروي الشاطبيُّ[2] عن الفارسي في التذكرة أنه لا مانعَ من مجيء "مِن" لابتداء الزمان، وأنه ينبغي استقراءُ ما جاء عن العرب في ذلك؛ فإنْ أُصيب في مواضعَ تكثُرُ قُطِعَ علىٰ هذا، ولم يجُز فيه التأويلُ. وهذا عينُ الإنصاف.

وأمَّا البيتُ الشاهدُ فأورد أبو الفرج الأصفهانيُّ (ت ٣٥٦هـ)[3] قصَّةً مُؤدَّاها أنه بيتٌ مصنوعٌ صنَعَه حمَّاد الراويةُ (ت ١٥٤هـ)؛ إذ يحكي الْمُفضَّل الضبي (ت ١٦٨هـ) أن الخليفةَ المهديَّ (ت ١٦٩هـ) سأل الْمُفضَّل: كيف افتَتَحَ زهيرٌ قصيدتَه بقوله:

دَعْ ذَا وَعَدِّ القَـولَ فِـي هَـرِمٍ خَيـرِ البُـدَاةِ وَسَـيِّدِ الحَضْـرِ

(١) رواه البخاريُّ في صحيحه ٢/ ٢٩ (١٠١٦)، (١٠١٩).

(٢) في المقاصد الشافية ٣/ ٥٩١، وروىٰ بعضَه ابنُ عصفور في شرح الجمل ١/ ٤٨٩.

(٣) في الأغاني ٦/ ٨٩-٩١.

ولم يتقدَّم له قبلَ ذلك قولٌ، فما أَمَرَ نفسَه بتركه؟ فقال له الْمُفضَّلُ: ما سمِعتُ في هذا شيئًا إلَّا أنني توهَّمتُه كان يُفكِّر في قولٍ يقولُه، أو يُروِّي في أنْ يقولَ شعرًا، فعَدَل عنه إلىٰ مدح هَرمٍ وقال: دَعْ ذَا، أو كان مُفكِّرًا في شيءٍ من شأنه فتَرَكَه وقال: دَعْ ذا؛ أي: دَعْ ما أنت فيه من الفِكْر، وعدِّ القول في هرمٍ. فأمسَكَ المهديُّ عنه ثمَّ دعا بحمَّادٍ فسأله عن مثلِ ما سأل عنه الْمُفضَّل فقال: ليس هكذا قال زهيرٌ، قال فكيف قال؟ فأنشَدَه:

لِمَـنِ الـدِّيَارُ بِقُنَّـةِ الحِجْـرِ ... أَقْـوَينَ مِـن حِجَـجٍ وَمِـن دَهْـرِ

لَعِـبَ الرِّيَـاحُ بِهَـا وَغَيَّرَهَـا ... بَعْـدِي سَـوَافِي الْمُـورِ وَالقَطْـرِ

قَفْـرًا بِمُنـدَفَعِ النَّحَائِـتِ مِـن ... ضَفَوَيْ أُولَاتِ الضَّالِ وَالسِّدْرِ

دَعْ ذَا وَعَـدِّ القَـولَ فِـي هَـرِمٍ ... خَيـرِ البُـدَاةِ وَسَـيِّدِ الحَضْـرِ

فأطرَقَ المهديُّ ساعةً ثمَّ أقبَلَ عليه واستحلَفَه بأَيْمان البيعة وكلِّ يَمينٍ مُحرِجةٍ ليَصدُقنَّه عن حال هذه الأبيات ومَن أضافها إلىٰ زهيرٍ؟ فأقرَّ له أنَّه قائلُها، فأمر بمُنادٍ أنه وَصَلَ حمَّادًا بعشرين ألف درهم لجَودة شِعره، وأَبطَلَ روايتَه لزيادته في أشعارِ النَّاس ما ليسَ منها، ووَصَلَ الْمُفضَّلَ بخمسين ألفًا لِصِدقِه وصحَّةِ روايتِه، فمَن أرادَ أن يَسمَعَ شعرًا جيِّدًا مُحدَثًا فَلْيسمَع من حمَّادٍ، ومَن أراد روايةً صحيحةً فَلْيأخُذها عن الْمُفضَّل. وروىٰ هذه الحكايةَ أيضًا مُشكِّكًا بالبيت وأنه مصنُوعٌ ابنُ السِّيد (ت ٥٢١هـ)[1]، وابنُ حَمْدون (ت ٥٦٢هـ)[2]،

(١) في الحلل ١٨٢-١٨٣.

(٢) في التذكرة الحمدونية ٣/ ٥٥-٥٦.

وياقوتٌ (ت ٦٢٦هـ)[١]، والعينيُّ (ت ٨٥٥هـ)[٢]، والسيوطيُّ (ت ٩١١هـ)[٣]، والشهابُ الخفاجيُّ (ت ١٠٦٩هـ)[٤]، والبغداديُّ (ت ١٠٩٣هـ)[٥]، وجميعُ رواياتهم مستفادةٌ من رواية أبي الفرج نفسِها. وكان الجاحظُ (ت ٢٥٥هـ)[٦]، وابنُ قتيبةَ (ت ٢٧٦هـ)[٧]، وابنُ عبد ربِّه (ت ٣٢٨هـ)[٨] قد رَوَوا البيتَ من قبلُ منسوبًا إلىٰ زهيرٍ، ولم يشُكُّوا فيه أو يرتابُوا في نسبته، وهو صنيعُ النحويين الذين أوردوه من قبلُ ومن بعدُ، وحتىٰ لو اعتقدنا صحةَ رواية أبي الفرج فإن الشواهدَ التي جاءت علىٰ استعمال "مِن" لابتداء الغاية في الزمان كثيرةٌ جدًّا لا يضيرُها أنْ سقط شاهدٌ منها، والله أعلمُ.

(١) في معجم الأدباء ٦/ ٢٧١١.

(٢) في المقاصد النحوية ٣/ ١٢٥٢-١٢٥٣.

(٣) في شرح شواهد المغني ٢/ ٧٥٤.

(٤) في حاشيتيه علىٰ البيضاوي ٤/ ٣٦٣، وعلىٰ الدرة ٣٢١.

(٥) في الخزانة ٩/ ٤٤٤-٤٤٦، وشرح أبيات المغني ٦/ ٢٦-٢٧.

(٦) في البيان والتبين ٢/ ٢٥٨.

(٧) في الشعر والشعراء ١/ ١٣٩.

(٨) في العقد ٣/ ٧.

٦ - أُؤَمِّـلُ أَنْ أَعِـيشَ وَأَنَّ يَـومِي بِـأَوَّلَ أَو بِـأَهوَنَ أَو جُبَـارِ

أَوِ التَّـالِي دُبَـارَ فَـإِنَّ أَفُتْـهُ فَمُـؤْنِسَ أَو عَرُوبَـةَ أَو شِـيَارِ[1]

اختلف النحويُّون في جواز ترك صرف ما يَنصرِفُ[2]؛ فذهب جمهورُ البصريين إلىٰ منعه، وذهب الكوفيُّون إلىٰ جوازه في ضرورة الشعر، ووافَقَهم من البصريين الأخفشُ، والفارسيُّ، وجماعةٌ آخرون[3]، وكان معتَمَدَ الكوفيين في

(١) من الوافر، وعزاهما ابنُ دريد في الجمهرة ٣/ ١٣١١ إلىٰ بعض شعراء الجاهلية، وهو في الصحاح (هون) ٦/ ٢٢١٨ من رواية الجوهري عن السيرافي عنه، وهو عن أولئك البعض في اللسان (هون) ١٣/ ٤٤٠، وتذكرة النحاة ٤٢٥-٤٢٦، والمقاصد النحوية ٤/ ١٨٤٣، والتاج (هون) ٣٦/ ٢٩٢، وأغرَبَ القلقشنديُّ في صبح الأعشىٰ ٢/ ٣٥٥ فنَسَبَهما إلىٰ النابغة، وليسا في ديوانَيْ النابغَتَين.

(٢) ينظر: الإنصاف ٣٩٧-٤٠٨، وائتلاف النصرة ٥٩.

(٣) وينظر: معاني الفراء ٣/ ٢١٤، ٣١٨، والأخفش ٢/ ٥٦١، والزجاج ٥/ ٢٥٨، ٢٦٠، وجامع البيان ٢٣/ ٥٥٦، وإيضاح الوقف والابتداء ٣٦٧-٣٧١، وأمالي الزجاجي ٨٤، وإعراب القرآن ٥/ ٩٧، ١٠١، وإعراب القراءات السبع ٢/ ٤١٩، ٤٢٠-٤٢١، ومعاني القراءات ٣/ ١٠٨-١٠٩، والحجة للقراء ٦/ ٣٤٦-٣٥٠، وسر الصناعة ٢/ ٦٧٧، والخصائص ٢/ ٩٦، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٣٢٠-٣٢١، والكشف ٢/ ٣٥٢، وشرح ابن برهان ٢/ ٥٠١، والمخصص ١٤/ ١١٨، والتفسير البسيط ٢٣/ ١٩-٢١، والإعراب للواحدي ٥٨٧-٥٨٨، والكشاف ٤/ ٦٦٨، والمحرر الوجيز ٨/ ٤٨٧، وكشف المشكلات ٢/ ١٤٠٧-١٤٠٨، والبيان ٢/ ٤٨٠-٤٨١، وزاد المسير ٨/ ٤٣٠، ٤٣٦، وإبراز المعاني ٧١٣-٧١٦، والتفسير الكبير ٣٠/ ٢٤٠، ٢٥٠، والتبيان

التجويز مجيئُه في أشعار العرب مجيئًا كثيرًا يتعذَّرُ في جميعِه التأويلُ، من مثل قول الشاعر:

طَلَبَ الأَزَارِقَ بِالكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ بِشَبِيبَ غَائِلَةُ النُّفُوسِ غَدُورُ

فمَنَعَ شبيبًا، وحقُّه أنْ يُصرَفَ، ومثلُه:

فَمَا كَانَ حِصنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجمَعِ

فمَنَعَ مرداسًا، وحقُّه أنْ يُصرَفَ، ومثلُه:

وَمِمَّنْ وَلَدُوا عَامِـ ـرُ ذُو الطُّولِ وَذُو العَرْضِ

فمَنَعَ عامرًا، وحقُّه أنْ يُصرَفَ، وغيرُها كثيرٌ، ومنها البيتُ الشاهدُ الذي مُنِع فيه "دُبار"، و"مُؤنس"، وحقُّهما أنْ يُصرَفا، ومن حُجَّتهم أيضًا إجماعُ الفريقَين[1] علىٰ جواز صرف الممنوع كقراءة: ﴿ﭑ﴾ (الإنسان: ٥)، و﴿ﮦ ﮧ﴾ (الإنسان: ١٥، ١٦) بالتنوين[2]. وقول الشاعر:

كَأَنَّ سُيُوفَنَا مِنَّا وَمِنهُم مَخَارِيقٌ بِأَيدِي لَاعِبِينَا

٢/ ١٢٥٧، ١٢٥٩، وشرح ابن عصفور ٢/ ٥٥٠، وجامع القرطبي ١٩/ ١٢٣، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥١٠-١٥١٢، وشرح الرضي ١/ ١/ ١٠٣-١٠٥، والتذييل والتكميل ١٥/ ١٦١-١٦٦، والارتشاف ٢/ ٨٩١، والبحر المحيط ٦/ ٢٠٢، ٨/ ٣٨٧، ٣٨٩، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢٢٧، والدر المصون ٧/ ٦٣٩، ١٠/ ٥٩٧-٥٩٨، ٦٠٨، وأوضح المسالك ٤/ ١٣٦، والمساعد ٣/ ٤٣-٤٤، والهمع ١/ ١١٩-١٢١.

(١) نقل إجماعَهم الزجاجُ في ما ينصرف وما لا ينصرف ٥٠-٥١ .

(٢) قرأ به نافعٌ والكسائيُّ. ينظر: السبعة ٦٦٣، والمبسوط ٤٥٤، والتيسير ٥٠٤، والوجيز ٣٦٨، والنشر ٢/ ٣٩٤-٣٩٥، والإتحاف ٥٦٥-٥٦٦.

وقال أبو الحسن الأخفشُ[1]: "سَمِعنا من العرب مَن يَصرفُ هذا الجنسَ، ويَصرفُ جميعَ ما لا يَنصرِفُ، وهذا لغةُ الشعراء؛ لأنهم اضطُّروا إليه في الشعر فصَرَفُوه فَجَرَت ألسنتُهُم علىٰ ذلك".

وأمَّا أولُ مَن شكَّك بالشاهد، وذكر أنه مصنوعٌ فهو أبو موسىٰ الحامضُ (ت ٣٠٥هـ)؛ إذ يروي عنه أبو عُمَر الزاهدُ المشهورُ بغلام ثعلب[2] أنه قال لأبي العبَّاس ثعلبٍ: هذا الشعرُ موضُوعٌ. فقال: لِمَ؟ قال: لأنَّ مُؤنِسًا وجُبارًا ودُبارًا وشِيارًا تَنصرفُ، وقد تَرَكَ صَرفَها. فقال: الشعرُ يحتملُ ما لا يحتملُه الكلامُ. هذا نصُّ جواب ثعلبٍ الذي نَقَلَه عنه تلميذاه أبو موسىٰ الحامضُ، وأبو عُمَر الزاهد، وهو جارٍ وفقَ ما يراه الكوفيُّون من الجواز حالَ الضرورة، ولكنْ روىٰ ابنُ سيده[3]، وابنُ مالك[4] عنه أن ثعلبًا قال في جوابه: هذا جائزٌ في الكلام فكيفَ في الشِّعر؟ وهذا صريحٌ بأنه يرىٰ الجواز مطلقًا في حالتَيْ السَّعَة والضرورة، والله

---

(١) مرويٌّ عنه في الحجة للقراء ٦/ ٣٤٩، والتفسير البسيط ٢٣/ ٢٠، والإعراب للواحدي ٥٨٨، وينظر: مشكل إعراب القرآن ٢/ ٣٢٠، والتفسير الكبير ٣٠/ ٧٤٣، وإبراز المعاني ٧١٣، وشرح ابن عصفور ٢/ ٥٥٠، وضرائر الشعر ٢٥، وشرح الرضي ١/ ١/ ١٠٣، والارتشاف ٢/ ٨٩١، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢٢٧، وتمهيد القواعد ٨/ ٤٠٨٤، والمساعد ٣/ ٤٤، والمقاصد الشافية ٥/ ٦٩٣-٦٩٤، والهمع ١/ ١٢٠.

(٢) في اليوم والليلة ٢٤١-٢٤٢، والْمُداخَل في اللغة ٨٢.

(٣) في المحكم ٢/ ١٢٩، وهو في اللسان (عرب) ١/ ٥٩٣، والتاج (عرب) ٣/ ٣٤١-٣٤٢.

(٤) في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥١١-١٥١٢، وهو عنه في تمهيد القواعد ٨/ ٤٠٨٤، وورد مُعمَّىٰ علىٰ السائل في التذييل والتكميل ١٥/ ١٦٥-١٦٦، والمساعد ٣/ ٤٤، والهمع ١/ ١٢٠.

أعلَمُ بحقيقة قوله، وإن كان ما يرويه تلاميذُه عنه أقربُ وأوفقُ. ثم جاء من بعدُ الوزيرُ المغربيُّ (ت ٤١٨هـ)[١]، ونَقَلَ عن بعض أهل العلم أنه مصنوعٌ، ودليلُه تكلُّفُهما، ومَنْعُ ما يستحقُّ الصرفَ من أسمائهما، ووافقه ابنُ حَمْدُون (ت ٥٦٢هـ)[٢]، وعلَّله باختلال الإعراب، كذا قال! ولعلَّه يعني به المنعَ من الصرف، وهذا الدليلُ لا ينهضُ؛ إذ يكفي في ردِّه إجابةُ أبي العباس عنه، كما أننا لو قَبِلنا الرمي بالصنعة لكل بيتٍ يجيءُ مُخالِفًا لِمَا عُهِد من قاعدةٍ دون حُجَّةٍ بيِّنةٍ فلن يسلَمَ لنا منها بيتٌ، مَعَ ما يُضاف إلىٰ ذلك من كون الشواهدِ علىٰ صحَّة ما ذهب إليه الكوفيُّون كثيرةً جدًّا تندُّ عن الحصر.

هذا هو الظاهرُ في الاستشهاد بالبيت، وذكر ابنُ سيده[٣] وجهًا آخَرَ في ترك صرف "مؤنس"، وهو أنه جاء علىٰ اللُّغة العادِيَّة القديمة[٤].

(١) في أدب الخواص ١٠٧.

(٢) في التذكرة الحمدونية ٧/ ٣٦٠-٣٦١.

(٣) في المحكم ٢/ ١٢٩، وهو في اللسان (عرب) ١/ ٥٩٣، والتاج (دبر) ١١/ ٢٦٤.

(٤) وعزاها النحاسُ في عمدة الكتاب ٨٧ إلىٰ العرب العاربة، وعزا سبطُ ابن الجوزي في مرآة الزمان ١/ ٣٠ هذا النسبة إلىٰ الفراء وأبي عبيد والزجاج، ورواه الأصمعيُّ عن أبي عمرو بن العلاء، وفي الصحاح (هون) ٦/ ٢٢١٨: كانت العرب تُسمِّي في أسمائهم القديمة، وهو في اللسان (عرب) ١/ ٥٩٣، (جبر) ٤/ ١١٦-١١٧، (دبر) ٤/ ٢٧٥، (أنس) ٦/ ١٤-١٥، والتاج (عرب) ٣/ ٣٤١، (جبر) ١٠/ ٣٦١، (دبر) ١١/ ٢٦٤، وقال صاحبُ العين ٦/ ١١٦: "والجُبارُ اسمُ يوم الثُّلاثاء في في الجاهليَّة الجَهْلاء"، ورواه المرزوقيُّ في الأزمنة والأمكنة ١/ ٢٧٠ عن الخليل، وصرَّح صاحبُ العين ٣/ ٣٩٠ بأن الجاهلية الجهلاء هي زمانُ الفترة قبل الإسلام.

وبعدُ، فالشاهدُ كثيرُ الدَّوْر في مُصنَّفات اللُّغَويين في حديثهم عن أسماء الأيام عند العرب في الجاهليَّة؛ فالسبتُ شِيارٌ، والأحدُ أوَّلُ، والاثنينُ أهوَنُ، والثُّلاثاءُ جُبارٌ، والأربِعاءُ دُبارٌ، والخميسُ مُؤنِسٌ، والجُمُعةُ العَرُوبةُ[1]، وأقدمُ عالِمٍ أنشَدَهُما فيمَن وقفتُ عليه[2] هو الفراءُ (ت ٢٠٧هـ)[3]، ورواهما أبو موسىٰ الحامضُ من رواية أبي عُمَر الزاهد[4] عن ثعلبٍ (ت ٢٩١هـ)، وابنُ الأنباري[5]،

(١) ينظر: الأزمنة وتلبية الجاهلية ٣٦-٣٧، والمنتخب ٢/ ٧٦٧، وعمدة الكتاب ٨٧-٩٣، والتلخيص في معرفة أسماء الأشياء ٢٦٦، والأزمنة والأمكنة ١/ ١٠٢، ٢٠٠، والمزهر ١/ ٢١٩، ٣٠٠-٣٠٤، ٤٥٨-٤٥٩.

(٢) ينظر: الإبدال لأبي الطيب ١/ ٣٩٣، والتمام ١٩٥، والمقاييس ١/ ١٥٩، والمحكم ٤/ ٤٢٨، ٧/ ٤٠٨، ٨/ ٥٥٥، ٩/ ٣١٦، ١٠/ ٤٠٢، والإبانة ٤/ ٧٤٥، وشمس العلوم ٤/ ٢٠٢٠، والعباب الزاخر (حرف السين) ٢٦، وشرح التسهيل ٣/ ٦٣، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥١١-١٥١٢، واللسان (عرب) ١/ ٥٩٣، (جبر) ٤/ ١١٧، (دبر) ٤/ ٢٧٥، (شير) ٤/ ٤٣٧، (أنس) ٦/ ١٥، (أول) ١١/ ٧١٩، (هون) ١٣/ ٤٤٠، والتذييل والتكميل ١٠/ ٢٨٣، ١٥/ ١٦٥-١٦٦، وتذكرة النحاة ٤٢٥-٤٢٦، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٦٩١، ٨/ ٤٠٨٤، والمقاصد النحوية ٤/ ١٨٤٣، والتاج (عرب) ٣/ ٣٤١، (جبر) ١٠/ ٣٦١، (دبر) ١١/ ٢٦٤، (شير) ١٢/ ٢٧٠، (أول) ٣١/ ٦١، (هون) ٣٦/ ٢٩٢.

(٣) في الأيام والليالي والشهور ٣٧.

(٤) في اليوم والليلة ٢٤١-٢٤٢، والْمُداخَل ٨٢.

(٥) في الزاهر ٢/ ٣٩١.

والتوحيديُّ[1]، وابن مالك[2]، وجماعةٌ آخرون[3]، وكفىٰ بهذين العَلَمَين: الفراء وثعلب ثقةً وأمانةً! كيف والَّذِين رَوَوْه من بعدُ لا يبعُدُون عنهما؟ وعلىٰ ذلك؛ فالشاهدُ جاء علىٰ وجهٍ جائزٍ في العربية، كثيرِ الوُرُود في أشعارهم، وليس ثمةَ من سببٍ لِرَمْيه بالوَضْع لِمُجرَّد مجيئه علىٰ تلك الصورة، والله أعلمُ.

(١) في البصائر والذخائر ٥/ ٦٣.

(٢) في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥١٠-١٥١١.

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ٢٦٠، والتذييل والتكميل ١٥/ ١٦٥-١٦٦، وتمهيد القواعد ٨/ ٤٠٨٤، والهمع ١/ ١٢٠.

٧ - أَقبَـلَ سَـيلٌ جَـاءَ مِـن أَمـرِ اللهْ

يَحـرِدُ حَـردَ الجَنَّـةِ المُغِلَّـهْ[1]

الاسمُ العظيمُ "اللهُ" كَثُرَ دَوَرانُه في الكلام، واستعمَلَه الناسُ في القَسَم استعمالًا ظاهرًا؛ فتعدَّدت لُغاتُه، وتنوَّعت تغييراتُه، وتجوَّز العربُ فيه فحذفوا منه الجارَّ وأبقَوا المحلُوفَ به علىٰ حاله فقالوا: "اللهِ لأَفعلَنَّ"، وحَذَفُوه وأوصلُوا الفعلَ إلىٰ المحلُوف به ونَصَبُوه فقالوا: "اللهَ لأَفعلَنَّ"، وأدخَلُوا هاءَ التَّنبيه علىٰ المحلُوف به وجَرُّوه فقالوا: "لا هَا اللهِ لأَفعلَنَّ"، وحذفُوا المحلُوفَ به ونَوَوْه فقالُوا: "لَتَفعَلَنَّ"، وذكَرُوه فقالوا: "واللهِ لَفَعَلتُ"، و"واللهِ لَكَذَبَ". وقالوا فيه أيضًا: "لَهِنَّكَ لَرجُلُ صِدقٍ"، وفيها خلافٌ بين سيبويه وأبي زيدٍ[2]، ومثلُه قولُ الشاعر:

---

(١) من الرجز، وسيأتي الحديث عن نسبته بعدُ.

(٢) ينظر: كتاب العين ٦/ ١٧٩، والكتاب ٣/ ١٥٠، ومعاني الفراء ١/ ٤٦٥، والأخفش ١/ ١٠٧، ونوادر أبي زيد ٢٠١-٢٠٢، والأصول ١/ ٢٥٩، وشرح السيرافي ٤/ ٢٣٢أ، وتهذيب اللغة ٦/ ٤٢٢، ١٠/ ٥٠٣، والحجة للقراء ٤/ ٣٨١-٣٨٥، والتعليقة للفارسي ٢/ ٢٦٣، والإغفال ٢/ ٤٤١، والعسكريات ٢٥٥، والحلبيات ١٠١-١٠٤، وسر الصناعة ١/ ٣٧١، ٢/ ٥٥٢، والخصائص ١/ ٣١٦-٣١٨، والصحاح (لهن) ٦/ ٢١٩٧-٢١٩٨، وشرح ابن برهان ١/ ٦٥، والمحكم ١٠/ ٤٧٥، والإعراب للواحدي ٢٣٥-٢٤٠، والتفسير البسيط ١١/ ٥٦٩، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٣/ ٩٤٠، والإنصاف ١٧١، و الممتع ٢٦٤، وشرح الرضي ٢/ ٢/ ١٢٧٥، والجنىٰ الداني ١٢٨، والهمع ٢/ ١٧٨، والخزانة ١٠/ ٣٣٦.

لَهِنِّي لَأَشقَىٰ النَّاسِ إنْ كُنتُ غَارِمًا لِدَومَةَ بَكرًا ضَيَّعَتهُ الأَرَاقِمُ

و قولُه:

أَبَائِنَةٌ حُبَّىٰ نَعَم وَتُمَاضِرُ لَهِنَّا لَمَقضِيٌّ عَلَينَا التَّهَاجُرُ

وقولُه:

وَأَمَا لَهِنَّكَ مِن تَذَكُّرِ أَهلِهَا لَعَلَىٰ شَفَا يَأسٍ وَإِنْ لَم تَيأَسِ

وقالوا: "لَهِ رَبِّي لا أَقُولُ"، وحذفُوا الجارَّ والألفَ واللَّامَ تخفيفًا علىٰ اللسان فقالُوا: "لاهِ أَبُوكَ"، ومثلُه قولُ الشاعر:

لَاهِ ابنُ عَمِّكَ لَا أَفضَلتَ فِي حَسَبٍ عَنِّي وَلَا أَنتَ دَيَّانِي فَتَخزُونِي

وقالوا أيضًا: "لَهْيَ أَبُوكَ"[1]، وحكىٰ الفارسيُّ[2] عن قُطربٍ أنهم قالوا: "لَهْ أَبُوكَ" بإسكان الهاء، وحَكَمَ عليه بالصحَّة والاستقامة من حيث القياسُ؛ وذلك أنه لَمَّا وجب فيه البناءُ، وحُرِّك آخرُه بالفتح لالتقاء الساكِنَين، وحُذِف حرفُ اللين الواقعُ موقعَ اللام، وبقي علىٰ حرفين، زال التقاءُ الساكِنَين؛ فبُنِي علىٰ

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ٤٩٨، والأصول ١/ ٤٣٣، والانتصار ٢٣٣، واشتقاق أسماء الله ٢٨، ومجالس العلماء ٥٧، وشرح السيرافي ٤/ ٢٣٢ب، والتعليقة ١/ ١٧٦-١٧٨، والبصريات ٢/ ٩٠٩-٩١٠، والإغفال ١/ ٥٣-٥٤، ٦١-٦٣، وكتاب الشعر ١/ ٤٥-٤٧، والحجة للقراء ٥/ ١٢٦، والحلبيات ١٠١-١٠٢، وشرح الثمانيني ٣٩٨، وشرح ابن يعيش ٩/ ١٠٤-١٠٥، وشرح ابن عصفور ١/ ٤٣٣، وشرح الرضي ٢/ ١/ ٤٨٥-٤٨٦، ٢/ ٢/ ١٢٧٥-١٢٧٧، والارتشاف ٣/ ١٢٦٨، ٤/ ١٧٦١، ١٧٦٨، والتذييل والتكميل ٥/ ١٢٢، والجنىٰ الداني ١٩٩-٢٠٠، والأشباه والنظائر ١/ ١٠٣-١٠٤.

(٢) في الحلبيات ١٠٣.

السكون لزوال ما يُوجِب تحريكُه لأجلهما. وهذه التغييراتُ كلُّها في حالِ مجيءِ الاسم العظيم في باب القَسَم، واستصحبُوها فيه إلىٰ مناحٍ أُخرىٰ من القول خارجةٍ عنه، فكان من كلامهم الاجتزاءُ بالفتحة عن الألف وإسكان الهاء فيقولون: "اللهْ"، ومنها البيتُ الشاهدُ، ومثلُه في حذف الألف قولُ الشاعر:

أَلَا لَا بَـارَكَ اللهُ فِـي سُـهَيلٍ إِذَا مَا اللهُ بَارَكَ فِي الرِّجَالِ(١)

وأمَّا أوَّلُ مَن أشار إلىٰ أن هذَين الشطرَين مصنُوعان فهو أبو حاتم السجستاني (ت ٢٥٥هـ) فيما يرويه عنه القالي(٢) بقوله: "وقال أبو حاتم: بعضُ العامَّة تقولُ: لا واللهْ، فيَحذفُ الألفَ التي قبل الهاء في اللفظ، ولا بُدَّ من ذلك، وإنما لفظُهُ: لا واللهِ وإنْ لم تُكتب في الخطِّ أَلِفٌ كما كتبُوا الرحمنَ بغير أَلِفٍ ولم يحذِفُوها من اللفظ. واسمُ الله عزَّ وجلَّ ينبغي أن يُجَلَّ فيُتكَلَّم به بأَصوَبِ الصَّوابِ، وقد وَضَعَ لهم مَن لا جُزِيَ خيرًا بيتَ رجَزٍ علىٰ الحذفِ فقال:

قَـد جَـاءَ سَـيلٌ جَـاءَ مِـن أَمـرِ اللهْ
يَحـرِدُ حَـردَ الجَنَّـةِ الْمُغِلَّـهْ".

(١) ينظر: الخصائص ٣/ ١٣٦، وسر الصناعة ٢/ ٧٢١، والمحتسب ١/ ١٨١، ٢٩٩، والمخصص ٦/ ١٦٠، ١٧/ ١٥٠، والمحكم ٤/ ٣٥٩، وتثقيف اللسان ٢٤٩، وشرح ابن عصفور ٢/ ٥٧٣، وضرائر الشعر ١٣١، وشرح الرضي ٢/ ٢/ ١٢٧٧، ورصف المباني ٢٧٠، والخزانة ١٠/ ٣٥٥.

(٢) في البارع ١٧٣، وهو في المصباح المنير (أله) ١/ ١٩.

وروىٰ عنه أبو عُبيد البكريُّ[1] أنه قال: "هذا البيتُ مصنوعٌ، صَنْعةُ مَن لا أحسَنَ اللهُ ذِكرَه"[2]. يعني قُطْربًا. وتابعه ابنُ السِّيد[3] في نسبته إلىٰ قطربٍ. ولعلَّ قُطربًا لم يكن مَرضيًّا عنه تمامًا لدىٰ نفرٍ من الكوفيين؛ فقد روىٰ ابنُ جني[4] عن ثعلبٍ أنه سَأَلَ ابنَ السِّكِّيت فقال: "أكان قُطربٌ يُتَّهمُ في روايته؟ فقال: وأيُّ تُهَمةٍ! عندي عنه قِمَطرٌ سماعًا، ولا أَجسُرُ أنْ أَروِيَ عنه حرفًا". وروىٰ الأزهريُّ[5] أنه جرىٰ ذِكْرُ قطربٍ في مجلس ثعلبٍ فهَجَّنَه ولم يَعبَأْ به. وردَّد بعضُ اللُّغويين والْمُترجِمين هذه القالةَ، ووصفُوه بأنه غيرُ ثقةٍ[6].

والحقُّ أن جَرحَ أبي حاتم لقُطربٍ فيه تجَنٍّ واعتِداءٌ، وليس له من سببٍ سوىٰ الْمُعاصَرة -والْمُعاصَرةُ حِجابٌ-، والْمُخالَفةُ المذهبيَّة بين القريَتَين،

(١) في اللآلي ١/ ٣١.

(٢) ورُويت عنه في بعض الزيادات علىٰ الكامل ١/ ٧٤، والخزانة ١٠/ ٣٥٦، وتصحَّف الاسمُ في رغبة الآمل ١/ ١٨٠ فصار قَطَرِيًّا! ويُنظر ما علَّقه العلَّامةُ الميمنيُّ في السمط ١/ ٣١

(٣) في القرط علىٰ الكامل ٣٤١، ٦٠٢.

(٤) في بقية الخاطريات ٤٧، والقولُ في معجم الأدباء ٦/ ٢٦٤٦، ولسان الميزان ٧/ ٥٠٢ (٧٣٩٩).

(٥) في تهذيب اللغة ١/ ٣٠.

(٦) ينظر: تهذيب اللغة ١/ ٣٠، والأفعال لابن القوطية ١٧٠، وللسرقسطي ٣/ ٢٣٩، ولابن القطاع ٣/ ٢٦٥، ونور القبس ٦٦، ومعجم الأدباء ٦/ ٢٦٤٦، ولسان الميزان ٧/ ٥٠٢، وبغية الوعاة ١/ ٢٤٢، وطبقات المفسرين للداودي ٢/ ٢٥٦.

وجَرَت العادةُ أن يكون بين الأقران والْمُتعاصِرين الْمُتخالِفين ما يكونُ من ثَلْبِ أحدهما للآخر واستنقاصِهِ، والتندُّرِ به واستصغارِ شأنه، وكلامُ الأقران بعضهم في بعض -كما هو مُقرَّرٌ في أُصُول الجرح والتعديل[1]- لَغوٌ لا يُعوَّل عليه، ولا يُعبَأُ به، ولا سيَّما إن كان القدحُ والتنقُّصُ غيرَ مُفسَّرٍ ولا مُدلَّلٍ عليه، فيُطوَىٰ ولا يُروَىٰ. ومَعَ هذا فقد ردَّ البصريُّون هذه التُّهمةَ عن قطربٍ؛ فعلَّق ابنُ جني عمَّا رواه عن ثعلبٍ بقوله[2]: "ليس هذا رأيَ أصحابِنا في قُطربٍ، وما هو عندَهم بحمدِ الله إلَّا ثقةٌ"[3].

وعلىٰ الرغم من أن ثعلبًا هجَّنه ولم يَعبَأْ به، وروىٰ طعنَ ابن السِّكِّيت فيه، إلَّا أن هذا من يَمنعْهُ من الرواية عنه[4]. وقولُ أبي حاتم في قُطربٍ لا يَضِيرُه -إن شاء اللهُ- فهو إمامٌ مشهُورٌ موثُوقٌ به، بصرف النظر عمَّا قيل فيه بدافع الْمُعاصَرة والعصبيَّة.

---

(١) عقد ابنُ عبد البر في جامع بيان العلم وفضله ٢/ ١٠٨٧-١١١٩ بابًا سمَّاه: "حكمُ قول العلماء بعضهم في بعض"، أورد فيه آثارًا تُراجَع للفائدة.

(٢) في بقية الخاطريات ٤٧.

(٣) وينظر في ترجمته: مراتب النحويين ٦٧، وأخبار النحويين البصريين ٣٨، وطبقات النحويين ٩٩-١٠٠، ونزهة الألباء ٧٦-٧٧، وإنباه الرواة ٣/ ٢١٩-٢٢٠، ومعجم الأدباء ٦/ ٢٦٤٦، والبلغة في تراجم الأئمة ٢٨٤، وبغية الوعاة ١/ ٢٤٢-٢٤٣.

(٤) في مجالسه ٥٨٩.

فإذا ما جئنا إلىٰ البيت الشاهد فإنَّ ما ادَّعاه أبو حاتم علىٰ قُطربٍ من أنه هو مَن وَضَعَه فمدفُوعٌ بأُمُورٍ: **الأولُ**: أن بعضَ العلماء نسبُوه إلىٰ شاعرٍ بعينه؛ فنَسَبَه التبريزيُّ[1]، والعكبريُّ[2] إلىٰ حسان بن ثابت[3]، ونسبه أبو الطاهر التميميُّ[4] إلىٰ حنظلةَ بن الْمُصبِّح[5]. **الثاني**: أن السببَ في دعواه أنه رأىٰ في اللفظ العظيم تصرُّفًا وتغييرًا لم يعهده، ولم يُحِط بعلمه؛ فقال ما قال، ونسَبَ هذا التغييرَ إلىٰ كلام العامَّة، والْمُثبِتُ الْمُستشهِدُ علىٰ وُرُوده عنهم بهذه الصيغةِ مُقدَّمٌ كلامُه علىٰ النافي الذي ليس مَعَه من عِلْمٍ إلَّا أنه لم يَسمَعه، فإن كان لم يَسمَع فغيرُه قد سمع، قال الزجاجيُّ[6]: "وذكَرَ قُطربٌ وغيرُه من أصحاب العربية أنَّ هذا الاسمَ لكثرة دَوْره في الكلام واستعمالِه قد كثُرَت فيه اللغاتُ؛ فمن العرب مَن يقولُ: واللهِ لا أفعَلُ، ومنهم مَن يقولُ: لاهِ لا أفعَلُ، ومنهم مَن يقولُ: واللهْ، بإسكانِ الهاء وتركِ تفخيم اللَّام، وأنشد ... ومنهم مَن يقولُ: واهِ لا أفعَلُ ذلك".

(١) في تهذيب الإصلاح ١٣١.

(٢) في المشوف المعلم ١/ ١٨٨.

(٣) ونُسِب إليه أيضًا في حاشية جمهرة اللغة ١/ ١١٥ (طبعة حيدر آباد)، وهو عنه في زيادات ديوانه ١/ ٥٢٢ (طبعة وليد عرفات).

(٤) في المسلسل ٣٢٣.

(٥) وذكر السيوطيُّ في المزهر ١/ ١٨١ (مَعَ تصحيفٍ فيه) عن أبي إسحاق البطليوسي أنه نسبه إليه في شرح الكامل، ونُسب إليه في حاشية الجمهرة السابقة.

(٦) في اشتقاق أسماء الله ٢٩، وساقه ابنُ الشجري في الأمالي ٢/ ١٩٨ بلا عزوٍ.

وذكر النحاسُ[1] أن الألف تُحذَف من لفظ "الله"، وأنشَدَ البيتَ وذكر أنه لغةٌ، وقال مثلَه ابنُ السيرافي[2]، وابنُ جني[3]، والمعريُّ[4]، وجماعةٌ[5].

وقال الأزهريُّ[6] روايةً عن شيخِه أبي الهيثم: "وقد قالتِ العربُ: بِسمِ اللهْ بغير مدَّةِ اللَّام، وحذفِ مَدَّةِ لاهِ". وأنشدَ البيتَ. وقطربٌ من قبلُ ومن بعدُ في الأمانة والضبط والإتقان في محَلٍّ لا يقِلُّ عن أبي حاتم بحالٍ إنْ لم يَفُقْه. **الثالث**: أن ابن السِّكِّيت الذي روىٰ عنه ثعلبٌ ما روىٰ استَشهَدَ بهذين الشطرَين مرَّتَين[7]، ولم يُعلِّق عليهما بسُوءٍ، وشارَكَه في روايته والاعتداد به من الكوفيين أيضًا الفراءُ[8]، وأبو محمد الأنباريُّ[9]، وابنُه أبو بكر[10]، فهؤلاء العلماءُ الكبارُ ذكرُوا الشاهدَ واعتَمَدُوه دليلًا، وإن كان استشهادُهم به في أمرٍ لُغويٍّ، فالْمُهِمُّ هو

(١) في عمدة الكتاب ٦٨-٦٩.

(٢) في شرح أبيات الإصلاح ١/ ١٤١.

(٣) في سر الصناعة ٢/ ٧٢١.

(٤) في اللامع العزيزي ٢/ ١٠٨٨.

(٥) ينظر: تثقيف اللسان ٢٤٩، وتهذيب الإصلاح ١٣١، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٩٨، والمحرر الوجيز ١/ ٦٣، وسفر السعادة ١/ ١٤، والفريد ١/ ٦٤، وشرح ابن عصفور ٢/ ٥٧٣، وضرائر الشعر ١٣٢، وجامع القرطبي ٥/ ١٦، وشواهد التوضيح ١٦٠، والدر المصون ١/ ٢٧، والخزانة ١٠/ ٣٥٦، ٣٦٠.

(٦) في تهذيب اللغة ٦/ ٤٢٢، وعنه في اللسان (أله) ١٣/ ٤٦٧.

(٧) في إصلاح المنطق ٤٧، ٢٦٦.

(٨) في معاني القرآن ٣/ ١٧٦.

(٩) في شرح المفضليات ٥٩٤.

(١٠) في الزاهر ١/ ٥٦٧.

الاستشهادُ، وعلىٰ هذا فصنيعُ هؤلاء من رواية الشاهد يجعَلُهم بين حالَين: أنْ يكونوا عرفُوا أن البيتَ مصنوعٌ -كما يراه أبو حاتم- ومَعَ هذا استدلُّوا به، واعتمَدُوه دليلًا، ولا قائلَ بهذا، وهم أَجَلُّ من أن يفعَلُوه. أو أنْ يكُونُوا رَأَوه جاريًا علىٰ سَنَنِ العربية، وما عَهِدُوه من أمرِ اللغة في الاسم العظيم فذكَرُوه مُستَدلِّين به، وهذا هو الحقُّ، فيكونُ انفرادُ أبي حاتم بالطعن فيه غيرَ سائغٍ ولا مقبُولٍ.

الرابع: أن صاحبَ العين[1] روىٰ الشاهدَ، وهو -في حال سلَّمنا بصحَّةِ نِسبَته إلىٰ الخليل، وهو الصحيحُ- في طبقة شُيُوخ شُيُوخ قُطربٍ؛ إذ إنَّ قُطربًا تلميذُ سيبويه، وسيبويهِ تلميذُ الخليل.

وروىٰ الشاهدَ أيضًا أئمةُ البصريين[2]، وجمعٌ من اللغويين[3]،

---

(١) في العين ٣/ ١٨١.

(٢) ينظر: مجاز القرآن ٢/ ٢٦٦، والكامل ١/ ٧٤، ٢/ ٦١٠، ومعاني الزجاج ٥/ ٢٠٧، واشتقاق أسماء الله ٢٩، وعمدة الكتاب ٦٨-٦٩، والحجة للقراء ٥/ ٧، وشرح أبيات الإصلاح ١/ ١٤١، وسر الصناعة ٢/ ٧٢١، واللامع العزيزي ٢/ ١٠٨٨، وتثقيف اللسان ٢٤٩-٢٥٠، وتهذيب الإصلاح ١٣١، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٩٨، والبيان ٢/ ٤٨، وسفر السعادة ١/ ١٤، وشرح ابن عصفور ٢/ ٥٧٣، وضرائر الشعر ١٣٢، وشواهد التوضيح ١٦٠، والبحر المحيط ١٠/ ٢٣٣، والدر المصون ١/ ٢٧، ١٠/ ٤١٤، والمزهر ١/ ١٨١، والخزانة ١٠/ ٣٥٦.

(٣) ينظر: التقفية ٢٩٨، وجمهرة اللغة ١/ ١٦٠، ٥٠٠، ٢/ ٩٦٢، وديوان الأدب ٢/ ١٥١، وأمالي القالي ١/ ٧، وتهذيب اللغة ٤/ ٤١٤، ٦/ ٤٢٢، والصحاح (حرد) ٢/ ٤٦٤، (غلل) ٥/ ١٧٨٥، والمقاييس ٢/ ٥١، وشمس العلوم ٣/ ١٤٠٩، ٨/ ٤٨٩١، واللسان

والْمُفسِّرين ومُعْربي القرآن[1]، إضافةً إلىٰ مَن ذكرتُ من قبلُ ممَّن رووه، وكلُّهم أجمعون رَضُوه، ولم يذكرُوا فيه بأسًا. أفَيَخفَىٰ حالُ هذا الشاهدِ عن هؤلاء الأئمة الأعلام جميعِهم، ويتنبَّه إليه أبو حاتمٍ وحدَه؟! هذا ما لا أراه يكونُ، والله أعلمُ.

(حرد) ٣/ ١٤٥، (غلل) ١١/ ٥٠٤، (أله) ١٣/ ٤٦٧، والتاج (غلل) ٣٠/ ١١٥. واكتفىٰ ابنُ فارس في المجمل ٢٣٠ برواية عجزه.

(١) ينظر: جامع البيان ٢٣/ ١٧٩، والكشف والبيان ٢٧/ ٢٢٠، والهداية ١/ ٩٥، والتفسير البسيط ٢٢/ ١٠٢، والنكت لابن فضال ٢/ ٦٦٥ وزاده شطرًا ثالثًا: "فِي كُلِّ شَهرٍ دَائِمِ الأَهِلَّةْ"، والكشاف ٤/ ٥٩١، والمحرر الوجيز ١/ ٦٣، ٥/ ٣٥٠، وكشف المشكلات ١/ ٦٢٣، وزاد المسير ٤/ ٣٢٤، والفريد ١/ ٦٤، والتفسير الكبير ٣٠/ ٦٠٩، وجامع القرطبي ٥/ ١٦، ١٨/ ٢٨٢.

٨ فِي فِتيَةٍ كَسُيُوفِ الهِندِ قَد عَلِمُوا أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَن يَحفَىٰ وَيَنتَعِلُ[1]

استشهد به النحويُّون علىٰ أنَّ "أَنْ" مُخفَّفةٌ من الثقيلة، واسمُها ضميرُ شأنٍ محذوفٌ، والتقديرُ: "أَنَّه"، و"كلُّ" مبتدأٌ مُوخَّرٌ، و"هالكٌ" خبرٌ مُقدَّمٌ، والجملةُ خبرُ المبتدأ. وأورَدَه سيبويه بهذه الرواية أربعَ مرَّاتٍ[2]، ووافَقَه فيها جمعٌ من النحويين[3]. فـ "أنْ" الْمُخفَّفة الْمُضمَر فيها اسمُها يقعُ خبرُها جملةً اسميةً كقوله تعالىٰ: ﴿وَنَادَوْاْ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ أَن سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ﴾ (الأعراف: ٤٦)، وقوله: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ (يونس: ١٠)، وكالشاهد المذكور.

(١) من البسيط، وهو للأعشىٰ الكبير في ديوانه ٥٩ بالرواية التي سأذكرُها بعدُ.

(٢) في الكتاب ٢/ ١٣٧، ٣/ ٧٤، ١٦٤، ٤٥٤.

(٣) ينظر: معاني الأخفش ١/ ٣٢٦، والمقتضب ٣/ ٩، ومعاني الزجاج ٢/ ٣٤٠، ٤/ ٣٥، والأصول ١/ ٢٣٩، ومعاني النحاس ٤/ ٥٠٦، والحجة للقراء ٣/ ٤٣٧، ٤/ ٢٣، ٥/ ٣١٥، والمسائل المنثورة ٢٤٠، وشرح الرماني ٢/ ٩٧٠، والخصائص ٢/ ٤٤١، والمنصف ٣/ ١٢٩، والمحتسب ١/ ٣٠٨، ٢/ ١٠٣، والتبصرة والتذكرة ١/ ٤٦١، والأزهية ٦٤، وشرح ابن بَرْهان ١/ ٧٠، والمقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٤٨٣، والنكت ١/ ٥١٥، ٥١٦، وتحصيل عين الذهب ٢٨٩، والمفصل ٣٠٢، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٧٨، ٣/ ١٥٦، والإنصاف ١٦٧، والبديع ١/ ٢/ ٥٥٩، وشرح الإيضاح ٢/ ٦٥٢، وشرح ابن يعيش ٨/ ٧٤، وشرح التسهيل ٢/ ٤١، وشرح الرضي ٢/ ٢/ ٨٣١، ١٢٨٦، ورصف المباني ١٩٦، والتذييل والتكميل ٥/ ١٦٢، وتوضيح المقاصد ١/ ٥٣٩، وتخليص الشواهد ٣٨٢، ٣٨٧، والمقاصد الشافية ٢/ ٤٠٠، والهمع ٢/ ١٨٥.

أو جملةً فعليةً فعلُها جامدٌ كـ "عسىٰ"، و"ليس" مثل قوله تعالىٰ: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ (الأعراف: ١٨٥)، وقوله: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ (النجم: ٣٩).

وأولُ مَن ذكر أن هذا البيتَ مصنوعٌ هو أبو بكر مَبْرَمان (ت ٣٤٥هـ) فيما يرويه عنه تلميذُه السيرافيُّ (ت ٣٦٨هـ)[١]، ونقله عنه البغداديُّ (ت ١٠٩٣هـ)[٢]، وأن الروايةَ الصحيحةَ له هي:

فِي فِتيَةٍ كَسُيُوفِ الهِندِ قَد عَلِمُوا أَنْ لَيسَ يَدفَعُ عَن ذِي الحِيلَةِ الحِيَلُ

وبهذه الرواية رواه النحَّاسُ[٣]، ورواه بها من قبلُ ابنُ قتيبة[٤]، وهي روايةُ الديوان[٥]، ففي الروايَتَين جميعًا جاءت "أنْ" المخفَّفةُ مُضمَرًا فيها اسمُها، والفرقُ بينَهما في صورة الخبر؛ ففي رواية سيبويه ومَن وافَقَه جاء جملةً اسميَّةً مُصدَّرةً بالخبر، وفي الروايةِ التي ذكر مبرمانُ جاء جملةً فعليةً فعلُها جامدٌ؛ ولذا عقَّب السيرافيُّ علىٰ ما نقله عن شيخِه بقوله: "الشاهدُ في كِلتا الروايَتَين واحدٌ؛

(١) في شرح الكتاب ١٠/ ٨٨.

(٢) في الخزانة ٩/ ٣٩١.

(٣) في شرح القصائد التسع ٢/ ٧٠٤.

(٤) في تأويل مشكل القرآن ١٢٩.

(٥) ديوان الأعشىٰ الكبير ٥٩.

لأنه في إضمار الهاء في أَنْ، وتقديرُه: أنَّه هالكٌ، وأنَّه لَيسَ"[1]. وكذا قدَّره النحَّاس من قبلُ. ونقل البغداديُّ عن ابن المستوفي (ت ٦٣٧هـ) أن النحويين غيَّروا البيتَ ليُوافق مُرادَهم فقال: "والذي ذكَره السيرافيُّ صحيحٌ، ولا شكَّ أن النحويين غَيَّروه لِيقعَ الاسمُ بعد أَنْ المخفَّفة مرفوعًا، وحُكمُه أنْ يقَعَ بعد أَنَّ المثقَّلةِ منصوبًا، فلمَّا تغيَّر اللفظُ تغيَّر الحُكمُ". وهذه الروايةُ التي ذكَرَها مبرمانُ تُوافق روايةَ الديوان، ووَرَدَ قبل الشاهد بثلاثة أبياتٍ قولُه:

إِمَّـا تَرَينَـا حُفَـاةً لا نِعَـالَ لَنَـا إِنَّا كَذَلِكَ مَا نَحفَىٰ وَنَنتَعِـلُ[2]

وهذا كلُّه لا يقدحُ برواية سيبويه التي أطبَقَ عليها النحويُّون من بعده، فهو إمامٌ ثقةٌ ثبتٌ مأمونٌ أدَّىٰ إلينا ما سمع ممن يثقُ به، وكرَّر الاستشهادَ به بالرواية نفسِها أربعَ مراتٍ، وهذا يدلُّ علىٰ يقينه من روايته، وثقته بسماعه، ومسألةُ وَضْع أبيات الاستشهاد وصناعتها ليست بخافيةٍ عليه، فهو مَن أوائل العلماء الذين تنبَّهوا إليها في مواضع من كتابه، فلا يمكنُ تصوُّرُ أنه يعلَمُ أن البيتَ بروايته تلك مصنوعٌ ثم يسُوقُه مُستشهِدًا به مَعَ علمه بوضعه؛ فهو أجَلُّ من هذا وأحزَمُ رأيًا، وبروايته التي رواها رواه الخطيبُ التبريزيُّ[3]، وذهب العينيُّ[4] إلىٰ كون ما رواه سيبويه روايةً أخرىٰ في بيت الأعشىٰ غير تلك التي في ديوانه، يُضاف إلىٰ ذلك أن النحويين الخالِفِين له رَضُوا بروايته، واطمأَنُّوا إليها ثقةً به وبإمامته، وشاركَهم في

(١) ولذا لم نرَ ابنَه حَفَل بها في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٧٦-٧٧، وينظر: شرح أبيات سيبويه المنسوب للنحاس ١٢٤.

(٢) واكتفىٰ الزوني في شرح المعلقات العشر ٣١٦ بهذا البيت وحدَه، وهي روايةُ ابن هشام في المغني ٤/ ١١٠، وينظر: شرح أبياته ٥/ ٢٨٢.

(٣) في شرح القصائد العشر ٤٢٩.

(٤) في المقاصد النحوية ٢/ ٧٦٠.

السُّكُون إليها شُرَّاحُ أبياته؛ وعليه فنحنُ أمام روايَتَين لا تعارُضَ بَينَهما، ولا ما يدفعُ إحداهما بالأخرىٰ، وليس من سببٍ وجيهٍ للقول بصناعة الشاهد وتغييره وقد أمكن حملُه علىٰ ما قلتُ، والله أعلمُ.

٩ - لَشَتَّانَ مَا بَينَ اليَزِيدَينِ فِي النَّدَىٰ يَزِيدِ سُلَيمٍ وَالأَغَرِّ ابنِ حَاتِمِ[1]

"شَتَّانَ" اسمُ فعلٍ ماضٍ مبنيٌّ علىٰ الفتح بمعنىٰ "بَعُدَ"، و"افتَرَقَ"، و"تَبَايَنَ"، وهذا المعنىٰ دالٌّ علىٰ اقتضائه فاعِلَين فصاعدًا، وهو مأخُوذٌ من "الشَّتِّ" وهو التفرَّقُ[2]، فيُقال: "شتَّان زيدٌ وعمرٌو" فـ "زيد" فاعلُه، و"عمرٌو" عطفٌ عليه، ويُقال: "شتَّان ما زيدٌ وعمرٌو" فـ "ما" صِلةٌ مُؤكِّدةٌ، و"زيدٌ" فاعلُه، و"عمرٌو" عطفٌ عليه، ويُقال: "شتَّان ما بينَ زيدٍ وعمرٍو" فـ "ما" موصولةٌ بمعنىٰ "الذي" في محل رفع فاعل، و"بين" صِلةُ الموصول، وما بعده مخفوضٌ بإضافته إليه.

وروىٰ ابنُ السِّكِّيت (ت ٢٤٤هـ)[3]، وغيرُه[4] عن الأصمعيِّ (ت ٢١٦هـ) أنه لا يُقال: "شتَّان ما بَينَهما"، وأن الشاهدَ ليس بحُجَّةٍ، وإنما هو لِمُولَّدٍ،

---

(١) من الطويل، وهو لربيعة الرقِّيِّ في شعره ٦٠.

(٢) ينظر: العين ٦/ ٢١٤، وجمهرة اللغة ١/ ٧٨، وديوان الأدب ٣/ ١٦٨، ١٨٦، وتهذيب اللغة ١١/ ٢٦٩-٢٧٠، والمحيط ٧/ ٢٥٤، والصحاح (شتت) ١/ ٢٥٤-٢٥٥، والمحكم ٧/ ٦٠٨، واللسان (شتت) ٢/ ٤٩-٥٠، والتاج (شتت) ٤/ ٥٧٣-٥٧٤.

(٣) في إصلاح المنطق ٢٨١-٢٨٢.

(٤) ينظر: شرح السيرافي ١/ ١٨٢، وشرح الفصيح لابن خالويه ٣٥٨-٣٥٩، وإعراب ثلاثين سورة ١٠٨، والعسكريات ١١٨-١١٩، والبغداديات ٥٢٢-٥٢٣، وشرح ابن الجبان ٢٨٨، والمحكم ٧/ ٦٠٨-٦٠٨، والمخصص ١٤/ ٨٦، والاقتضاب ٢/ ٢٢٢، ٣/ ٢٤٤-٢٤٥، والمفصل ١٥٣، والشرح المنسوب للزمخشري ٢/ ٦٢٤-٦٢٥، وشرح اللخمي ٢٢٦-٢٢٧، وتقويم اللسان ١٢٧-١٢٨، والإبانة ٣/ ٣٠٤، ، وشرح الإيضاح ٢/ ٧٨٢، والمشوف المعلم ١/ ٤١٦-٤١٧، وشرح ابن يعيش ٤/ ٣٧-٣٨، ٦٩، والتنبيه والإيضاح ١/ ١٦٦-١٦٧، وشرح الرضي ٢/ ١/ ٣١٧-٣١٨، واللسان

والحُجَّةُ قولُ الأعشىٰ[1]:

شَتَّانَ مَا يَومِي عَلَىٰ كُورِهَا وَيَـومُ حَيَّـانَ أَخِـي جَـابِرِ

وتبعه ابنُ قتيبة[2]، والأزهريُّ[3]، وابنُ خالويه[4]، والجوهريُّ[5]، وحكم عليه ابنُ فارس[6]، والزمخشريُّ[7]، والرضيُّ[8] بأنه غيرُ فصيحٍ، وأيَّد ابنُ درستويه[9]

(شتت) ٢/ ٤٩، والتذييل والتكميل ١٤/ ٣٠٩، والارتشاف ٥/ ٢٣٠٤، وتوضيح المقاصد ٣/ ١١٦٠، وشرح الشذور ٤١٣-٤١٤، والمساعد ٢/ ٦٥١، وتمهيد القواعد ٨/ ٣٨٧٥، والمزهر ١/ ٣١٩، والخزانة ٦/ ٢٧٦، والتاج (شتت) ٤/ ٥٧٥. ووهم العكبريُّ في اللباب ١/ ٤٥٧ فنسب إلىٰ الأصمعي الجواز.

(١) في ديوانه ١٤٧.

(٢) في أدب الكاتب ٤٠٣-٤٠٤، وعنه الجواليقيُّ في شرح أدب الكاتب ٢١٣-٢١٤.

(٣) في تهذيب اللغة ١١/ ٢٦٩-٢٧٠.

(٤) في شرح الفصيح ٣٥٨-٣٥٩، وإعراب ثلاثين سورة ١٠٨.

(٥) في الصحاح (شتت) ١/ ٢٥٥.

(٦) في الصاحبي ٢٣٢، والمقاييس ٣/ ١٧٨، وساق في المجمل ٥٠٠ الأسلوبَ نفسَه دون حكمٍ مَّا.

(٧) في المفصل ١٥٣، ويُحمل عليه ما فيه أساس البلاغة ١/ ٤٩٣، وإن كان استعمله في الكشاف ٢/ ٢٠٠، ٣/ ٢٠٧، ٣٨٨، ٤/ ١٤٧.

(٨) في شرح الكافية ٢/ ١/ ٣١٧.

(٩) في تصحيح الفصيح ٤٤٦-٤٤٧.

الأصمعيَّ، ونصَّ علىٰ أن "شتَّان ما بينَهما" من قول العامَّة[1]، وأن كثيرًا من النحويين خطَّؤُوا ربيعةَ الرقيَّ فيما قال، و"ما" موصولةٌ بمعنىٰ "الذي"، و"بين" صِلتُه، و"شتَّان" لا يكونُ إلَّا لاثنين فأكثر، وأنه لا يُقال: "شتَّان الرجلُ"؛ لأن الواحدَ لا يتشَتَّتُ. وعزا المعريُّ[2] المنعَ إلىٰ أصحاب النَّقْل، وأيَّده بأنَّ ربيعةَ حَضَريٌّ لا يُستَشهَد بشعره، وتبعهم في المنع ابنُ سيده[3]، وجماعةٌ[4]. فوجهُ إنكار الأصمعي للشاهد أن "شتَّان" يقتضي اسمين لكونه بمعنىٰ "افتَرَقَ"، و"ما" إن جُعِلت موصُولةً كان ما بعدَها اسمًا واحدًا بمنزلة "شتَّان زيدٌ"، وهذا لا يجُوزُ. وأنَّ ربيعةَ الرقِّيَّ شاعرٌ مُولَّدٌ لا يُحتجُّ بشعره مُتوفَّىٰ سنة ١٩٨ه[5]، وتركيبُ البيت علىٰ تلك الصورة غيرِ المشهُورة التي أباها الأصمعيُّ ومَن وافقه يحتاجُ إلىٰ سماعٍ يعضدُه غيرَ هذا البيت، وقد كان؛ فقد سُمِعَت أبياتٌ عدةٌ وَرَدَ فيها التركيبُ

(١) ونُسِبت إليهم أيضًا في شرح الفصيح لابن خالويه ٣٥٩، والمرزوقي ٣٠٥، والشرح المنسوب للزمخشري ٢/ ٦٢٤-٦٢٥، وتصحيح التصحيف ٣٣١، والمزهر ١/ ٣١٨.

(٢) في اللامع العزيزي ١/ ١٦٨.

(٣) في المحكم ٧/ ٦٠٨-٦٠٨، والمخصص ١٤/ ٨٦.

(٤) ينظر: تقويم اللسان ١٢٧-١٢٨، والإبانة ٣/ ٣٠٤، وإيضاح الشواهد ١/ ١٩٨، والبديع ١/ ٢/ ٥٣٠، والمشوف المعلم ١/ ٤١٦-٤١٧، وتصحيح التصحيف ٣٣١، والمزهر ١/ ٣١٩.

(٥) ينظر في ترجمته: طبقات الشعراء ١٥٧-١٧٠، والأغاني ١٦/ ٢٥٤-٢٦٥، ومعجم الأدباء ٣/ ١٣٠٣-١٣٠٤، والحماسة البصرية ٣/ ١٣٥٨، ووفيات الأعيان ٢/ ٣٠٦-٣٠٧، والوافي بالوفيات ١٤/ ٩٥-٩٦، والخزانة ٦/ ٣٠١-٣٠٣.

نفسُه من شعراءَ يُحتجُّ بقولهم، من مثل قول عمرو بن مَعْدي كرب الزُّبيدي (ت ٢١هـ)[١]:

يَبرُونَ عَظمِي وَهَمِّي جَبرُ عَظمِهِمُ ... شَتَّانَ مَا بَينَنَا فِي كُلِّ مَا سَبَبِ

وقول أبي الأسود الدُّؤَلي (ت ٦٧هـ)[٢]:

وَشَتَّانَ مَا بَينِي وَبَينَكَ إِنَّنِي ... عَلَىٰ كُلِّ حَالٍ أَستَقِيمُ وَتَظلَعُ

وقوله أيضًا[٣]:

لَشَتَّانَ مَا بَينِي وَبَينَكَ فِي الإِخَا ... صَدَقتُكَ فِي نَفسِي وَلَستَ بِصَادِقِ

وقول مجنون بني عامر (ت ٦٨هـ)[٤]، أو جميل بُثينة (ت ٨٢هـ)[٥]:

هِيَ البَدرُ حُسْنًا وَالنِّسَاءُ كَوَاكِبٌ ... فَشَتَّانَ مَا بَينَ الكَوَاكِبِ وَالبَدرِ

وقول قَطَري بنُ الفُجاءَة (ت ٧٩هـ)[٦]:

لَشَتَّانَ مَا بَينَ ابنِ جَعْدٍ وَبَينَنَا ... إِذَا نَحنُ رُحنَا فِي الحَدِيدِ الْمُظَاهَرِ

وقول البَعِيث الْمُجاشِعي (ت ١٣٤هـ)[٧]:

فَشَتَّانَ مَا بَينِي وَبَينَ ابنِ خَالِدٍ ... أُمَيَّةَ فِي الرِّزقِ الَّذِي اللهُ قَاسِمُ

---

(١) في شعره ٦٤.

(٢) في ديوانه برواية السُّكَّري ١١٨، ورواية ابن جني ٢٦٨، وهو في ديوان محمد بن حازم الباهلي ٧٢.

(٣) في مستدرك ديوانه مما ثبت له ٣٥٤.

(٤) في ديوانه ١٢١.

(٥) في ديوانه ١٠٤.

(٦) في شعر الخوارج ١٢٣.

(٧) في شعره ٨٥.

وهذا دليلٌ علىٰ أن ما قاله ربيعةُ ليس بِدْعًا من القول لم يُسبَق إليه، وإنما هو أمرٌ مشهورُ الجواز؛ ولذا نرىٰ المبرد(١)، وابن جني(٢) يُوردانه ولم يذكُرا فيه بأسًا، يُضافُ إلىٰ ذلك أنَّ ثعلبًا(٣)، وابنَ الأنباري(٤) نصَّا علىٰ جواز ثلاث الصُّوَر الْمُتقدِّمة بما فيها الصورةُ التي مَنَعَها الأصمعيُّ ومَن تابَعَه، ونَقَلَ ثعلبٌ إجازتَها عن الفرَّاء، هذا مَعَ ما يرويه أبو الفرج(٥) بسَنَده عن أبي زيدٍ الأنصاري أنه قيل له: إنَّ الأصمعيَّ قال: لا يُقال: "شتَّان ما بَينَهما"، إنما يُقال: "شتَّان ما هُما"، وأنشَدَ بيتَ الأعشىٰ السابقَ. فَخَطَّأ الأصمعيَّ، وذكر أنهما يُقالان معًا، وأنشَدَ الشاهدَ. قال أبو الفرج: "وفي استشهاد مثل أبي زيدٍ علىٰ دَفْعِ مثلِ قول الأصمعي بشِعر ربيعةَ الرقِّي كفايةٌ له في تفضيله". وعليه فأبو زيدٍ ضمن جماعة المجيزين(٦). وتناول السيرافيُّ(٧) تخطِئَةَ الأصمعيِّ الشاهدَ، وذكر أن ما مَنَعَه لا يأباهُ القياسُ؛ من قِبَلِ أن "شتَّان" إذا كان معناه "شتَّ" وهو "بَعُدَ" فغيرُ مُمتنِعٍ أن تقول: "بَعُدَ

(١) في الكامل ٢/ ٧٦٣.

(٢) في سر الصناعة ١/ ٤٦٠.

(٣) في الفصيح ٣١٢، وتبعه شُرَّاحه: ابن الجبان ٢٨٨، والمرزوقي ٣٠٥، وإسفار الفصيح ٢/ ٨٢٢-٨٢٣، والزمخشري في الشرح المنسوب له ٢/ ٦٢٤-٦٢٥، واللخمي ٢٢٦-٢٢٧، ولباب التحفة ٢/ ٤١٠.

(٤) في الزاهر ١/ ٦١٧-٦١٨، وعنه في اللسان (شتت) ٢/ ٥٠، والتاج (شتت) ٤/ ٥٧٦.

(٥) في الأغاني ١٦/ ٢٥٥.

(٦) وروىٰ إجازتَه أيضًا الأزهريُّ في تهذيب اللغة ١١/ ٢٧٠.

(٧) في شرح الكتاب ١/ ١٨٢.

ما بينَ زيدٍ وعمرٍو، وتفرَّق ما بينَهما". وزاد الفارسيُّ[1] أن القياسَ لا يمنع "شتَّان ما بينَهما"[2]؛ لأن "ما" لإبهامها قد تَقَعُ علىٰ الكثرة كما في قوله سبحانه: ﴿ وَيَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمۡ وَلَا يَنفَعُهُمۡ ﴾ (يونس: ١٨) ثم قال: ﴿وَيَقُولُونَ ﴾ فعُلِم أن المرادَ به جمعٌ، وكذا قوله: ﴿وَيَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمۡلِكُ لَهُمۡ رِزۡقٗا﴾ (النحل: ٧٣) ثم قال: ﴿وَلَا يَسۡتَطِيعُونَ﴾، وأشار إلىٰ طَعْنِ الأصمعيِّ في البيت، وعدمِ احتجاجِهِ بقائِلِه، ونصَّ علىٰ أنه رأىٰ أبا عَمرو[3] أنشَدَه علىٰ وجه القَبُول له، والاحتجاج به، وأنَّ الأصمعيَّ قد طَعَنَ علىٰ غير شاعرٍ قد احتَجَّ بهم غيرُه كذي الرُّمَّة (ت ١١٧هـ)، والكُمَيت (ت ١٢٦هـ)؛ فيكون هذا أيضًا مثلَهم. وشاركه ابنُ السِّيد[4] في هذا الملحظ علىٰ الأصمعيِّ. وذكر الفارسيُّ[5] العِلَّةَ التي لأجلها مَنَعَ الأصمعيُّ ذلك الأسلوبَ، وهو أنه يجعلُ "ما" صِلةً، و"شتَّان" مُثنًّىٰ "شَتٍّ"، وأن هذا الذي ذهب إليه بعيدٌ؛ لانفتاح النون منها، ولأنه لو كان اسمًا غيرَ مُسمًّىٰ به الفعلُ لجاز

(١) في العسكريات ١١٨-١٢١، وعنه البغداديُّ في الخزانة ٦/ ٢٧٦.

(٢) وذكر الزمخشريُّ في المفصل ١٥٣ أن بعض العلماء لم يستبعده عن القياس؛ فلعله يعني السيرافيَّ والفارسيَّ.

(٣) ينظر ما علَّقه محققُ العسكريات ١٢٠-١٢١ في حواشيه عن المقصود بهذه الكُنْية.

(٤) في الاقتضاب ٢/ ٢٢٢.

(٥) في البغداديات ٥٢٢-٥٢٣.

أن يُقدَّم ويُوخَّر فيقال: "شتَّان هما"، و"هما شتَّان"[1]. وذكر المرزوقيُّ[2] أن لذلك الأُسلوبِ وجهًا صحيحًا، وهو أن "ما" لأحوالِ اليَزِيدَين وأَوْصافِهِما، فجعلتَ ما بعده صلةً له فعرَّفتَه، أو صفةً له فنكَّرتَه؛ لأنه حينئذٍ يصحُّ دخُولُ "شتَّان" و"تشَتَّتَ" عليه، ولا يكُونُ لواحدٍ. وأجاز ذلك التركيبَ غيرُ واحدٍ من العلماء[3].

ونخلُصُ من هذا بأن هذا التركيبَ "شتَّان ما بينَ زيدٍ وعمرٍو" تركيبٌ صحيحٌ واردٌ في عددٍ من شواهد العربية، وأنه غيرُ مُمتنِعٍ عن القياس، فيكون الشاهدُ الذي ورد فيه ذلك التركيبُ مُقتفِيًا أثر مَن سبقه من العرب الْمُحتجِّ بقولهم وإن كُنَّا قَطَعنا بأن قائله غيرُ حُجَّةٍ؛ وبهذا يسلَمُ لنا التركيبُ، ويصحُّ

(١) وينظر ما علَّقه الرضيُّ في شرح الكافية ٢/ ١/ ٣١٨-٣١٩ عمَّا نحا إليه الأصمعيُّ، وما تعقبه به البغداديُّ في الخزانة ٦/ ٢٧٧-٢٨٧، وتُطالَع حاشية محمد محيي الدين عبد الحميد علىٰ شرح الشذور ٤١٤-٤١٥.

(٢) في شرح الفصيح ٣٠٦، وعنه البغداديُّ في الخزانة ٦/ ٢٧٧.

(٣) ينظر: شرح الإيضاح ٢/ ٧٨٢-٧٨٤، وشمس العلوم ٦/ ٣٣٣٥، وشرح ابن يعيش ٤/ ٣٧-٣٨، ٦٨-٦٩، والتنبيه والإيضاح (شتت) ١/ ١٦٦-١٦٧، واللسان (شتت) ٢/ ٤٩، والتذييل والتكميل ١٤/ ٣٠٩-٣١١، والارتشاف ٥/ ٢٣٠٤، وتوضيح المقاصد ٣/ ١١٦٠، وعمدة الحفاظ ٢/ ٢٥١، وشرح الشذور ٤١٣-٤١٤، ونفوذ السهم ١١٦-١١٧، والمساعد ٢/ ٦٥١، والمصباح المنير (شتت) ١/ ٣٠٤، وتمهيد القواعد ٨/ ٣٨٧٥- ٣٨٧٧، والخزانة ٦/ ٢٧٧-٢٨٧، والتاج (شتت) ٤/ ٥٧٥-٥٧٦.

الشاهدُ، قال ابنُ بري[1]: "وأمَّا ما حكاه الأصمعيُّ أنه لا يُقال: شتَّان ما بينَهما، فليس بشيءٍ؛ لأنَّه قد جاء ذلك في أشعار الفُصحاء من العرب"، ثم أنشَدَ الأبياتَ التي سُقتُها وغيرها، والله أعلمُ.

(١) في التنبيه والإيضاح ١/ ١٦٧، وعنه في اللسان (شتت) ٢/ ٤٩، ونفوذ السهم ١١٦-١١٧، والتاج (شتت) ٤/ ٥٧٥.

١٠ - نَـوِّلِي قَبـلَ يَـومِ بَينِـي جُمَانَـا وَصِـلِينَا كَمَـا زَعَمـتِ تَلَانَـا[١]

اختلف العلماءُ في الوقف علىٰ "لَاتَ" علىٰ ثلاثة أوجهٍ: **الأول**: الوقفُ عليها بالتاء، وهو مذهبُ سيبويه[٢]، والفراء[٣]، وأبي عُبيدة[٤]، والأخفش[٥]، والزجَّاج[٦]، وابن السرَّاج[٧]، والنحَّاس[٨]، والزجَّاجي[٩]، وسواهم[١٠]، وهو

(١) من الخفيف، وسيأتي حديثٌ عن نسبته بعدُ.

(٢) في الكتاب ١/ ٥٧، وينظر: شرح السيرافي ٣/ ١٨-١٩.

(٣) في معاني القرآن ٢/ ٣٩٨.

(٤) في مجاز القرآن ٢/ ١٧٦.

(٥) في معاني القرآن ٢/ ٤٩٢.

(٦) في معاني القرآن ٤/ ٣٢٠.

(٧) في الأصول ١/ ٩٥.

(٨) في إعراب القرآن ٣/ ٤٥١.

(٩) في حروف المعاني ٦٩-٧٠.

(١٠) ينظر: جامع البيان ٢٠/ ١٦-١٧، وإيضاح الوقف والابتداء ١/ ٢٩٠-٢٩٤، والمذكر والمؤنث ١/ ١٨٣، وشرح السيرافي ٣/ ١٨-١٩، وتهذيب اللغة ١٥/ ٥٤٩، والحلبيات ٢٦٣، والمسائل المنثورة ١١٢، والمحيط ١٠/ ٣٦٧، والصاحبي ٢٦٤، والصحاح (ليت) ١/ ٢٦٥، والهداية ١٠/ ٦٢٠٠، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ١٦٩، والكشف ٢/ ٢٣٠، وشرح ابن بَرْهان ١/ ٩٣-٩٤، والمخصص ٥/ ٨٢، وكشف المشكلات ٢/ ١١٣٩، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٣/ ٩٣٥، والمحرر الوجيز ٤/ ٤٩٢، والبديع ١/ ٢/ ٥٨٧، والتبيان ٢/ ١٠٩٧، واللباب ٢/ ٢٧٢، والفريد ٥/ ٤٠٦-٤٠٨،

الموافقُ لِمَرسُوم المصحف الْمُجمَع عليه في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ (ص: ٣)، وشبَّهها سيبويه بـ "لَيسَ"؛ فيُقال: "لَاتْ" كما يُقال: "لَيسَتْ". **الثاني**: الوقفُ عليها بالهاء لكونها أصلًا لها، ودخلت التاءُ لتأنيث اللفظ كما هي في "ثُمَّت"، و"رُبَّت"، وهو مذهبُ الكسائي كما رواه عنه الفراءُ[(١)]، ونَسَبَ إليه جماعةٌ[(٢)] الوقفَ به في الآية الْمُتقدِّمة، وذهَبَ إليه ابنُ قتيبة[(٣)]، ونُسِبَ إلىٰ المبرد[(٤)]. وجميعُ هؤلاء مُتَّفقون علىٰ فَصْلِ ﴿وَلَاتَ﴾ وقطعِها عن ﴿حِينَ﴾ [(١)].

وشرح ابن يعيش ٢/ ١١٦-١١٧، وشرح التسهيل ١/ ٣٧٧-٣٧٩، والارتشاف ٣/ ١٢١٠، والجنىٰ الداني ٤٨٥-٤٨٨، والمغني ٣/ ٣٥٧-٣٥٨، والهمع ٢/ ١٢١.

(١) في معاني القرآن ٢/ ٣٩٨.

(٢) ينظر: معاني الفراء ٢/ ٣٩٨، ومعاني الزجاج ٤/ ٣٢٠، وإيضاح الوقف ١/ ٢٨٨، والمذكر والمؤنث ١/ ١٨٠، ١٨٢، ١٨٣، وإعراب القرآن ٣/ ٤٥١، والكشف والبيان ٢٢/ ٤٥٩، والمشكل ٢/ ١٦٩، والكشف ٢/ ٢٣٠، والهداية ١٠/ ٦٢٠١، والتيسير ٢٠٣، والبيان ٢/ ٣١٢، والإنصاف ٩٣، والتبيان ٢/ ١٠٩٧، والفريد ٥/ ٤٠٨، والارتشاف ٣/ ١٢١٠، والمغني ٣/ ٣٥٨، والنشر ٢/ ١٣٢.

(٣) في تأويل مشكل القرآن ٥٣١.

(٤) في معاني الزجاج ٤/ ٣٢٠، وإعراب القرآن ٣/ ٤٥١، والهداية ١٠/ ٦٢٠١، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ١٦٩، والبحر المحيط ٩/ ١٣٧، والدر المصون ٩/ ٣٤٧، ٣٥٠، ولم أقف عليه في شيءٍ ممَّا طُبع من كتبه.

الثالث: الوقفُ علىٰ "لَا" وحدَها، والتاءُ تابعةٌ للحين في الآية: "ولَا تَحين"، وهو قولُ أبي عُبَيد[٢]، وحكاه عنه جمعٌ من الأئمة[٣]، ونسَبَه أبو عُبيد إلىٰ الأُمَوي[٤]، وزاد نسبته إلىٰ الأحمر[٥]، وهو معزُوٌّ إلىٰ ابن الطراوة[٦].

وتولَّىٰ النحاسُ[٧] سردَ حُجَج أبي عُبيد والردَّ عليه:

---

(١) ونصَّ الطبريُّ في جامع البيان ٢٠/ ١٧، وابنُ أبي داود في كتاب المصاحف ١/ ٤٤٧، وابنُ الأنباري في إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٢٩١، والمذكر والمؤنث ١/ ١٨٣، وابنُ نجاح في مختصر التبيين ٤/ ١٠٤٧ علىٰ أنهم كتبوه بفصل التاء عن حين.

(٢) في الغريب المصنف ١/ ٣٥٠-٣٥١، وغريب الحديث ٥/ ٢٧٧-٢٧٩.

(٣) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٢٩٢-٢٩٥، والمذكر والمؤنث ١/ ١٨٣، وإعراب القرآن ٣/ ٤٥٠-٤٥٤، وتهذيب اللغة ١٥/ ٥٤٩، والصحاح (تلن) ٥/ ٢٠٨٦، ومشكل الإعراب ٢/ ١٦٩، والمخصص ١٦/ ١١٩، وغرائب القرآن ٣/ ٩٩١، والبيان ٢/ ٣١٢، والإنصاف ٩٣، والفريد ٥/ ٤٠٨، وجامع القرطبي ١٥/ ١٤٨-١٤٩، واللسان ١/ ١٤٨، ٥/ ٥٤٣، والارتشاف ٣/ ١٢١٠، والجنىٰ الداني ٤٨٦، والنشر ٢/ ١٥٠-١٥١، والخزانة ٤/ ١٧٥-١٧٦.

(٤) ونفىٰ البغداديُّ في الخزانة ٤/ ١٧٦-١٧٧ هذا القول عن أبي عُبيد، وأنه ناقلٌ عن الأموي! وأبو عبيد عندما نسب هذا الرأيَ إلىٰ شيخه رضيه واحتجَّ له، وحكاه عنه جمعٌ من العلماء كما بيَّنتُه.

(٥) في الغريب المصنف ١/ ٣٥٠.

(٦) في التذييل والتكميل ٤/ ٢٨٨، والارتشاف ٣/ ١٢١٠، والجنىٰ الداني ٤٨٦، والمغني ٣/ ٣٥٨، والهمع ٢/ ١٢١، والخزانة ٤/ ١٧٣.

(٧) في إعراب القرآن ٣/ ٤٥٠-٤٥٤، وعنه القرطبيُّ في الجامع ١٥/ ١٤٧-١٤٩.

وأُولاها أن أبا عُبيدٍ ذكر أنه لم يَجِد في كلام العرب "لَاتَ"، وإنما هي "لَا"، وردَّه النحاسُ باجتماع المصاحف علىٰ ما أنكَرَه، وأن جميع النحويين البصريين والكوفيين ذكرُوا خلافَ ما ذكر؛ فسيبويه[1] يُشبِّه "لاتَ" بـ "لَيسَ"، ويروي الفراءُ عن الكسائي أنه سأل أبا السَّمَّال العَدَويَّ[2]: كيف تقِفُ علىٰ ولاتَ؟ فوَقَفَ عليها بالهاء. يُضاف إلىٰ ذلك أن جمهور القُرَّاء علىٰ الوقف عليها بالتاء، والكسائيُّ وحدَه يقف عليها بالهاء.

ثانيها أن تأويل ابن عبَّاس لقوله تعالىٰ: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ بأن معناه: "ليس بحينِ نَزْوٍ ولا فِرارٍ"[3] يُوافقُ ما ذهب إليه، وردَّه النحاسُ بأن تأويلَ ابن عباسٍ نصٌّ في الرد عليه؛ إذ لو كان يرىٰ رأيَه لقال: "ليس تَحينَ"، ولم يروِ هذا أحدٌ.

ثالثها أنه احتجَّ بقول عبد الله بن عُمَر: "اذهَبْ بها تَلانَ إلىٰ أصحابك"[4]. وردَّه بأنه مرويٌّ علىٰ المعنىٰ بدليل أن له رواياتٍ أُخرىٰ لا شاهدَ فيها مثل قوله:

---

(١) في الكتاب ١/ ٥٧.

(٢) كذا رواه عنه النحاسُ، وفي إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٢٨٩، والمذكر والمؤنث ١/ ١٨٣، والإنصاف ٩٣ أن المسؤولَ أبو فقعس الأسديُّ.

(٣) مرويٌّ عنه في غريب القرآن لابن قتيبة ٣٧٦، وغريب الحديث للحربي ٢/ ٨٢٩، وجامع البيان ٢٠/ ١٣، وإيضاح الوقف والابتداء ١/ ٢٩٢، وإعراب القرآن ٣/ ٤٥٠، ٤٥٢، ومعاني النحاس ٤/ ٧٨، والمحرر الوجيز ٤/ ٤٩٢، وجامع القرطبي ١٥/ ١٤٥.

(٤) مرويٌّ عنه في غريب الحديث لأبي عبيد ٥/ ٢٧٧، وإيضاح الوقف ١/ ٢٩٣، وتهذيب اللغة ١٥/ ٥٤٨، والكشف والبيان ٢٢/ ٤٥٨، والفائق ١/ ١٥٤، والإبانة ٢/ ٣٠٨،

"اذهب بها الآنَ مَعَك"، وقوله: "اذهَبْ فاجهَدْ جَهْدَك". وإنْ كان أمكَنَ للنحاس أنْ يذكُرَ رواياتٍ أخرىٰ لقول ابن عمر تُخْرجه عمَّا استشهد به أبو عُبيد فكيف تُراه صانعًا في رواية صاحب العين[1] من أن العربَ تقولُ في "الآن": "تَلانَ"، وفيما رواه أبو عبيد[2] نفسُه عن شَيْخَيه الأحمر والأموي من أنها لغةٌ معروفةٌ، وإنْ كانا لم ينسباها إلىٰ قبيلٍ مُعيَّنٍ، وأنشدا فيها البيتَ، وفيما رواه ابنُ قتيبة[3] عن ابن الأعرابي عن الكِلابيِّ أنه نهىٰ رجلًا عن عملٍ فقال: "حسبُكَ تَلانَ"، وفيما رواه ابنُ جني[4]، وابنُ سيده[5]، وغيرُهما[6] عن أبي زيد في نوادره أنه سمع العبارةَ عينَها، وذكرها الأزهريُّ[7] من رواية أبي عبيد عن شَيْخيه، ورواها الجوهريُّ[8]

والمجموع المغيث ١/ ٢٣٨، والإنصاف ٩٤، والنهاية ١/ ١٩٦، وجامع القرطبي ١٥/ ١٤٩، والجنىٰ الداني ٤٨٦، والنشر ٢/ ١٥٠.

(١) في العين ٨/ ٣٦٩.

(٢) في الغريب المصنف ١/ ٣٥٠-٣٥١، وغريب الحديث ٥/ ٢٧٧-٢٧٩.

(٣) في تأويل مشكل القرآن ٥٣١، ورُوِيت عنه في التفسير البسيط ١٩/ ١٥١، والإبانة ٢/ ٣١٠.

(٤) في سر الصناعة ١/ ١٦٦.

(٥) في المحكم ٣/ ٤٤٧.

(٦) ينظر: إيضاح الشواهد ٢/ ٥٨٥، والممتع ١٨٢، واللسان (حين) ١٣/ ١٣٤، والخزانة ٤/ ١٧٩، وبلا نسبةٍ في الارتشاف ١/ ٢١٢.

(٧) في تهذيب اللغة ١٤/ ٢٨٣، ١٥/ ٥٤٨-٥٤٩، وهي في اللسان (أين) ١٣/ ٤٣.

(٨) في الصحاح (تلن) ٥/ ٢٠٨٦، وهو في التاج (تلن) ٣٤/ ٣١٨.

عن الأصمعي، ونصَّ كُراعٌ[1]، والصاحبُ بنُ عبَّاد[2] علىٰ زيادتها فيها. فهؤلاءِ خمسةٌ من الأئمة: الأمويُّ، والأحمرُ، وابنُ الأعرابي، وأبو زيد، والأصمعيُّ؛ كلُّهم يَروي ذلك عن العرب فيكون ما جاء في حديث ابن عُمَرَ مُوافقًا لما رووه.

رابعها أنه وجَدَها في المصحف الإمام "تَحِينَ"، وردَّه النحاسُ بأنه لا حُجةَ فيه؛ لأنَّ معنىٰ "الإمام" أنه إمامٌ للمصاحف؛ فإن كان مُخالِفًا لها فليس بإمامٍ لها، وفي المصاحف كلها ﴿وَلَاتَ﴾، وأنه لو لم يكن في هذا إلا هذا الاحتجاجُ لكان مَقنعًا. ونَفْيُ النحاس أن المصحفَ الإمام لا يُخالِف بقيةَ المصاحف ليس علىٰ إطلاقه؛ إذ إن بعضَ اختلاف قُرَّاء المتواتر في حرفٍ مَّا راجعٌ إلىٰ اختلاف مصاحفهم عن الإمام الذي هو مصحفُ عثمان، إلَّا إنْ كان يعني نَفْيَ اتِّفاق المصاحف جميعًا علىٰ الْمُخالَفة.

وذكر ابنُ الأنباري[3] أنه في المصاحف الجُدُد والعُتُق بقطع التاء من "حين". ووافقهما الدانيُّ[4] في الرد، ونَفَىٰ أن يكونَ وَرَدَ في المصحف الإمام: (**وَلَا تَحِينَ**) باتصال التاء بـ "حين" فقال: "ولم نجد ذلك كذلك في سائر مصاحف أهل الأمصار، وقد ردَّ ما حكاه أبو عُبيد غيرُ واحدٍ من علمائنا إذ عدموا

(١) في المنتخب ٢/ ٦٩٠-٦٩١.

(٢) في المحيط ٩/ ٤٣٥.

(٣) في إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٢٩١.

(٤) في المقنع في مرسوم مصاحف أهل الأمصار ٤٨٤-٤٨٦.

وجودَ ذلك كذلك في شيءٍ من المصاحف القديمة وغيرها". وتابعهم الشاطبيُّ في الردِّ فقال[1]:

أَبُو عُبَيدٍ: "وَلَا تَحِينَ" وَاصِلُهُ الْـ إِمَـامُ وَالكُـلُّ فِيـهِ أَعظَـمَ النُّكُـرَا

ونحا الزمخشريُّ[2] منحًىٰ آخَرَ فيه، وهو أن المصحفَ الإمامَ وقعت فيه أشياءُ خارجةٌ عن قياس الخطِّ. ووافقه العَلَمُ السخاويُّ[3]، وابنُ هشام[4]. وأبو عبيد نفسُه ذكر هذه الحجة دليلًا له فقال[5]: "ولا حُجَّةَ لِمَن احتجَّ بالكتاب في قوله: ﴿وَلَاتَ﴾، أن التاءَ منفصِلةٌ من حين؛ لأنهم قد كَتَبُوا مثلَها مُنفصِلًا أيضًا مما لا ينبغي أنْ يُفصَلَ". وضرب أمثلةً عليه[6]. وأبو عبيد من بعدُ إمامٌ ثقةٌ عَدْلٌ ضابطٌ، ولا يمكن بحالٍ ردُّ ما ذكر أنه رآه في المصحف الإمام بمثل ما قيل؛ لأنه ناقلٌ لما وَقَفَ عليه، والْمُثبِتُ مُقدَّمٌ علىٰ النافي، وعدمُ وجود النص الذي ذكره في المصاحف الأخرىٰ لا يلزمُ منه نفيُ ما رآه؛ قال العَلَمُ السخاويُّ[7] بعد ذكره حُجَجَ أبي عُبيد: "هذا قولُ أبي عبيد -رحمه اللهُ- وهو إمامٌ لا مَطعَنَ في نَقْله".

---

(١) في عقيلة أتراب القصائد ٢٤.

(٢) في الكشاف ٤/ ٧٢.

(٣) في فتح الوصيد ٢/ ٥٣١.

(٤) في المغني ٣/ ٣٥٨ .

(٥) في غريب الحديث ٥/ ٢٧٨-٢٧٩.

(٦) وكلامُه مستفادٌ من حديث صاحب العين ٨/ ٣٦٩-٣٧٠.

(٧) في الوسيلة إلىٰ كشف العقيلة ٤٤٠.

وقال الجعبريُّ[1]: "وإنكارُهم غيرُ مُتوجِّهٍ عليه؛ لأنه حكىٰ ما رأىٰ فلا دَخَلَ عليه كما عُلِم في عِلْم أهل النظر، ولا علىٰ الإمام؛ لأنه حاكِمٌ عليهم". وكفانا ابنُ الجَزَري مؤُونةَ الردِّ علىٰ اتِّهام أبي عبيد فقال[2]: "وهو مَعَ ذلك إمامٌ كبيرٌ، وحُجَّةٌ في الدِّين، وأحَدُ الأئمة الْمُجتهِدين مَعَ أنِّي أنا رأيتُها مكتُوبةً في المصحف الذي يُقال له الإمامُ مصحفِ عُثمان رضي الله عنه (لا) مقطوعة، والتاء موصولة بحين، ورأيتُ به أثَرَ الدَّمَ، وتتبَّعتُ فيه ما ذكره أبو عُبيد فرأيتُه كذلك، وهذا المصحفُ هو اليومَ بالمدرسة الفاضليَّة من القاهرة المحرُوسة". وبهذا قَطَعَت جَهيزةُ قولَ كل خطيبٍ.

خامسها أنه لم يجد العربَ تزيدُ هذه التاءَ إلَّا في ألفاظٍ مُحدَّدةٍ هي: "حين" كما في الآية –فيما يراه–، وفي قول الشاعر:

العَاطِفُونَ تَحِينَ مَا مِن عَاطِفٍ وَالْمُطعِمُونَ زَمَانَ مَا مِن مُطعِمِ

و"أَوَان" كما في قول الشاعر:

طَلَبُوا صُلحَنَا وَلَا تَأَوَانٍ فَأَجَبنَا أَنْ لَيسَ حِينَ بَقَاءِ

و"الآنَ" كما في قول الشاعر:

نَوِّلِي قَبلَ يَومِ بَينِي جُمَانَا وَصِلِينَا كَمَا زَعَمتِ تَلَانَا

ويُريدُ أبو عُبيد بالاحتجاج بهذه الأبيات أن يُقرِّر أن التاءَ إنما زِيدت في هذه الألفاظ الثلاثة وحدَها، وفي هذا إنكارٌ منه لزيادتها مَعَ "لا"، ونفيٌ ضمنيٌّ لمجيء

(١) في جميلة أرباب المراصد ٢/ ٣٤٥.

(٢) في النشر ٢/ ١٥٠-١٥١.

"لاتَ" أساسًا. وردَّ عليه النحاسُ (ت ٣٣٨هـ) بأن لهذه الأبيات رواياتٍ أُخرىٰ تُخالِفُ ما ذهب إليه، وتحدَّث عنها بيتًا بيتًا، ويُهِمُّنا منها أنه لَمَّا عَرَضَ للبيت الشاهد وصَفَه بأنه بيتٌ مُولَّدٌ لا يُعرَفُ قائلُه، ولا تصحُّ به حُجةٌ، وإنْ صحَّ فله روايةٌ أُخرىٰ رواها المبردُ يذهبُ فيها الاستشهادُ وهي: "كما زَعَمتِ الآنَ". وأن غيرَ المبرد يذكُرُ أن معناه: "كما زَعَمتِ أنتِ الآنَ"، فأسقط الهمزةَ والنونَ من "أنت". ويُزادُ عليه أن ابن قتيبة[1] روىٰ عن ابن الأعرابي أنه قدَّر البيت: "وصِلِينا كما زَعَمتِهِ"، ثم يبتدئُ فيقول: "لَانَا"؛ فلَمَّا وَصَلَ صارت الهاءُ تاءً، وذهبت همزةُ "الآن".

ورَمْيُ البيت بالتوليد وأنه لا يُعرَف قائلُه دعوىٰ لا تصحُّ؛ فهو منسُوبٌ لأحد شاعِرَين، وكلاهما من أهل الاحتجاج وليسا بمُولَّدَين، الأول جميلُ بن عبد الله بن مَعمَر المعروفُ بجميل بُثينة الشاعرُ الأُمويُّ المشهورُ المتوفَّىٰ سنة ٨٢هـ[2]، والثاني عَمرو بن أحمَرَ الباهلي الشاعر الْمُخضرَم الْمُتوفَّىٰ بعد سنة ٧٥هـ[3]، والاستشهادُ بأشعارهما مشهورٌ لا يحتاج إلىٰ كُلفةٍ في تتبُّعه؛ فإذا ثبت أنه بيتٌ منسوبٌ إلىٰ قائلٍ مُعيَّنٍ من أهل الاحتجاج فلا إشكالَ بعدُ في تأويله وتقديره، والبحث عن رواياتٍ أخرىٰ فيه لا يبقىٰ مَعَها شاهدًا للمسألة، فالروايةُ التي عزاها إلىٰ المبرد هي الواردةُ في شعر ابن أحمَرَ وحدَه، وذِكْرُه لرواية المبرد

(١) في تأويل مشكل القرآن ٥٣١.

(٢) في ديوانه ٢١٦.

(٣) في شعره ١٥٤.

مَعَ ما سبق من رواية أبي عبيد إياه لا يصحُّ مَعَها وَصْمُ بيتٍ استشهد به جمٌّ غفيرٌ من الأئمة[1] بالتوليد، ولا سيَّما أن حكمَه مطلَقٌ بلا حُجةٍ واضحةٍ، ولا برهانٍ بيِّنٍ. والذي يعنيه بغير المبرد الذي ذكر أن معناه: "كما زعمتِ أنتِ الآنَ"، فأسقط الهمزةَ والنونَ من "أنت" هو الطبريُّ[2] الذي نصَّ علىٰ هذا التخريج. وكان صاحبُ الجمل[3] ساق البيتَ شاهدًا علىٰ إبدال التاء من الألف في بعض اللُّغات، وردَّه المراديُّ[4].

(١) مرويٌّ كذلك في الجمل المنسوب للخليل ٢٨٠، والغريب المصنف ١/ ٣٥٠، وتأويل مشكل القرآن ٥٣٠، والمنتخب ٢/ ٦٩٠، وجامع البيان ٢٠/ ١٦، ١٧، وإيضاح الوقف والابتداء ١/ ٢٩٤، والمذكر والمؤنث ١/ ١٨٥، وتهذيب اللغة ١٤/ ٢٨٣، ١٥/ ٥٤٩، والمحيط في اللغة ٩/ ٤٣٥، وسر الصناعة ١/ ١٦٦، والمجمل ١/ ١٥٠، والكشف والبيان ٢٢/ ٤٥٩، واللامع العزيزي ٣/ ١٢٩٨، والمحكم ٣/ ٤٤٦، والمخصص ١٦/ ١١٩، والإبانة ٢/ ٣٠٨، والإنصاف ٩٣، وإيضاح الشواهد ٢/ ٥٨٥، والمجموع المغيث ١/ ٢٣٨، والنهاية ١/ ١٩٦، وجامع القرطبي ١٥/ ١٤٧، والممتع ١٨١، وشواهد التوضيح ٢١١، وشرح الرضي ٢/ ٢/ ١١٠٦، ورصف المباني ١٧٣، واللسان (أين) ١٣/ ٤٣، (تلن) ١٣/ ٧٤، (حين) ١٣/ ١٣٤، وتذكرة النحاة ٧٣٥، والجنىٰ الداني ٤٨٧، والمقاصد النحوية ١/ ٤٤٦، والمزهر ١/ ٢٣٧، والخزانة ٤/ ١٧٦، ١٧٩، والتاج (تلن) ٣٤/ ٣١٨.

(٢) في جامع البيان ٢٠/ ١٧.

(٣) المنسوب للخليل ٢٨٠.

(٤) في الجنىٰ الداني ٤٨٧.

وتحصَّل من ذلك كله بقاءُ البيت صالحًا للاستشهاد، موثُوقًا بروايته للثقة فيمَن نقَلَه، مَعَ إمكان ورود التأويل الذي يُخرجُه عمَّا ساقه له الْمُخالِفُ، والله أعلمُ.

١١ - شَـــكَوتُم إِلَينَـــا مَجَـــانِينَكُم وَنَشـــكُو إِلَـــيكُم مَجَانِينَنَـــا

فَلَـــولَا المُعَافَـــاةُ كُنَّـــا كَهُـــمْ وَلَـــولَا الـــبَلاءُ لَكَـــانُوا كَنَـــا[1]

كافُ التشبيه خصَّها النحويُّون بجرِّ الاسم الظاهر وحدَه، وحَكَمَ الفارسيُّ[2] بأنَّ دخولَها علىٰ الضمير شاذٌّ في الاستعمال، مطَّردٌ في القياس[3]، أي أنه لا يمنعُ منه مانعٌ سوىٰ عدم وُرُوده عن العرب، ومَنَعَ سيبويه[4] دخولَها علىٰ الضمير الْمُتَّصل بإطلاقٍ إلَّا في ضرورة الشعر استغناءً بـ "مِثْلي" و"شِبْهي" في دخولهما علىٰ الضمير عن "كَكَ" فرارًا من اجتماع الْمِثْلَين، سواء كان الضميرُ ضميرَ غائبٍ كما في قول الراجز:

خَلَّىٰ الـذِّنَابَاتِ شِـمَالًا كَثَبَا
وَأُمَّ أَوعَـالٍ كَهَـا أَو أَقرَبَـا

(١) من المتقارب، وسيأتي الحديثُ عن نسبتهما بعدُ.

(٢) في العسكريات ١٣٦-١٣٧.

(٣) قال ابنُ جني في الخصائص ١/ ٩٩: "واعلم أن الشيء إذا اطَّرد في الاستعمال وشذَّ عن القياس فلا بُدَّ من اتِّباع السمع الوارد به فيه نفسِه، لكنه لا يُتَّخذ أصلًا يُقاسُ عليه غيرُه، ألا ترىٰ أنك إذا سمعتَ: استَحوَذَ، واستَصوَبَ أدَّيتَهُما بحالهما، ولم تتجاوَزْ ما ورد به السمعُ فيهما إلىٰ غيرهما، ألا تراك لا تقولُ في استقام: استَقوَمَ ... فإن كان الشيء شاذًّا في السماع مُطَّردًا في القياس تحامَيتَ ما تحامَتِ العربُ من ذلك، وجَرَيتَ في نظيره علىٰ الواجب في أمثاله، من ذلك امتناعُك من: وَذَرَ، ووَدَعَ؛ لأنهم لم يقولُوهُما، ولا عروَ عليك أن تستعملَ نظيرَهما نحو: وَزَنَ، ووَعَدَ لو لم تسمعهما". وينظر: الاقتراح ١١٢.

(٤) في الكتاب ٢/ ٣٨٣-٣٨٥.

وقوله:

وَلَا تَــرَىٰ بَعــلًا وَلَا
كَهُ وَلَا كَهُنَّ إِلَّا حَاظِلَا

وقول الشاعر:

فَإِنْ يَكُ مِن جِنٍّ لَأَبرَحُ طَارِقًا وَإِنْ يَكُ إِنسًا مَا كَهَا الإِنسُ

أم ضميرَ مُتكلِّمٍ كقول الشاعر[1]:

وَإِذَا الحَربُ شَمَّرَت لَم حَينَ تَدعُو الكُمَاةُ فِيهَا

أم ضميرَ مخاطَبٍ كقول الحسن البصري[2]: "أَنَا كَكَ، وأَنتَ كِي". ووافق سيبويه جماعةٌ من النحويين[3].

(١) نُسِب إلىٰ بشار، وليس في ديوانه، ونقل البغداديُّ في الخزانة ١٠/ ١٩٨ عن هشامٍ: "والبيتُ الذي يُنشَد في كِي مُؤلَّفٌ من قول بشار لا يُلتفَت إليه".

(٢) مرويٌّ عنه في ضرائر الشعر ٣٠٩، والتذييل والتكميل ١١/ ٢٥٦، والارتشاف ٤/ ١٧١١، ومنهج السالك ٢٣٧، وتوضيح المقاصد ٢/ ٧٤٥، والمساعد ٢/ ٢٧٦، والمقاصد الشافية ٣/ ٥٨١، والهمع ٤/ ١٩٦، والخزانة ١٠/ ١٩٧، ١٩٨.

(٣) ينظر: الأصول ١/ ٤٣٩، ٢/ ١٢٣، وشرح السيرافي ٢/ ٢١٠-٢١١، ٣/ ١٥٩أ، والتعليقة للفارسي ٢/ ٨٨-٨٩، وشرح الرماني ٦٦٣، ٦٦٩، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٩٥، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٣٤١-٣٤٣، والمخصص ١٤/ ٥٠، والإعراب للواحدي ٥٢٥، والنكت للأعلم ١/ ٦٧٠، والمفصل ٢٩٤، والمرتجل ٢٨٣-٢٨٤، والبديع ٢/ ١/ ٢٨، واللباب ١/ ٣٦٣، وتوجيه اللمع ٢٣٨، وشرح ابن يعيش ٨/ ١٦، ٤٤، وشرح ابن عصفور ١/ ٤٧٤، وضرائر الشعر ٢٦٢، ٣٠٨-٣٠٩، والمقرب ١/ ١٩٤، وشرح ابن الناظم ١٤٠-١٤١، ورصف المباني ٢٨٠، والتذييل والتكميل ١١/ ٢٥٥-

كما أدخلُوها علىٰ ضمير الرفع الْمُنفصِل في قولهم: "ما أَنَا كأَنتَ، ولا أَنتَ كأَنَا"، وقول الشاعر:

قُلتَ إِنِّي كَأَنتَ ثُمَّتَ لَمَّا شَبَّتِ الحَربُ خُضتُهَا وَكَعَعتَا

وأدخلُوها علىٰ ضمير النصب المنفصل في قولهم: "أنا كإيَّاكَ"، وقول الشاعر:

فَأَحسِنْ وَأَجمِلْ فِي أَسِيرِكَ إِنَّهُ ضَعِيفٌ وَلَم يَأْسِرْ كَإِيَّاكَ آسِرُ

ونَسَبَ السيرافيُّ[1]، والقزَّازُ[2]، والأعلَمُ[3]، وابنُ يعيش[4]، والرضيُّ[5] إلىٰ المبرد أنه يُجيز إضافةَ ما مَنَعَه سيبويه[6]. وأجاز الرضيُّ دخولَها علىٰ الْمُضمَر

٢٥٧، والارتشاف ٤/ ١٧١١، ومنهج السالك ٢٣٧، وتوضيح المقاصد ٢/ ٧٤٤-٧٤٧، وأوضح المسالك ٣/ ١٤-١٥، والمساعد ٢/ ٢٧٥-٢٧٦، وشرح ابن عقيل ٣/ ١٢-١٤، وشفاء العليل ٢/ ٦٦٩، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٩٩٩، والمقاصد الشافية ٣/ ٥٨٠-٥٨٢، والهمع ٤/ ١٩٥-١٩٧، والخزانة ١٠/ ١٩٤-١٩٨. وأُشير إلىٰ أن السُّهيلي خالَفَ النحويين في أماليه ٤٠ فأنكَرَ أنَّ العربَ أدخَلَت الكافَ علىٰ الضمير الْمُتَّصل أصلًا، وهو محجُوجٌ بالسماع.

(١) في شرح الكتاب ٣/ ١٥٩ب.

(٢) في ما يجوز للشاعر في الضرورة ٣٤٣.

(٣) في النكت ١/ ٦٧٠.

(٤) في شرح المفصل ٨/ ١٦.

(٥) في شرح الكافية ٢/ ٢/ ١٢٢٤-١٢٢٥.

(٦) وينظر: المقتضب ١/ ٢٥٥، ٣/ ٧٣.

المرفُوع الْمُنفصِل في حال السَّعة، ووافقه البغداديُّ[1]. وذهب ابنُ مالك[2] إلىٰ جوازه في ضمير الغائب المتصل قليلًا، وأقل منه في الضمير المنفصل المرفوع والمنصوب، وتعقَّبه أبو حيان[3] بأن دُخُولَها علىٰ "إيَّاك" وأخواتِه أقلُّ من دخولها علىٰ ضمير الغائب المجرور، ودُخُولَها علىٰ "أنتَ" وأخواتِه ليس أقلَّ من دخولها علىٰ ضمير الغائب المجرور، ودُخُولُها علىٰ "أنتَ" إن لم يكن أكثرَ من دخولها علىٰ ضمير الغائب المجرور فلا أقلَّ من أن يكونا سِيَّين.

ويروي أبو حيان[4] عن الفراء أنه قال: "لم تقُلِ العربُ: أنتَ كِي، وآثَرُوا: أنتَ كأنَا، ولم يقولُوا: أنا كَكَ، وآثَرُوا: أنا كأَنتَ، وجعلوا أنتَ وأنَا للخفض كما جعلُوا هُو للخفض فقالوا: أنَا كهُوَ، والرفعُ أغلَبُ علىٰ أنَا وأَنتَ وهُوَ، ولم يُصيِّروهُنَّ مخفُوضاتٍ والرفعُ أغلَبُ عليهِنَّ إلَّا لأنَّ الكُنَىٰ تَجري مَجرَىٰ حُرُوف المعاني فتُعرَفُ بالدلالات؛ فلذلك قالوا: ضربتُكَ أنتَ، ومررتُ بكَ أنتَ، فجعلوا أنتَ للنصب والخفض، وكذلك: هُو، وأنا". وهذا مثلُ قولهم: "لولايَ"، و"لولاكَ"، و"لولاهُ" بوُقُوع ضمائر النصب والجر موضعَ ضمائر الرفع.

---

(١) في الخزانة ١٠/ ١٩٩.

(٢) في التسهيل ١٤٧، وشرحه ٣/ ١٦٩، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٩٣.

(٣) في التذييل والتكميل ١١/ ٢٥٦-٢٥٧.

(٤) فيما يرويه عنه البغداديُّ في الخزانة ١٠/ ١٩٨.

والبيتُ الشاهدُ لحِقَت فيه الكافُ الخافضةُ بالضميرَين الْمُتَّصلَين: الغائبِ "كَهُم"، والمتكلمِ "كَنَا". وأولُ من أشار إلىٰ الطعن فيه بأنه بيتٌ مُولَّدٌ هو أبو حيان (ت ٧٤٥هـ)[١] فيما نقل عن ابن العِلْج (ت بعد ٦٥٠هـ)[٢] في "البسيط" روايةً عن الفراء (ت ٢٠٧هـ) أنه قال: "البيتُ مُولَّدٌ، لا حُجةَ فيه". وإنما وَصَمَه الفراءُ بذلك لأن الكوفيين -كما نقله عنهم ابنُ العِلْج وأبو حيان[٣]- يُنكِرون دخولَ الكافِ علىٰ ضمير الرفع. وعقَّب أبو حيان بأنه علىٰ تقدير أن البيتَ من كلام العرب فلا حُجَّةَ فيه؛ لأن "هُم" و"نَا" ضميران مُشترَكان بين ضمائر الرفع والنصب والجر، فلا يتَعَيَّن أن يكونَ "هُم" و"نا" ضَمِيرَيْ رفعٍ، بل يجوزُ أن يكُونا ضميرَيْ جرٍّ. ولم أتَبَيَّن كيف أن الكوفيين يُنكِرون دخولَ الكافِ علىٰ ضمير الرفع وهم يقولُون بأن الضميرَ الْمُتَّصلَ الياءَ والكافَ في "لولايَ"، و"لولاكَ" في محل رفعٍ في المسألة الخلافيَّة بينَهم وبين البصريين؟![٤]، وحكىٰ الكسائيُّ شيخُهم[٥] عن بعض العرب أنه قيل له: من تعُدُّون الصُّعلُوكَ فيكم؟

(١) في التذييل والتكميل ١١/ ٢٥٧.

(٢) كذا حرَّر وفاته د. محمد حسن عواد في بحثه "ابن العلج وكتابه البسيط" المنشور في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٤٧، ١٩٩٤م، ص ١٩٧.

(٣) نقله في التذييل والتكميل ١١/ ٢٥٧، والارتشاف ٤/ ١٧١١، وعنه البغداديُّ في الخزانة ١٠/ ١٩٨-١٩٩.

(٤) ينظر: الإنصاف ٥٤٨-٥٥٤، وائتلاف النصرة ٦٥.

(٥) مرويٌّ عنه في ضرائر الشعر ٣٠٨، والخزانة ١٠/ ١٩٦، ١٩٨، وبلا نسبةٍ في شرح التسهيل ٢/ ٢٦٠، والتذييل ٨/ ١٣٠، والتمهيد ٤/ ٢٠٧٦.

فقال: "هو الغداةَ كأَنَا"؛ ولذا عقَّب البغداديُّ عمَّا نقله عن أبي حيان بقوله[1]: "وكيف يُنكِرونه وهُمُ الذىٰ نقَلُوه عن العرب سماعًا". وإنْ كان ثعلبٌ[2] نصَّ علىٰ أن دُخُولَ الكاف علىٰ الضمير المنصوب: "ما رأيتُ كإيَّاكَ" لا يجيءُ إلا في شِعرٍ.

وأمَّا رَمْيُ البيت بالتوليد فحقًّا هو مرويٌّ عن أبي محمد يحيىٰ بن المبارك اليزيدي النحوي (ت ٢٠٢هـ) تلميذِ أبي عَمرو بن العلاء كما نَسَبَه إليه ابنُ الخباز[3]، وأبو حيان[4]، والبغداديُّ[5]، وذكر ابنُ عبد ربِّه[6] أن الكسائيَّ (ت ١٨٩هـ) كتب البيتَين إلىٰ الرَّقاشي، وعند السيرافي[7]، والتنوخي[8] أنه كَتَبَهما إلىٰ أبي زيد. وليس في الكتابة بهما إلىٰ أحدٍ دلالةٌ علىٰ أنهما له. ومَعَ التسليم بأن قائلَ البيت مُولَّدٌ فإن الطعن متوجِّهٌ إليه وحدَه، وأمَّا المسألةُ التي استُشهِد به عليها فهي ثابتةٌ بغيره من الشواهد نثرًا وشعرًا، والله أعلمُ.

---

(١) في الخزانة ١٠/ ١٩٩.

(٢) في مجالسه ١٣٣.

(٣) في توجيه اللمع ٢٣٨.

(٤) في الارتشاف ٤/ ١٧١٢.

(٥) في الخزانة ١٠/ ١٩٧.

(٦) في العقد ٢/ ٢٩٩.

(٧) في أخبار النحويين البصريين ٧١.

(٨) في تاريخ العلماء النحويين ١٩١.

١٢ - مَن يَفعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشكُرُهَا وَالشَّـرُّ بالشَّـرِّ عِنـدَ اللهِ مِـثلَانِ[١]

استَشهَدَ سيبويه بهذا البيتِ علىٰ أنَّ حذفَ الفاء من جوابِ الشرط مُمتنِعٌ في حال السَّعَة، جائزٌ في حال الضرورة، قال[٢]: "وسألتُه عن قوله: إنْ تَأتِني أنَا كريمٌ، فقال: لا يكونُ هذا إلَّا أنْ يُضطَرَّ شاعرٌ، مِن قِبَل أنَّ أنَا كريمٌ يكونُ كلامًا مبتدأً، والفاءُ وإذَا لا يكُونانِ إلاَّ مُعلَّقَتَين بما قبلهما، فكرهُوا أنْ يكونَ هذا جوابًا حيثُ لم يُشْبه الفاءَ. وقد قاله الشاعرُ مُضطرًّا، يُشبِّهه بما يُتكلَّم به منَ الفعلِ". ووافقه في مذهبه وروايته جمعٌ من النحويين[٣].

---

(١) من البسيط، وسيأتي الحديثُ عن نسبته بعدُ.

(٢) في الكتاب ٣/ ٦٤، وينظر: شرح الأبيات المنسوب للنحاس ١٦٥، وشرح الكتاب للسيرافي ١٠/ ٦٧، وللرماني ٢/ ٩٣٩-٩٤٠.

(٣) ينظر: الجمل المنسوب للخليل ٢٢٠، والأصول ٢/ ١٩٥، ٣/ ٤٦٢، وإعراب القرآن ١/ ٢٨٢، ٤٠٤، ٢/ ٢٦٤-٢٦٥، ٤/ ٨٣، ومجالس العلماء ٢٦١، وما يحتمل الشعر من الضرورة ١٣٥، والبغداديات ٤٥٨، والبصريات ١/ ٥٤٨-٥٤٩، وعلل النحو ٤٤٠، والخصائص ٢/ ٢٨١، والمحتسب ١/ ١٩٣، والمنصف ٣/ ١١٨، وسر الصناعة ١/ ٢٦٤-٢٦٥، والصحاح (بجل) ٤/ ١٦٣١، والتبصرة والتذكرة ١/ ٤١٠، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٤٩، والمقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ١١٠٢، والنكت ١/ ١٤٥، والمفصل ٣٢٨، وكشف المشكلات ١/ ١٣٤، والبيان ١/ ١٤١، والبديع ١/ ٦٣٥، ٢/ ٥٧٠، ٦٧٨، وشرح الإيضاح ٤/ ١٦٩٦، والتبيان ١/ ١٤٦، ٢٥٥، ٢/ ١١٣٣، وشرح ابن يعيش ٩/ ٣، وشرح الشلوبين ٢/ ٥٢٣، وشرح ابن عصفور ٢/ ١٩٩، والمقرب ١/ ٢٧٦، وضرائر الشعر ١٦٠، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٩٧،

وأمَّا أولُ مَن ذكر أن البيتَ مصنوعٌ فهو الأصمعيُّ (ت ٢١٦هـ) فيما يرويه عنه المازنيُّ (ت ٢٤٩هـ)[١]، واتَّهم النحويين بصناعته، وأنَّ صِحَّةَ روَايَته: مَن يَفعَلِ الخَيرَ فَالرَّحمَنُ يَشكُرُهُ.

ورواها عنه من هذا الطريق النحاسُ (ت ٣٣٨هـ)[٢]، ورواها عن الأصمعيِّ مباشرةً المبردُ (ت ٢٨٥هـ)[٣]، وابنُ ولَّاد (ت ٣٣٢هـ)[٤]، والصيمريُّ (ت تقديرًا ٤٠٠هـ)[٥]، والأعلمُ (ت ٤٧٦هـ)[٦]. وذكر ابنُ جني (ت ٣٩٢هـ)[٧] هذه الروايةَ عن جماعةٍ من أصحابه البصريين، وأنها ممَّا خالَفَ فيه جماعةٌ من أصحابه

وشواهد التوضيح ١٣٥، وشرح ابن الناظم ٢٧٤، وشرح الرضي ٢/ ٢/ ٩١٧، ٩٣٦، ١٤١٣، والارتشاف ٤/ ١٨٧٢، ٥/ ٢٤١٩، والتذييل والتكميل ١١/ ٤٠٠، ١٦/ ٧٣، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢٨٣، والمغني ١/ ٤٩٥، ٣/ ٢٧٧، ٥/ ٢١٦، ٦/ ٤٧٠، ٥٢٤، وأوضح المسالك ٤/ ٢١٠، والمساعد ٣/ ١٤٧، والمقاصد الشافية ٦/ ١٣٧، ١٤٠، والهمع ٤/ ٣٢٨.

(١) كما في تعليق الأخفش الأصغر علىٰ نوادر أبي زيد ٢٠٨.

(٢) في إعراب القرآن ٢/ ٢٦٤-٢٦٥، وعنه البغداديُّ في الخزانة ٩/ ٥٠.

(٣) في مسائل الغلط من الانتصار ١٧٢ .

(٤) في الانتصار ١٧٣ .

(٥) في التبصرة والتذكرة ١/ ٤١٠.

(٦) في تحصيل عين الذهب ٤٠٩-٤١٠.

(٧) في سر الصناعة ١/ ٢٦٤-٢٦٥.

سيبويه ممَّا استشهد به، وروىٰ الواحديُّ (ت ٤٦٨هـ)[١] عن قومٍ -لم يُسمِّهم- أنه مصنوعٌ. وما ذهَبَ إليه الأصمعيُّ هو رأي يُونُسَ بن حبيب (ت ١٨٣هـ)؛ إذ روىٰ البغداديُّ[٢] عن ابن المستوفي أنه قال: "وجدتُ في بعض نسخ الكتاب في أصله: قال أبو عثمان المازنيُّ: خبَّر الأصمعيُّ عن يونُسَ قال: نحنُ عَمِلنا هذا البيتَ".

ويروي عن الكِرماني أنه قال: "قال المازنيُّ في كتاب عِلَل النحو: سمعناهُم يُنشِدون البيتَ: مَن يفعل الخيرَ فالرحمنُ يشكُرُه. قال: وقال الأصمعيُّ: قال يونسُ: نحنُ صَنَعنا هذا البيتَ الذي نُسِبَ إلىٰ كعبٍ، سألنا الأَعرابَ عنه فأَنشَدُونا كما صَنَعناهُ. قال الأصمعيُّ: فقلتُ له: كيف كُنتُم تُنشِدُونه؟ فقال: مَن يَفعَلِ الخيرَ فالرحمنُ يَشكُرُه". وردَّ ذلك ابنُ ولَّاد[٣] بأن روايةَ الأصمعي الْمُخالِفةَ لرواية سيبويه تُوجَد كثيرًا في الشعر[٤]، فتَجيءُ رواياتٌ مُتعدِّدةٌ في البيت الواحد، وكلُّ روايةٍ حُجَّةٌ إذا رَواها فَصيحٌ.

وذكر أبو حيان[٥] أنه علىٰ تقدير صحَّة هذه الرواية فإن ذلك لا يطعَنُ في الرواية الأخرىٰ. وردَّه البغداديُّ أيضًا بأن هذا طَعنٌ في الرُّواة العُدُول، وهُم مَن هُمْ دِيانةً وأمانةً وتُقًىٰ. وأمَّا ما قيل من أن هذا البيتَ لا يُعرَف قائلُه فتخرُّصٌ؛

(١) في الإعراب في علم الإعراب ١٥١.

(٢) في الخزانة ٩/ ٥٠-٥١، وشرح أبيات المغني ١/ ٣٧٣.

(٣) في الانتصار ١٧٣.

(٤) وذكر الأخفشُ الأصغرُ في تعليقه علىٰ نوادر أبي زيد ٢٠٨ أن لهذا نظائرَ.

(٥) في التذييل والتكميل ١٦/ ٧٥.

فقائلُه لا يخرُجُ عن أَحَدِ ثلاثة شعراء[1]، إلَّا إن كان المرادُ أنه لم يُعيَّن، وهذا لا مَطْعنَ فيه؛ إذ كثيرٌ من الشواهد مُختلَفٌ في تعيينها.

وهذا البيتُ الذي رواه سيبويه ومَن تابَعَه علىٰ أن حذفَ فاء الجواب للضرورة، ولا يكون في حال السَّعَة، يستدلُّ به علماءُ آخَرُون علىٰ الجواز مُطلقًا، وأنه لا يختَصُّ بحال الضرورة، ويسوقُون معَه عددًا من آي الكتاب للدلالة علىٰ مذهبهم، وهو مذهبٌ للفراء، وحَمَل عليه قولَه تعالىٰ: ﴿وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا﴾ (آل عمران: ١٢٠)[2]، وقولَه: ﴿مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥٓ﴾ (يونس: ٨١)[3]، ووافقه الأخفشُ[4]، وحَمَل عليه قولَه: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ﴾ (البقرة: ١٨٠)، ورواه عنه جمعٌ من

(١) اختُلف في تعيينه؛ فنُسِب في الكتاب ٣/ ٦٤، وشرح الرماني ٢/ ٩٤٠، ٩٤٨ إلىٰ حسان بن ثابت، وهو في زيادات ديوانه طبعة دار صادر ٢/ ٥١٦، وليس في ديوانه طبعة الهيئة المصرية. ونُسِب في المقتضب ٢/ ٧٢، واللامع العزيزي ١/ ٦١٠، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٩، ١٤٤، واللسان (بجل) ١١/ ٤٦-٤٧، والمغني ١/ ٣٥٤-٣٥٥، والمقاصد النحوية ٤/ ١٩٢٣، وشرح شواهد المغني ١/ ١٧٨ إلىٰ ابنه عبد الرحمن، وهو في ديوانه ٣٣١، وكذا نسَبَه إليه الأخفشُ الأصغرُ في تعليقه علىٰ نوادر أبي زيد ٢٠٧، ونُسِب في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ١٠٩، وشرح شواهد الكشاف ٣١١ إلىٰ كعب بن مالك، وهو في ديوانه ٢٨٨. وهذا الخلافُ مسطورٌ في الخزانة ٩/ ٤٩-٥١، وشرح أبيات المغني ١/ ٣٧١-٣٧٧، ولم يُنسَب فيهما إلىٰ حسان.

(٢) في معاني القرآن ١/ ٢٣٢.

(٣) في السابق نفسه ١/ ٤٦٧.

(٤) في معاني القرآن ١/ ١٦٨.

العلماء[1]، واستدلَّ له بعضُ البغداديين بقوله: ﴿وَإِنَّ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ (الأنعام: ١٢١)، ومنه قراءةُ نافعٍ وابنِ عامر: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ (الشورى: ٣٠) بغير فاءٍ[2]، ونسبه النحاسُ[3] إلىٰ شيخِه الأخفش الأصغر، وأنه سمِعَه منه، وأنَّ حذفَ الفاء في الشرط جائزٌ حَسَنٌ لجلالة مَن قرأ به، وجوَّزه العكبريُّ[4]. ومما حُمِل علىٰ حذف الفاء في الشعر قولُه:

بَنِي ثُعَلٍ لَا تَنكَعُوا العَنزَ شِربَهَا بَنِي ثُعَلٍ مَن يَنكَعِ العَنزَ ظَالِمُ

(١) ينظر: إعراب القرآن ١/ ٢٨٢، والحجة للقراء ٦/ ١٢٩، والبصريات ١/ ٥٤٨، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ١٥٨، والتفسير البسيط ١٩/ ٥٢١، والإعراب للواحدي ١٥٢، وكشف المشكلات ١/ ١٣٤، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٣/ ٧٨٠، والفريد ١/ ٤٤٤، وجامع القرطبي ٢/ ٢٥٨، والبحر المحيط ٢/ ١٦٣، والجنىٰ الداني ٦٩، والدر المصون ٢/ ٢٦١، والمغني ١/ ٤٩٥، ٦/ ٤٧٠، والخزانة ٩/ ٥٠.

(٢) ينظر: السبعة ٥٨١، والمبسوط ٣٩٥، والتيسير ٤٥٠، والوجيز ٣٢٣، والنشر ٢/ ٣٦٧، والإتحاف ٤٩٢.

(٣) في إعراب القرآن ٢/ ٢٦٤-٢٦٥، ٤/ ٨٣.

(٤) في التبيان ١/ ٥٣٦، ٢/ ١١٣٣.

وأما المبردُ فذكر أبو حيان[١]، والسمينُ[٢]، وابنُ هشام[٣]، والسيوطيُّ[٤] أنه يمنع حذفَ الفاء مُطلقًا في السَّعَة والاضطرار، والمبردُ لم يذهب إلىٰ هذا، وإنما ذهب[٥] إلىٰ أن حذف الفاء جائزٌ في الشعر علىٰ ضعفٍ[٦]. وروىٰ عنه الباقوليُّ[٧] أن إضمارَ الفاء قبيحٌ جدًّا، وذكر المراديُّ[٨] أن ما نُقِلَ عنه مُختلَفٌ فيه. وقال أبو حيَّان[٩]: "وفي محفوظي قديمًا أن المبردَ مَنَعَ من حذف الفاء في الضرُورة، وأنه زَعَمَ أنَّ الروايةَ: مَن يَفعل الخيرَ فالرحمنُ يَشكُرُه".

وذهب ابنُ مالك[١٠] إلىٰ أن حذفَ الفاء ليس مخصُوصًا بحال الضرورة، بل يكثُرُ استعمالُه في الشعر، ويَقِلُّ في غيره، واستَشهَدَ بحديث رسول الله ﷺ: "فإنْ جاء صاحِبُها وإلَّا استَمتِعْ بها"[١١]. وقال: "ومَن خصَّ هذا الحذفَ بالشعر حادَ عن التحقيق، وضَيَّقَ حيثُ لا تضييقَ، بل هو في غير الشعر قليلٌ، وهو فيه كثيرٌ". وسيبويه ومَن تابعه من المانعين يُجْرون كلَّ ذلك علىٰ التقديم والتأخير، أو يُعمِلون فيه التأويلَ، والله أعلمُ.

(١) في الارتشاف ٤/ ١٨٧٢.
(٢) في الدر المصون ٢/ ٢٦١.
(٣) في المغني ١/ ٤٩٥.
(٤) في الهمع ٤/ ٣٢٨.
(٥) كما في مسائل الغلط في الانتصار ١٧٢-١٧٣.
(٦) وينظر ما قيَّده الشيخُ عُضيمة في حواشيه علىٰ المقتضب ٢/ ٧٢-٧٣.
(٧) في كشف المشكلات ١/ ١٣٥.
(٨) في الجنىٰ الداني ٦٩.
(٩) في التذييل والتكميل ١٦/ ٧٥، والارتشاف ٤/ ١٨٧٢-١٨٧٣.
(١٠) في شواهد التوضيح ١٣٤.
(١١) رواه الشيخان: البخاري ٣/ ٢٤٩، ومسلم ٣/ ١٣٥٠، في باب اللُّقَطة.

١٣ - وَلَقَـد أَمُـرُّ عَلَـىٰ اللَّئِـيمِ يَسُـبُّنِي فَمَضَيتُ ثُمَّتَ قُلـتُ لَا يَعنِينِي[١]

قد يجيءُ اللفظُ مُخالِفًا للمعنىٰ، فيجيءُ المضارع مُرادًا به الماضي، ويجيءُ الماضي مُرادًا به المضارعُ[٢]، وقد استَشهَدَ سيبويه[٣] بالبيت علىٰ مجيء "نَفعَلُ" في موضع "فَعَلْنا"، فالمضارعُ "أمرُّ" معناه الماضي "مررتُ"، ودليلُه العطفُ عليه بـ "مضيتُ"، وذكر قطربٌ[٤] أيضًا أن "يَفعَلُ" يجيءُ ومعناه "فَعَلَ"، واستدلَّ له بعددٍ من آي الكتاب كقوله: ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ﴾ (البقرة: ٩١)؛ أي: "قتلتم"، ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَـٰطِينُ﴾ (البقرة: ١٠٢)؛ أي: "تَلَت"، ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَـٰبُ ٱلْجَنَّةِ﴾ (الأعراف: ٤٤)؛ أي: ينادي، و﴿مُنِعَ مِنَّا ٱلْكَيْلُ﴾ (يوسف:

(١) من الكامل، واختُلِف في قائله؛ فنُسِب في الكتاب ٣/ ٢٤ إلىٰ رجلٍ من بني سَلُول، وهو كذلك في شروح الكتاب: للسيرافي ٣/ ٢٠٥أ، والرماني ٢/ ٨٣٦، ٨٤١، والأعلم في النكت ١/ ٧٠٧، وتبعهم العينيُّ في المقاصد النحوية ٤/ ١٥٥٢، والسيوطيُّ في شرح شواهد المغني ١/ ٣١٠، والبغداديُّ في الخزانة ١/ ٣٥٨، وشرح أبيات المغني ٢/ ٢٨٩، ونُسِبَ في الأصمعيات ١٢٦ إلىٰ شَمِر بن عمرو الحَنَفي، وعزاه البحتريُّ في حماسته ٣٤٩-٣٥٠ إلىٰ عُمَيرة بن جابر الحنفي، وهو فيهما برواية: مررتُ بالماضي، ولا شاهدَ فيه، ومثلُه رواية: فأَعِفُّ ثُمَّ أقُولُ، ونُسِب في التفسير البسيط ٧/ ٣١٨ إلىٰ عنترةَ سهوًا أو وهمًا.

(٢) ينظر: كتب الأضداد لقطرب ١١٦-١١٧، وأبي حاتم ١٣١-١٣٢، وابن الأنباري ٦٠-٦٢.

(٣) في الكتاب ٣/ ٢٤، وينظر: شرح السيرافي ٣/ ٢٠٥أ.

(٤) في معاني القرآن ٦٠٧-٦٠٨.

٦٣)؛ أي: يُمنع، و﴿يَحۡسَبُ أَنَّ مَالَهُۥٓ أَخۡلَدَهُۥ﴾ (الهمزة: ٣)؛ ؛ أي: يُخلده، وأنشَدَ البيتَ الشاهَدَ، وقولَ الحطيئة[1]:

شَهِدَ الحُطَيئَةُ حِينَ يَلقَىٰ رَبَّهُ أَنَّ الوَلِيـــدَ أَحَـــقُّ بِالعُـــذْرِ

أي: يشهد. وقولَ الشاعر:

فَـإِنِّي لَآتِـيكُم تَشَـكُّرَ مَـا مَضَـىٰ مِنَ الأَمرِ وَاستِيجَابَ مَا كَانَ فِي غَدِ

أي: ما يكون.

ودَفَعَ الفراءُ[2] إشكالًا ينشَأُ في قوله: ﴿فَلِمَ تَقۡتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبۡلُ﴾ (البقرة: ٩١)، وهو أن ﴿تَقۡتُلُونَ﴾ فعلٌ مُستقبَلٌ فكيف قيل بعدَه: ﴿مِن قَبۡلُ﴾؟ بأن إيقاعَ المضارع مُرادًا به الماضي جائزٌ، ألا ترىٰ أنكَ تُعنِّف الرجلَ بما سَلَفَ من فعله فتقول: ويحَكَ لِمَ تَكذِبُ؟ لِمَ تُبغِّضُ نفسَكَ إلىٰ الناس؟ ومثلُه قولُه: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتۡلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ﴾، وأن هذا عربيٌّ كثيرٌ في الكلام، وأن بعضَ العرب أنشَدَه:

إِذَا مَـا انتَسَـبنَا لَـم تَلِـدنِي لَئِيمَـةٌ وَلَم تَجِدِي مِن أَنْ تُقِرِّي بِهِ بُدَّا

فالجزاءُ للمُستقبَل، والولادةُ كلُّها قد مَضَت؛ لأنَّ المعنىٰ معروفٌ، ومثلُه في الكلام: "إذا نَظرتَ في سيرة عُمَرَ لم يُسِئْ"، والمعنىٰ لم تَجِدْه أساءَ؛ فلَمَّا كان أمرُ

(١) في ديوانه ٢٥٩.

(٢) في معاني القرآن ١/ ٦٠-٦١.

عُمَرَ لا يُشَكُّ في مُضيِّه لم يَقَع في الوَهْم أنه مُستقبَلٌ، وكذلك الآيةُ. واستدلَّ ابنُ الأنباري[1] علىٰ أنَّ "يكونُ" بمعنىٰ "كانَ" بقول الشاعر:

وَانْضَحْ جَوَانِبَ قَبرِهِ فَلَقَد يَكُونُ أَخَا دَمٍ وَذَبَائِحِ

أي: فلقد كان. وذكر النحَّاسُ[2] عند قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى﴾ (المائدة: ١١٦) أنَّ "فَعَلَ" تأتي بمعنىٰ "يَفعَلُ"، و"يَفعَلُ" بمعنىٰ "فَعَلَ" إذا عُرِفَ المعنىٰ؛ لأنَّ الفعلَ واحدٌ، وإنما اختَلَفَ لاختلاف الزمان. ونصَّ السيرافي[3] علىٰ العِلَّة التي لأجلها جاء التعبيرُ بهذا، وهو أن ذلك يُستعمَلُ إذا كان الفاعلُ قد عُرِفَ منه ذلك الفعلُ خُلُقًا وَطَبعًا، ولا يُنكَرُ منه في الْمُضيِّ والاستقبال، ولا يكُونُ لفعلٍ فَعَلَه مرَّةً من الدهر، فمرادُه بـ"أمرٌّ": "مررتُ"، ولم يُرِد أنَّ ذلك كان منه مرَّةً، وأنه لا يعُودُ إليه، وإنما أراد أنَّ ذلك سَجِيَّتُه أبدًا، ووافقه الرمانيُّ[4]، وتبعه الأعلمُ[5].

(١) في الأضداد ٦٠-٦١.

(٢) في إعراب القرآن ٢/ ٥١.

(٣) في شرح الكتاب ٣/ ٢٠٥أ، ورواه عنه التوحيديُّ في البصائر والذخائر ٨/ ١١٠-١١١.

(٤) في شرح الكتاب ٢/ ٨٤١.

(٥) في النكت ١/ ٧٠٧، وتحصيل عين الذهب ٣٩١.

وذكر الفارسيُّ[1] أن المضارع في ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ (الحج: ٢٥) بمعنىٰ الماضي، ونظَّر له بـ ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ (محمد:١)، وقوَّاه الواحديُّ[2].

وأمَّا أولُ إشارةٍ إلىٰ كون الشاهد مُولَّدًا فجاءت في كتاب سيبويه (ت ١٨٣هـ)؛ إذ نُسِبَ فيه إلىٰ رجُلٍ من بني سَلولٍ مُولَّدٍ، وإخالُ أن هذه لفظةٌ مزيدةٌ في متن الكتاب لأسبابٍ منها: أنَّ شرَّاحَه: السيرافي[3]، والرماني[4]، والأعلم[5] أوردوا عبارةَ سيبويه دون هذه الزيادة، وأنَّ الفارسيَّ[6] نَقَلَ عبارةَ سيبويه بنَصِّها وليست فيه. وأنَّ الأعلَمَ (ت ٤٧٦هـ) كان في شكٍّ منها حينَ قال[7]: "ويُقال: هو مُولَّدٌ".

(١) في الإغفال ١/ ٣٥٤.

(٢) في التفسير البسيط ٣/ ١٨٥، وأيضًا: ١٥/ ٣٤٠-٣٤١.

(٣) في شرح الكتاب ٣/ ٢٠٥أ.

(٤) في شرح الكتاب ٢/ ٨٣٦، ٨٤١.

(٥) في النكت ١/ ٧٠٧.

(٦) في الإغفال ١/ ٣٥٥، ونقله عنه الواحديُّ في التفسير البسيط ٣/ ١٨٥-١٨٦، ١٥/ ٣٤٠-٣٤١.

(٧) في تحصيل عين الذهب ٣٩٠-٣٩١.

وأنَّ شُرَّاح الشواهد كالعيني[1]، والسيوطي[2]، والبغدادي[3] لم يُورِدُوها في نسبتهم إيَّاه.

وعلىٰ الرغم من كثرة دوران الشاهد في كتب العربية[4] إلَّا أنني لم أظفَر بمَن نسَبَه إلىٰ التوليد، ولا شكَّ في أن عَزْوَه في الأصمعيات إلىٰ شاعرٍ حَنَفيٍّ مُعيَّنٍ من

(١) في المقاصد النحوية ٤/ ١٥٥٢.

(٢) في شرح شواهد المغني ١/ ٣١٠.

(٣) في الخزانة ١/ ٣٥٨، وشرح أبيات المغني ٢/ ٢٨٩.

(٤) ينظر إضافة إلىٰ المصادر السابقة: معاني الأخفش ١/ ١٤٤-١٤٥، والكامل ٢/ ٩٨٣، وجامع البيان ٢/ ٢٥٧، والمذكر والمؤنث ١/ ١٧٨، وإعراب القرآن ٢/ ٥١، والحجة للقراء ٢/ ٢٠٧-٢٠٨، والبصريات ١/ ٤٤٣، والإغفال ١/ ٣٥٤، والخصائص ٣/ ٣٣٠، ٣٣٢، والتمام ٢٨، ٦٧، والصاحبي ٣٦٤، والصحاح (ثمم) ٥/ ١٨٨٢، والأزهية ٢٦٣، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٧٣، وشرح ابن بَرْهان ١/ ١٢٧، والمحكم ١٠/ ٥١١، والمخصص ١٦/ ١١٦، ودلائل الإعجاز ٢٠٦-٢٠٧، وغرائب التفسير ٢/ ٧٦٦، والإبانة ١/ ٤٣٧، والاقتضاب ٣/ ٢٤١، وأمالي ابن الشجري ٣/ ٤٨، والتذكرة الحمدونية ٢/ ١٢٣، والمجموع المغيث ١/ ٢٣٨، وشرح الإيضاح ١/ ٤٨٤، والفريد ٦/ ١٤٩، وإبراز المعاني ٣٤٠، وشرح ابن عصفور ١/ ٢٥٠، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٧١، وشرح ابن الناظم ١٩٢، واللسان (ثمم) ١٢/ ٨١، (مني) ١٥/ ٢٩٦، والتذييل والتكميل ١/ ١٠٩، والارتشاف ٤/ ٢٠٢٣، ٢٠٣٣، وتوضيح المقاصد ٢/ ٩٤٨، وأوضح المسالك ٣/ ٢٧٦، والمغني ٢/ ١٢٠، ٥/ ٢٥٢، ٦/ ٥١٠، وشرح ابن عقيل ٣/ ١٩٦، وتمهيد القواعد ١/ ٢١٤، ٧/ ٣٥١٦، وشفاء العليل

شعراء الجاهلية كافٍ في ردِّ شُبهة التوليد عنه، وعَضَدَه البُحتريُّ في حماسته فنسبه إلىٰ حَنَفيٍّ آخَرَ أيضًا؛ فالْمُهِمُّ هو العَزْوُ والإحالةُ إلىٰ شاعرٍ بعينه، وإنْ كان يكفي إيرادُ الثقة له في قَبُوله، والاعتداد به، والاطمئنان إليه، هذا علىٰ فرض كونه شاهدًا وحيدًا في المسألة، كيف والشواهدُ عليها عددُ النجم والحصىٰ والتراب كما قال الأولُ[1]، والله أعلمُ.

٢/ ٧٥٠، والمقاصد الشافية ٤/ ٢٦٤، والهمع ١/ ٢٣، ٥/ ٢٧٢، والأشباه والنظائر ٣/ ٩٠، ٤/ ٢٠٣، والتاج (ثمم) ٣١/ ٣٦١.

(١) هو عمر بن أبي ربيعة القُرشيُّ في ديوانه ٥٩: ثُمَّ قَالُوا: تُحِبُّهَا قُلتُ: بَهْرًا * * * عَدَدَ النَّجمِ وَالحَصَىٰ وَالتُّرَابِ. وهو من شواهد سيبويه ١/ ٣١١.

١٤ - مَـاضٍ إِذَا مَـا هَـمَّ بِالمُضِـيِّ
قَـالَ لَهَـا هَـلْ لَـكِ يَـا تَـا فِـيِّ
قَالَـت لَـهُ مَـا أَنـتَ بِالمَرضِـيِّ[1]

الأصلُ في ياء الْمُتكلِّم الْمُدغَم فيها مثلُها أنْ تُفتَح؛ لأنَّ الاسمَ الْمُضمَرَ لَمَّا كان علىٰ حرفٍ واحدٍ وقد مُنِعَ الإعرابَ حُرِّك بأخَفِّ الحركات[2] فيُقال: "لَدَيَّ"، و"عَلَيَّ"، و"إِلَيَّ"؛ فتُقلَب الألفُ ياءً وتُدغَم في ياء التكلُّم، وفي نحو: "مُسلِمُون/ مُسلِمِين"، و"مُعلِّمُون/ مُعلِّمِين" يُقال: "مُسلِمِيَّ"، و"مُعلِمِيَّ" بحذفِ نُون الجمع للإضافةِ، وقَلبِ الواوِ ياءً، وإدغامِها في الياء، وكذا في حالتَيْ النصب والجر. هذه هي اللغةُ المشهورةُ والْمُستعمَلةُ والفاشيةُ، وبها قرأ الجمهورُ قولَه: ﴿يَٰبَنِيَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰ﴾ (البقرة: ١٣٢)، ﴿وَقَالَ يَٰبَنِيَّ لَا تَدۡخُلُواْ﴾ (يوسف: ٦٧)، ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُصۡرِخِيَّ﴾ (إبراهيم: ٢٢)، و﴿ٱغۡفِرۡ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ﴾ (إبراهيم: ٤١)، و﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾ بفتح الياء الْمُشدَّدة في الجميع.

(١) من الرجز، وهي للأغلب العِجْلي في شعره ١٢٨.

(٢) كذا علَّله الزجاجُ في معاني القرآن ٣/ ١٥٩، وهو في حجة القراءات ٣٧٧ بلا عزوٍ، ورُوي عنه في التفسير البسيط ١٢/ ٤٥٤.

إلَّا أنَّ هاهنا لغةً لقبيلٍ من العرب يَكسِرُون تلك الياءَ كالبيت الشاهد فيقولون: "فِيِّ"، وبه قَرَأَ حمزةُ من السبعة: ﴿بِمُصْرِخِيِّ﴾[1]، وعزا قُطربٌ[2] هذه اللغةَ إلىٰ بني يَربُوعٍ، ونَقَلَ عنه هذا العَزْوَ إليهم جمعٌ من العلماء[3]. وأنشد قُطربٌ فيها البيتَ الشاهدَ، وقولَ الشاعر:

لِعَمرٍو عَلَيِّ نِعمَةٌ بَعدَ نِعمَةٍ وَوَالِدِهِ لَيسَتْ بِذَاتِ عَقَارِبِ

وقولَه:

لَعَمرِي لَأَعرَابِيَّةٌ فِي عَبَاءَةٍ أَحَبُّ إِلَيِّ مِن ذَوَاتِ الْمَجَاسِدِ

وقولَ الراجز:

إِنَّ بَنِيِّ صِبيَةٌ صَيفِيُّونْ
أَفلَحَ مَن كَانَ لَهُ رِبعِيُّونْ

(١) ينظر: السبعة ٣٦٢، ٣٦٤، والمبسوط ٢٥٦، والتيسير ٣٣١، والوجيز ٢٢١، والنشر ٢/ ٢٩٩، والإتحاف ٣٤٢.

(٢) في معاني القرآن ٤١٣-٤١٤.

(٣) ينظر: الحجة للقراء ٥/ ٢٩، والمحتسب ٢/ ٤٩، والكشف ٢/ ٢٦، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٤٣٧، والتفسير البسيط ١٢/ ٤٥٨، والبيان ٢/ ٥٧، وزاد المسير ٢/ ٥١٠، والفريد ٤/ ٢٤، وإبراز المعاني ٥٥٠، وجامع القرطبي ٩/ ٣٥٧، وشرح التسهيل ٣/ ٢٨٤، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٠٧، وشرح الرضي ١/ ٢/ ٩٤٧، والتذييل والتكميل ١٢/ ١٦٣، والارتشاف ٤/ ١٨٤٨، والبحر المحيط ٦/ ٤٢٩، والدر المصون ٧/ ٨٨، ٩٠، وأوضح المسالك ٣/ ١٩٧، والمساعد ٢/ ٣٧٨، والخزانة ٤/ ٤٣٠، ٤٣٥.

وساق ابنُ جني[1] ما عزاه قطربٌ إلىٰ بني يَربُوعٍ، والأبياتَ التي استشهد بها جمعاءَ، ولم يُعقِّب عليها بشيءٍ.

ونَسَبَ الفراءُ[2] مَن قرأ: ﴿بِمُصْرِخِيِّ﴾ بالكسر إلىٰ الوَهْم، وأنه قَلَّ مَن سَلِمَ منهم منه، وأنَّ القارئَ لعلَّه ظنَّ أن الباءَ خافضةٌ للحرفِ كلِّه[3]، والياءُ من المتكلِّم خارجةٌ من ذلك. ومَعَ حُكْمِه هذا إلَّا أنه صرَّح بأنه سمع بعضَ العرب يُنشِد: قال لها هل ...، وعلَّله فقال: "فإن يكُ ذلك صحيحًا فهو مِمَّا يلتقي منِ الساكِنَين فيُخفَض الآخَرُ منهما، وإن كان له أصلٌ في الفتح؛ ألا ترىٰ أنهم يَقولُون: لم أرَهُ مُذُ اليوم، ومُذِ اليوم، والرفعُ في الذال هو الوجهُ؛ لأنه أصلُ حركة مُذْ، والخفضُ جائزٌ، فكذلك الياءُ من مُصْرِخِيِّ خُفِضت ولها أَصلٌ في النصب". فتخريجُ الفراء للكسر علىٰ أنه لالتقاء الساكِنَين علىٰ توهُّم أن الياءَ ساكنةٌ، وإنما هي مفتوحةٌ. ووافقه في هذا التخريج ابنُ خالويه[4]، وابنُ زنجلة[5]، وأنَّ الكسرَ حركةُ بناءٍ لا حركةُ إعرابٍ، والعربُ تكسرُ لالتقاء الساكِنَين كما تَفتحُ، وارتضىٰ هذه الحجةَ

(١) في المحتسب ٢/ ٤٩، ورُوي عنه في الخزانة ٤/ ٤٣٦-٤٣٧.

(٢) في معاني القرآن ٢/ ٧٥-٧٦.

(٣) ووافقه في حكمه ابنُ قتيبة في تأويل مشكل القرآن ٦٢، ونقله عنه الكرمانيُّ في غرائب التفسير ١/ ٥٧٧ وردَّ عليه، وكأنه لم يعلم بسبق الفراء إليه.

(٤) في إعراب القراءات السبع ١/ ٣٣٥، والحجة المنسوب إليه ٢٠٣.

(٥) في حجة القراءات ٣٧٨.

أيضًا ابنُ جني[١]، والجوهريُّ[٢]، والقزَّازُ[٣]، والثعلبيُّ[٤]، والزمخشريُّ[٥]. وذهَبَ الأخفشُ[٦] إلىٰ أنَّ الكسرَ لحنٌ لم يَسمَع به من أحدٍ من العرب، ولا أهلِ النحو. ونقل أبو شامةَ[٧] عن أبي عُبيد أنه يرىٰ الخفضَ غَلَطًا؛ لأنهم ظنُّوا أن الياءَ التي في قوله: ﴿ﭐ﴾ تكسِرُ كلَّ ما بعدها قال: وقد كان في القُرَّاء من يجعلُهُ لحنًا، ولا أُحِبُّ أن أبلُغَ به هذا كلَّه، ولكنَّ وجهَ القراءة عندنا غيرُها[٨]. ونقل ياقوتٌ[٩] عن أبي حاتم أنَّ الكسرَ ليس من لُغة العرب.

وحكىٰ النحاسُ[١٠] الإجماعَ علىٰ ردِّ قراءة الكسر بعد أنْ نَقَلَ كلامَيْ الفراء والأخفش، وقال: "فقد صار هذا بإجماعٍ لا يجُوزُ، وإن كان الفراءُ قد نَقَضَ هذا وأنشَدَ: قال لها هل ...، ولا يَنبغِي أن يُحمَلَ كتابُ الله جلَّ وعزَّ علىٰ الشُّذُوذ".

---

(١) في المحتسب ٢/ ٤٩.

(٢) في الصحاح (يا) ٦/ ٢٥٦٢-٢٥٦٣.

(٣) في ما يجوز للشاعر في الضرورة ٣٠٥-٣٠٦.

(٤) في الكشف والبيان ١٥/ ٣٧١-٣٧٢.

(٥) في الكشاف ٢/ ٥٥١.

(٦) في معاني القرآن ٢/ ٤٠٧.

(٧) في إبراز المعاني ٥٥٠.

(٨) ورُوي عنه مختصرًا في شمس العلوم ٦/ ٣٧٣٠، والبحر المحيط ٦/ ٤٢٨، والدر المصون ٧/ ٩٢.

(٩) في معجم الأدباء ٦/ ٢٨٥٦.

(١٠) في إعراب القرآن ٢/ ٣٦٨-٣٦٩، وهو في إبراز المعاني ٥٥٠، والبحر المحيط ٦/ ٤٢٨.

ومَعَ أن قُطربًا[1] عزا الكسرَ إلىٰ بني يربُوعٍ إلَّا أنه وافق جماعتَه البصريين فوصَفَه بأنه لغةٌ رديئةٌ مرغُوبٌ عنها. وشاركهم في ردِّها الزجَّاجُ[2]؛ إذ وصفها بأنها رديئةٌ مرذُولةٌ عند جميع النحويين؛ لأنَّ ياءَ الإضافة إذا لم يكن قبلها ساكنٌ فإنها تُحرَّك بالفتح؛ لأن الاسمَ الْمُضمَرَ لَمَّا كان علىٰ حرفٍ واحدٍ وقد مُنِع الإعرابَ حُرِّك بأَخَفِّ الحركات، ويجوزُ إسكانُ الياء لِثِقَل الياء التي قبلها كسرةٌ. فإن كان قبل الياء ساكنٌ فإنها تُحرَّك بالفتح ليس غيرُ؛ لأن أصلَها أن تُحرَّك ولا ساكِنَ قبلها، وإذا كان قبلها ساكنٌ صارت حركتُها لازمةً لالتقاء الساكِنَين. وأنه لا وجهَ للكسر إلا وجهٌ ضعيفٌ ذكَرَه الفراءُ وهو أنه الأصلُ في التقاء الساكِنَين، وخَتَمَ حديثَه بعد أن أنشَدَ الشاهدَ بقوله: "وهذا الشعرُ مما لا يُلتَفَتُ إليه، وعَمَلُ مثلِ هذا سَهلٌ، وليس يُعرَفُ قائلُ هذا الشعرِ منَ العرب، ولا هو مِمَّا يُحتَجُّ به في كتاب الله عزَّ وجلَّ". فالزجَّاجُ (ت ٣١١هـ) يطعنُ في البيت بأنه مصنوعٌ، وأنَّ عَمَلَ مِثلِه سهلٌ، وأنه لا يُعرف قائلُه. وتابعَه الأزهريُّ (ت ٣٧٠هـ)[3]، والواحديُّ (ت ٤٦٨هـ)[4] ناقِلَين عبارتَه، ولَمَزَ الزمخشريُّ (ت ٥٣٨هـ)[5] الشاهدَ بأنه بيتٌ مجهولٌ.

(١) في معاني القرآن ٤١٣-٤١٤.

(٢) في معاني القرآن ٣/ ١٥٩-١٦٠.

(٣) في معاني القراءات ٢/ ٦٢-٦٣.

(٤) في التفسير البسيط ١٢/ ٤٥٧-٤٥٨.

(٥) في الكشاف ٢/ ٥٥١.

وارتضىٰ القزَّازُ[1] مذهَبَ مَن لم يُجوِّز وُقُوعَه في الشعرِ فضلًا علىٰ الكلام، وأنه من غَلَطِ القارئ؛ فكثيرًا ما يغلَطُون لِقِلَّة بَصَرِهم بالعربية، ووَصَفَ المعريُّ[2] الكسرَ بأنه رديءٌ قبيحٌ، وأن أصحابَ العربيَّة مُجمِعُون علىٰ كراهةِ قراءةِ حمزةَ، وأنه سَمِعَ في أشعار الْمُحدَثِين "إليِّ"، و"عليِّ" ونحوَه، وهو دليلٌ علىٰ ضَعْف الْمُنَّة، وركاكةِ الغَريزة.

ودافع الفارسيُّ[3] عن كسر الياء فذكر –بعد أنْ ساق البيتَ الشاهدَ– أن له وجهًا من القياس[4]، وهو أن الياءَ ليست تخلُو من أن تكونَ في موضع نصبٍ، أو جرٍّ، فالياءُ في النصب والجر كالهاءِ فيهما، وكالكافِ في "مِنكَ"، و"لَكَ"، فكما أن الهاءَ قد لحقَتها الزيادةُ في: "لَهُو"، و"ضرَبَهُو"، ولحقَ الكافَ أيضًا الزيادةُ في "أَعطَيتُكاهُ"، و"أَعطَيتُكِيهِ" وهما أُختا الياء؛ كذلك ألحَقُوا الياءَ الزيادةَ من المدِّ

(١) في ما يجوز للشاعر في الضرورة ٣٠٦، وتدافع كلامُه في هذا كما تدافع كلامُ الفراء لكونه ناقلًا لحجته.

(٢) في رسالة الغفران ٤٥٥، ٤٥٦.

(٣) في الحجة للقراء ٥/ ٢٩–٣٠.

(٤) هذا مَعَ التسليم التام بأن القراءةَ إذا ثَبَتَت روايةً فهو كافٍ في قَبُولها والتسليمِ بها دونَ حاجةٍ إلىٰ قياسٍ لُغويٍّ، قال أبو عمرو الدانيُّ في جامع البيان ٢/ ٨٢: "وأئمةُ القراءة لا تعملُ في شيءٍ من حُرُوف القرآن علىٰ الأَفْشىٰ في اللغة، والأَقْيس في العربية، بل علىٰ الأَثْبَت في الأثر، والأَصَحِّ في النقل، والروايةُ إذا ثَبَتَت لا يردُّها قياسُ عربيةٍ، ولا فُشُوُّ لُغةٍ؛ لأنَّ القراءةَ سُنَّةٌ متَّبعةٌ يلزمُ قبولُها والمصيرُ إليها". ونقله عنه ابنُ الجزري في النشر ١/ ١٠–١١.

فقالوا: "فِيِّي"، ثم حُذِفت الياءُ الزائدةُ علىٰ الياء كما حُذِفت الزيادةُ من الهاء، وكما حُذِفت الزيادةُ من الكاف فقالُوا: "أعطَيتُكَهُ"، و"أعطيتُكِهِ"، كذلك حُذِفت الياءُ اللاحقةُ للياء كما حُذِفَ من أُختَيها، وأُقِرَّت الكسرةُ التي كانت تَلِي الياءَ المحذُوفةَ، فبَقِيَت الياءُ علىٰ ما كانت عليه من الكسرة، وكما لَحِقَت الكافَ والتاءَ والهاءَ الزيادةُ كذلك لَحِقَت الياءَ الزيادةُ، فلَحاقُ التاء الزيادةُ نحوُ قول الشاعر:

رَمَيتِيْـــهِ فَأَصْـــمَيتِ فَمَا أَخطَأَتِ الرَّميَهْ

وخَتَمَ بقوله: "فإذا كانت هذه الكسرةُ في الياء علىٰ هذه اللُّغة، وإن كان غيرُها أَفشىٰ منها، وعضَدَهُ من القياس ما ذكرنا؛ لم يجُزْ لقائلٍ أن يقُولَ: إنَّ القراءةَ بذلك لحنٌ؛ لاستفاضةِ ذلك في السماع والقياس، وما كان كذلك لا يكونُ لحنًا"[1]. وتخريجُ أبي عليٍّ للكسر تخريجٌ ثانٍ غيرُ تخريج الفراء، وهو أنه زِيْدت ياءٌ علىٰ ياء المتكلم، ثم حُذِفت الياءُ الزائدةُ، وبَقِيت الكسرةُ التي كانت قبل الياء المحذُوفةِ، فبَقِيت الياءُ علىٰ ما كانت عليه من الكسر.

وأجمَلَ مكيٌّ[2] ما احتَجَّ به الفارسيُّ. وردَّ الباقوليُّ[3] علىٰ مَن وَصَفَ الكسرَ في الآية بالرداءة بأنه ليس برديءٍ؛ لأنها كُسِرت لتكونَ طِبقًا لكسرة الهمزة

(١) وكأنه يردُّ علىٰ الأخفش في تلحينه إياها، وذكر مكيٌّ في الكشف ٢/ ٢٦ أنها ليست بلحنٍ، بل هي مُستعمَلةٌ، وساق روايةَ قطرب وإنشاده البيتَ الشاهدَ.

(٢) في الكشف ٢/ ٢٦، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٤٣٦-٤٣٧.

(٣) في كشف المشكلات ٢/ ٦٤٣-٦٤٤.

بعدها ﴿بِمُصْرِخِيِّ إِنِّي كَفَرْتُ﴾ لأنه أرادَ الوصلَ دونَ الوقف لاستحالةِ الابتداء بقوله: ﴿إِنِّي كَفَرْتُ﴾ (١)؛ فلمَّا أراد هذا المعنىٰ كان الكسرُ أدَلَّ علىٰ هذا من الفتح. وهذا وجهٌ ثالثٌ في التخريج غير ما مرَّ، وهو مسبُوقٌ إليه بتاج القُرَّاء الكرماني(٢)، وساقه الأَنباريُّ(٣)، وأبو شامةَ(٤)، ووَصَفَه السمينُ(٥) بأنه ضعيفٌ جدًّا.

وذكر الزمخشريُّ(٦) وجهًا آخَرَ للكسر وَصَفَه بالحَسَن، وهو أن الياءَ الأولىٰ جَرَت مَجرَىٰ الحرفِ الصحيح لأجلِ الإدغام، فكأنها ياءٌ وقَعَت ساكنةً بعد حرفٍ صحيحٍ ساكنٍ، فحُرِّكت بالكسر علىٰ الأصلِ. وعلىٰ الرغم من وَصْفِ ابن يعيش(٧) للكسرِ بأنه قليلُ النظير جدًّا إلَّا أنَّ له وجهًا من القياس، وذلك أنَّ الإسكانَ في ياء النَّفْس لَمَّا كثُر صار كالأصل، فلما تقدَّم ساكنٌ حرَّكُوها بالكسرة لالتقاء الساكِنَين لِيدُلُّوا بذلك أنَّ الحركةَ لالتقاءِ الساكِنين لا للبناء، فلم يُراعُوا أصلَ حرف اللين(٨).

---

(١) ونصَّ ابنُ الأنباري في إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٤٥٠ علىٰ عدم جواز الوقف هنا.

(٢) في غرائب التفسير ١/ ٥٧٧-٥٧٨.

(٣) في البيان ٢/ ٥٧.

(٤) في إبراز المعاني ٥٥٢.

(٥) في الدر المصون ٧/ ٩٥.

(٦) في الكشاف ٢/ ٥٥١.

(٧) في شرح المفصل ٣/ ٣٦.

(٨) وينظر: التبيان ٢/ ٧٦٧، والفريد ٤/ ٢٣-٢٦، وتوجيه اللمع ٢٣٠-٢٣١، وشرح التسهيل ٣/ ٢٨٣-٢٨٤، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٠٦، واللسان (يا) ١٥/ ٤٩٣،

ونَقَلَ ابنُ خالويه[1] عن أبي عمرو بن العلاء أنه سُئِلَ عن الكسر في ﴿بِمُصْرِخِيَّ﴾ فقال: إنها بالخفض لَحَسَنةٌ. وفي لَفظِ المعريِّ[2] أنه قالَ: "إنه لَحَسَنٌ، تارةً إلىٰ فوقَ، وتارةً إلىٰ أسفلَ". ونَقَلَ إجازتَه إيَّاها أيضًا الدانيُّ[3]، ونَقَلَه ابنُ عطيَّة[4] عن أبي حاتم عنه، ورواه عنه جماعةٌ[5]، وذكر أبو شامةَ[6]، والسمينُ[7] أسانِيدَ عدَّة رُوِيت فيها مقُولةُ أبي عمرو بألفاظٍ مختلفةٍ، واتَّفَقَت جَميعُها علىٰ قبولِه إيَّاها، واستحسانه لها.

والتذييل والتكميل ١٢/ ١٦٣-١٦٥، والارتشاف ٤/ ١٨٤٨، وتذكرة النحاة ٣٤، ١١٧، ٢٨٩، والدر المصون ٧/ ٨٨-٩٥، وأوضح المسالك ٣/ ١٩٧، والمساعد ٢/ ٣٧٨، وشفاء العليل ٢/ ٧٣١، والمقاصد الشافية ٤/ ١٩٨، والهمع ٤/ ٢٩٨، والتاج (يا) ٤٠/ ٥٦٥.

(١) في إعراب القراءات السبع ١/ ٣٣٥، هو في حجة القراءات ٣٧٨ بلا عزوٍ.

(٢) في رسالة الغفران ٤٥٥.

(٣) في التيسير ٣٣١.

(٤) في المحرر الوجيز ٣/ ٣٣٤.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٨٤، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٠٦، والتذييل والتكميل ١٢/ ١٦٣، والارتشاف ٤/ ١٨٤٨، والبحر المحيط ٦/ ٤٢٩، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٢٧٢، والخزانة ٤/ ٤٣٤.

(٦) في إبراز المعاني ٥٥١.

(٧) في الدر المصون ٧/ ٨٩.

ونَقَلَ ابنُ عطيةَ عن أبي حاتم أنه ردَّ ما ذهَبَ إليه أبو عمرٍو فقال أبو حيان[1]: "ولا التفاتَ إلىٰ إنكارِ أبي حاتم علىٰ أبي عَمرو تَحسِينَها، فأبو عمرٍو إمامُ لُغةٍ، وإمامُ نحوٍ، وإمامُ قراءةٍ، وعربيٌّ صريحٌ، وقد أجازَها وحَسَّنَها". ونَقَلَه السمينُ[2].

ومعنىٰ هذا كلِّه أن لُغةَ الكسر لياء المتكلم الْمُدغَم فيها اجتَمَعَ فيها أنواعُ القَبُول: نِسبتُها إلىٰ قبيلةٍ معينةٍ، وسماع أمثلتِها من العرب شعرًا، وما وافَقَها من قراءة حمزة، والأوجه العقلية للقياس عليها، والتأييد والقبول لها من قِبَل علماء كبار لهم منزلتُهم في علم العربية، وكفىٰ بأبي عَمرٍو شيخِ البصريين في قبولِه إياها، ووصفِه لها بالحسن والجواز.

وأمَّا الطعنُ في البيت بما قاله الزجاجُ ومَن تابَعه فلا يَستقِيمُ؛ فإن كان لم يَعرف قائلَه فقد عَلِمَه غيرُه إذ صَرَّح عددٌ من العلماء بنِسبَته إلىٰ الأَغلَبِ العِجْلي، وهو شاعرٌ مُخضرَمٌ قُتِل في وَقْعة نَهاوَند في خلافة عُمَر بن الخطَّاب رضي اللهُ سنةَ إحدىٰ وعشرين، ومن أُولئك العلماء: الأزهريُّ[3]، وأبو شامة[4]، وأبو حيان[5]،

(١) في البحر المحيط ٦/ ٤٢٩.

(٢) في الدر المصون ٧/ ٨٩.

(٣) في معاني القراءات ٢/ ٦٢.

(٤) في إبراز المعاني ٥٥١، وصرَّح تصريحًا بأنه رآه في أول ديوانه، ورواه عنه البغداديُّ في الخزانة ٤/ ٤٣٤.

(٥) في البحر المحيط ٦/ ٤٢٩.

والسمينُ[1]، والبغداديُّ[2]، وحتىٰ مَعَ التسليم بأنَّ قائلَه مجهُولٌ فهذا ليس كافيًا في اطِّراحِه وعدم الاعتِداد به؛ إذ يكفِي في ذلك الوُثوقُ بمَن رواه، ومَن سمعَه من العرب كالفراء، وقطرب، وغيرهما، ولا سيَّما أنَّ ما جاء فيه عَضَدَته قراءةُ حمزة، والحجج التي قيلت في إمكانه قياسًا، والله أعلمُ.

(١) في الدر المصون ٧/ ٩٠.

(٢) في الخزانة ٤/ ٤٣١.

١٥ - أَيُّهَــا السَّــائِلُ عَــنهُم وَعَنِــي لَستُ مِن قَيسَ وَلا قَيسُ مِنِي[١]

يتحدَّثُ النحويُّون عن هذا الشاهد عند ياء الْمُتكلِّم إذا خُفِضت بحرفَيْ الجر "مِن"، و"عَن" المبنِيَّين علىٰ السُّكُون وأنه يَجِبُ الإتيانُ بنُون الوقايةِ حِفاظًا علىٰ سُكُونهما الأصليِّ، وأنَّ حذفَها شُذُوذٌ أو ضَرُورةٌ كما في وَرَدَ في هذا البيتِ، وأنَّ الواجبَ في السَّعَة واختيارِ الكلام أنْ تُشدَّدَ النونُ فيهما ليَسلَمَ سُكُونُ البِناء الذي هو الأصلُ فيها، ومَشَىٰ علىٰ هذا جمهورُ النحويين[٢].

فإذا أُضِيفَ الاسمُ المبنيُّ علىٰ السكون مثلُ: "لَدُنْ"، و"قَدْ"، و"قَطْ" بمعنىٰ "حَسْبُ" إلىٰ الياء فإنَّ النونَ تلحَقُ بها في الأَشهَر والأَكثَر من لسانِ العرب

(١) من الرمل، ولم يُعيَّن له قائلٌ البتةَ، وينظر ما سيأتي من المصادر بعدُ.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/ ٣٧٠-٣٧٣، والمقتضب ١/ ٢٦٣، ومعاني الزجاج ٣/ ٣٠٣، والأصول ٢/ ١٢٢-١٢٣، وإعراب القراءات السبع ١/ ٤٠٧، والحجة المنسوب لابن خالويه ٢٢٨، وشرح السيرافي ١/ ١٣٩، وسر الصناعة ١/ ٥٥٠، والمفصل ١٣٥-١٣٦، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٩٧، وشرح ابن يعيش ٣/ ١٢٤-١٢٥، وشرح الشلوبين ٢/ ٦٤٥، والتوطئة ١٨٧-١٨٨، وضرائر الشعر ١١٣-١١٤، وشرح التسهيل ١/ ١٣٧-١٣٨، وشرح الأبذي ٢/ ٥٦٤، وشرح ابن الناظم ٣٦، وشرح الرضي ٢/ ١/ ١٦٥-١٦٦، ورصف المباني ٤٢٣، ومنهج السالك ٢٠، والتذييل والتكميل ٢/ ١٨٧، والارتشاف ٥/ ٢٤١٣، وتوضيح المقاصد ١/ ٣٨٣، والجنىٰ الداني ١٥١، وأوضح المسالك ١/ ١١٨، وتخليص الشواهد ١٠٦، وشرح ابن عقيل ١/ ١١٤، والمساعد ١/ ٩٦، والمقاصد الشافية ١/ ٣٣٥، والمقاصد النحوية ١/ ٣٢٤، والهمع ١/ ٢٢٤، والأشباه والنظائر ١/ ٩٠، والخزانة ٥/ ٣٨٠.

فيُقال: "لَدُنِّي"، و"قَطْني"، و"قَدْنِي"، قال تعالىٰ: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا﴾ (الكهف: ٧٦)، وقال الراجزُ:

اِمتَلَأَ الحَوضُ وَقَالَ: قَطْنِي

وإن كان جاء في كلامهم حذفُ النُّون منها كما في قراءة نافعٍ من السبعة: ﴿**لَدُنِي**﴾[(١)]، قال أبو حيان[(٢)]: "وهي نونُ لَدُنْ اتَّصلَت بياء المتكلم، وهو القياسُ؛ لأنَّ أصلَ الأسماء إذا أُضِيفَت إلىٰ ياء المتكلم لم تلحَقْ نونُ الوقاية نحو: غُلامِي وفَرَسِي"[(٣)]. وقال الراجزُ وجَمَعَ بين اللُّغَتَين:

قَدْنِيَ مِن نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي

---

(١) ينظر: السبعة ٣٩٦، والمبسوط ٢٨١، والتيسير ٣٥١، والوجيز ٢٣٨، والنشر ٢/ ٣١٣، والإتحاف ٣٧٠.

(٢) في البحر المحيط ٧/ ٢٠٩.

(٣) وينظر: العين ٥/ ١٤، وجامع البيان ١٥/ ٣٤٣-٣٤٤، ومعاني الزجاج ٣/ ٣٠٣، وإعراب القرآن ٢/ ٤٦٧، وتهذيب اللغة ١٤/ ١٢٣، ومعاني القراءات ٢/ ١١٦-١١٧، والحجة للقراء ٥/ ١٦٠-١٦٢، وسر الصناعة ١/ ٥٤٥-٥٤٦، وحجة القراءات ٤٢٤-٤٢٥، والتفسير البسيط ١٤/ ٩٤-٩٧، وكشف المشكلات ٢/ ٧٧١، والبيان ٢/ ١١٤، والتبيان ٢/ ٨٥٧، والفريد ٤/ ٣١٠-٣١١، وجامع القرطبي ١١/ ٢٢-٢٣، وشرح التسهيل ١/ ١٣٦، وشرح ابن الناظم ٣٦، واللسان (لدن) ١١/ ٣٨٣-٣٨٤، وتوضيح المقاصد ١/ ٣٨٤، والدر المصون ٧/ ٥٣٠-٥٣١، وتخليص الشواهد ١٠٦-١٠٧، وشرح ابن عقيل ١/ ١١٥، والمقاصد الشافية ١/ ٣٣٦-٣٣٧، والهمع ١/ ٢٢٤، والخزانة ٥/ ٣٨٤-٣٨٥، والتاج (لدن) ٣٦/ ١٠٩.

فحُذِفت النونُ من "قَدِي" تَشبِيهًا لها بـ "حَسْبي" إذ كان معناهما واحدًا، وإثباتُها هو المستعمَلُ لأنها في البناء ومُضارَعة الحروف بمنزلة "مِن"، و"عَن"؛ فألزَمُوها النونَ قبل الياء لئلَّا يُغيَّرَ آخرُها عن السكون. قاله ابنُ يعيش(١). فلَمَّا كانت "لَدُنْ" ومثيلاتها أسماءً غيرَ مُتمكنةٍ، و"مِن"، و"عَن" حرفَين جاءَا لِمعنًىٰ جاز التخفيفُ بحذف النون من الأول، وحُظِرَ في الثاني في سَعَة الكلام. قاله الزجَّاجُ(٢)، واستَحسَنَه النحَّاسُ(٣)، وتعقَّبَه الفارسيُّ(٤). ويرىٰ ابنُ يعيش(٥) أنَّ الحذفَ معَ حرفي الجر قليلٌ في الاستعمال وإن كان القياسُ لا يَأْباه كلَّ الإباء من حيثُ كانت حروفًا، والحروفُ قد تأتي بالنون والياء نحو: "مِنِّي"، و"عَنِّي"، وقد تأتي بالياء وَحدَها نحو: "لِي"، و"بِي"؛ فلذلك حَذَفَها مَن حَذَفَها حَملًا لها علىٰ غيرها من الحروف. ويذكُرُ الأُبَّذيُّ(٦) أنَّ ظاهِرَ كلام الجزولي(٧) يقتضي أنَّ حذفَ النُّون من "مِن"، و"عَن"، و"قطْ"، و"قَدْ" لغةٌ وإنْ لم تكن في شُهرة الإثبات، وردَّه بأنَّ الحذفَ لا يجُوزُ إلَّا في ضَرُورةٍ، وتابَعَه تلمِيذُه أبو حيان(٨).

---

(١) في شرح المفصل ٣/ ١٢٤.

(٢) في معاني القرآن ٣/ ٣٠٣.

(٣) في إعراب القرآن ٢/ ٤٦٧.

(٤) في الإغفال ٢/ ٣٩٢-٣٩٣.

(٥) في شرح المفصل ٣/ ١٢٤.

(٦) في شرح الجزولية ٢/ ٥٦٥.

(٧) في المقدمة الجزولية ٦٢-٦٣.

(٨) في التذييل والتكميل ٢/ ١٨٧، ومنهج السالك ٢٠.

وأمَّا أولُ مَن ذكر أنَّ هذا البيتَ مصنُوعٌ فهو المعريُّ (ت ٤٤٩هـ)[١]، ولم يُعلِّل حُكمَه، وشارَكَه في اتِّهام البيت ابنُ هشام الأنصاريُّ (ت ٧٦١هـ) مَعَ تعليلٍ قال فيه[٢]: "وفي النفسِ من هذا البيت شيءٌ؛ لأَنَّا لم نَعرِف له قائلًا ولا نَظيرًا، ولاجتماع الحذفِ في الحرفَين فيه". وأشار إلىٰ أنَّ ابنَ الناظم (ت ٦٨٦هـ)[٣] شكَّ فيه أيضًا عندما نَسَبَ إنشادَه إلىٰ بعض النحويين، ولم يَنسِبه إلىٰ العربِ، في إشارةٍ منه إلىٰ أنه مصنُوعٌ. وذكَرَ المعريُّ أنه بسَبَب أنَّ الشاهدَ بيتٌ مُفرَدٌ لا سابِقَ له ولا لاحِقَ فإنه لا يَثبُتُ تخفيفُ النون فيه؛ لأنها لو شُدِّدت لكان الوزنُ قويمًا فيكون من أول المدِيد، وفي حال التخفيفِ يكُونُ من ثالثِ الرمَل. ويمكِنُ ردُّ ما أشارَ إليه ابنُ هشام من أنَّ البيتَ لا يُعرِفُ قائلُه بأنَّ كثيرًا من الشواهدِ النَّحويَّة والتَّصريفيَّة مجهُولةُ القائل، ويَستَشهِدُ بها النحويُّون غيرَ مُتردِّدين لِثِقَتهم براويها، وأنه ممَّن يُقبَلُ قولُه، ويُؤخَذُ بنقله، وهو طَريقٌ مَهْيعٌ سارَ فيه عددٌ من الأئمَّة، يُضافُ إلىٰ ذلك أنَّ الشاهدَ رواه عددٌ من أئمَّة العربيَّة[٤] ولم يَرتابُوا فيه، أو

(١) في اللامع العزيزي ٢/ ٧٠٠.

(٢) في تخليص الشواهد ١٠٦.

(٣) في شرح الألفية ٣٦.

(٤) كالسيرافي (ت ٣٦٨هـ)، وابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، والزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، وابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)، وابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، والشلوبين (ت ٦٥٤هـ)، وابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، وابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، والأُبَّذي (ت ٦٨٠هـ)، والرضي (ت ٦٨٦هـ)،

يُشكِّكوا في رَوَايته. وأما حكايَتُه عن ابنِ الناظم من نِسبة إنشادِ البيتِ إلىٰ بعضِ النحويين، وأنَّ في هذا إشارةً منه إلىٰ أنَّ الشاهدَ مصنُوعٌ، فلا يُوافقُ عليه؛ لأنَّ مُرادَ ابن الناظم أنَّ بعضَ النحويين رواه، أو ذكَرَه في مُصنَّفِه، ولا يعني أنه من مقُوله، فقولُنا: "أنشَدَ فلانٌ" لا نعني به أن الْمُنشِدَ هو القائلُ، وإنما معناه أنه ذكَرَه ورَوَاه، وعندما تمرُّ بنا عبارةُ: "أنشَدَ سيبويه" ونحوها فلا يَرِدُ علىٰ ذهنِ أحدٍ أن سيبويه هو القائلُ، وغيرُ هذا الفَهْم لا أُراه يَكونُ، والله أعلمُ

والمالقي (ت ٧٠٢هـ)، وأبي حيان (ت ٧٤٥هـ)، والمرادي (ت ٧٤٩هـ)، وسواهم حسبما دللتُ عليه في مُصنَّفاتهم.

الفصل الثاني- الأبياتُ المصنُوعةُ في التصريف:

١٦ - أُمَّهَتِـي خِنْـدِفُ وَاليَـاسُ أَبِـي[١]

يُقال في جمع "أُمٍّ" الوالِدة: "أُمَّهات"، والذي عليه عامةُ علماء التصريف أن الهاء فيه زائدةٌ في الحَشْو زيادةً شاذَّةً غيرَ مطَّردةٍ ولا مقيسةٍ[٢]، ووزنُها: "فُعْلَهَاتٌ"، وهي كذلك في المفرد: "أُمَّهَةٌ"، ووزنُها: "فُعْلَهَةٌ"، وهي ما ورد عليها البيتُ[٣]. ويُقال في الجمع أيضًا: "أُمَّاتٌ"، وجاءت علىٰ الأصل بلفظ الأُم

(١) من الرجز، ونُسِب إلىٰ قُصي بن كلاب جدِّ رسول الله ﷺ في تاريخ الطبري ٢/ ٢٦٧، وديوان الأدب ٤/ ١٧٥، والصحاح (أمه) ٦/ ٢٢٢٥، واللامع العزيزي ١/ ٢٤٣، ٣/ ١١٨٠، واللآلي ٢/ ٩٥٠، وشمس العلوم ١/ ٣٢٣، والروض الأُنُف ١/ ٥٩، وشرح التسهيل ١/ ٩٩، واللسان (سلل) ١١/ ٣٤١، (أمم) ١٢/ ٣٠، (أمه) ١٣/ ٤٧٢، والتذييل والتكميل ٢/ ٤٥-٤٦، وتذكرة النحاة ٦٦٠، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٠٨٥، والخزانة ٧/ ٣٧٩، وشرح شواهد الشافية ٣٠٣، والتاج (هول) ٣١/ ١٧٠، (أمم) ٢٣١، (أمه) ٣٦/ ٣٢٧، ونسبه أبو ذر الخُشَنيُّ في الإملاء المختصر ٣-٤ إلىٰ رُؤبة، وليس في ديوانه.

(٢) تُزاد الهاءُ زيادةً مطَّردةً بعد ألف النُّدبة: "وازيداهْ"، وفي الوقف لبيان الحركة: ﴿هَآؤُمُ اقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ ۝١٩ إِنِّى ظَنَنتُ أَنِّى مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ﴾ (الحاقة: ١٩، ٢٠).

(٣) ينظر: الكتاب ٣/ ٤٠٠، ٤/ ٢٣٦، والمقتضب ١/ ١٩٤، ١٩٨، ٣/ ١٦٩، والأصول ٣/ ٣٣٦، وإعراب القرآن ١/ ٤٤٤، ٢/ ٤٠٤، وأمالي القالي ٢/ ٣٠١، وليس في كلام العرب ١٤٠، ٣٦٧، وإعراب ثلاثين سورة ١٧، وتهذيب اللغة ٦/ ٤٧٥، ١٥/ ٦٣٠، وسر الصناعة ٢/ ٥٦٣-٥٦٤، والمنصف ١/ ٢٦، والصحاح (أمم) ٥/ ١٨٦٣، (أمه)

بلا زيادةٍ، فالهمزةُ في الأمِّ فاءُ الكلمة، والميمُ الأولىٰ عينهُا، والميمُ الثانيةُ لامُها، ووزنُها: "فُعْلٌ" مما عينُه ولامُه من جنسٍ واحدٍ. ويذكرُ اللُّغويون فرقًا بين "الأُمَّهات"، و"الأُمَّات"؛ فالأولُ لِمَن يعقِلُ، وهو ما ورد به أيُ الكتاب كقوله تعالىٰ: ﴿وَأُمَّهَٰتُ نِسَآئِكُمْ﴾ (النساء: ٢٣)، وقوله: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ﴾ (النحل: ٧٨)، والثاني لِمَن لا يعقل كقوله:

لَقَد آلَيتُ أَغدِرُ فِي جَدَاعٍ وَإِنْ مُنِّيتُ أُمَّاتِ الرِّبَاعِ

فكأنَّ الهاء مزيدةٌ للفرق بين مَن يعقل ومَن لا يعقل. والحقُّ أن هذا الحكمَ كثيرٌ وغالبٌ في لسانهم؛ لأنه وَرَدَ عنهم التعاقُبُ بينَهما واستعمالُ إحداهما مكانَ الأُخرىٰ، قال الشاعرُ في "الأُمَّات" للآدميين:

٦/ ٢٢٢٥، وشرح الثمانيني ٢٧٩، واللامع العزيزي ١/ ٢٤٣، ٣/ ١١٨٠، والمحكم ٤/ ٣٦٣، ١٠/ ٥٧٥، والمخصص ١٣/ ١٧١، ورسائل ابن السيد ٢٦٩-٢٧٥، وأبنية الأسماء والأفعال ١٠٤، ٢٤٣، والمفصل ٣٧٧، والكشاف ٢/ ٦٢٤، والمدخل ١٦٨، وشرح الفصيح لابن هشام ١٦٩-١٧٠، والبديع ٢/ ٢/ ٦٥٩، وشرح ابن يعيش ١٠/ ٣-٤، وشرح الملوكي ٢٠١-٢٠٤، والفريد ١/ ٢٣٦، والممتع ١٤٨-١٤٩، وشرح التسهيل ١/ ٩٨-٩٩، وشرح التعريف ٩٥-٩٦، وشرح الشافية ٢/ ٣٨٢-٣٨٣، وشرح الكافية ٢/ ٢/ ٦٩٦، ورصف المباني ٤٦٥، واللسان (أمم) ١٢/ ٣٠، (أمه) ١٣/ ٤٧٢، والكناش ٢/ ٢١٤، والتذييل والتكميل ٢/ ٤٤-٤٦، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٥٤٦، والمساعد ٤/ ٥١، وتمهيد القواعد ١٠/ ٤٩٤٨، والهمع ١/ ٢٣، والخزانة ٧/ ٣٤٩، وشرح شواهد الشافية ٣٠١ -٣٠٣، والتاج (أمم) ٣١/ ٢٣١، (أمه) ٣٦/ ٣٢٧.

لَقَد وَلَدَ الأُخَيطِلَ أُمُّ سَوءٍ مُقَلَّدَةٌ مِنَ الأُمَّاتِ عَارَا

وقال في "الأُمَّهات" للبهائم:

قَـوَّالِ مَعـرُوفٍ وَفَعَّالِـهُ عَقَّـارِ مَثنَـىٰ أُمَّـاتِ الرِّبَـاعْ

وجَمَع الشاعرُ بينَ "الأُمَّهات" و"الأُمَّات" فيمَن يعقلُ فقال:

إِذَا الأُمَّهَاتُ قَبَحنَ الوُجُوهَ فَرَجـتَ الظَّـلَامَ بِأُمَّاتِكَـا

وأجاز ابنُ السرَّاج[1] فيمَن قال: "أُمَّهَةٌ" في المفرد أن تكون الهاءُ أصليةً، ووزنُها: "فُعَّلَةٌ" بمنزلة "أُبَّهَةٌ" للعَظَمة، و"تُرَّهةٌ" للباطل، و"قُبَّرةٌ" للطائر، وهو مذهبُ صاحب العين[2] قبله، وتبعه ابنُ دريد[3]، وابنُ درستويه[4]، والفارابي[5]، والرضيُّ[6]، وجماعةٌ[7]، وأجازه ابنُ سيده[8]، والسمينُ[9]، وقوَّاه ابنُ إياز[10]،

(١) في الأصول ٣/ ٣٣٦، وهو مرويٌّ عنه في سر الصناعة ٢/ ٥٦٤، والمحكم ٤/ ٣٦٣، والتفسير البسيط ٦/ ٤١٣، ورسائل ابن السيد ٢٧٠، وشرح ابن يعيش ١٠/ ٤، وشرح الملوكي ٢٠٣، وشرح التعريف ٩٥، والارتشاف ١/ ٢١٩، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٥٤٧.

(٢) في العين ٨/ ٤٣٣-٤٣٤.

(٣) في جمهرة اللغة ٣/ ١٣٠٨.

(٤) في تصحيح الفصيح ٢٠١-٢٠٧.

(٥) في ديوان الأدب ٤/ ١٧٥.

(٦) في شرح الكافية ٢/ ٢/ ٦٩٧.

(٧) ينظر: الكشف والبيان ١٠/ ١٨٥، والتفسير البسيط ٦/ ٤١٢، وغرائب التفسير ١/ ٦١٥، وجامع القرطبي ٥/ ١٠٧.

(٨) في المحكم ٤/ ٣٦٣.

(٩) في الدر المصون ٣/ ٦٣٩-٦٤٠.

(١٠) في شرح التعريف ٩٧.

ورُوي عن صاحب العين أنه قال: "تأَمَّهتُ أُمًّا"[1]، و"تأَمَّهتُ": "تَفَعَّلتُ" مثلُ: "تَفَوهَّتُ"، و"تَنَبَّهتُ". ولم يرضَ البصريُّون ما رُوي عنه من أصالة الهاء بأن في العين خَللًا واضطرابًا، وتصريفًا فاسدًا[2]، وأنَّ نظيرَ الادِّعاء بأصالة الهاء وإثباتها في "تأَمَّهتُ" ما يُروىٰ عن أبي محمد اليزيدي من قوله[3]: "مَا كُنتِ أُمًّا، وَلَقَد

(١) مرويٌّ عنه في تصحيح الفصيح ٢٠٤، وسر الصناعة ٢/ ٥٦٤، والمقاييس ١/ ٤٤، وشرح الفصيح للمرزوقي ١٢٣، والتفسير البسيط ٦/ ٤١٣، ورسائل ابن السيد ٢٧٠، والمفصل ٣٧٧، وشرح ابن يعيش ١٠/ ٣، وشرح الملوكي ٢٠٣، وشرح التعريف ٩٦، وشرح الشافية ٢/ ٣٨٤، ورصف المباني ٤٦٥، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٥٤٧، والمساعد ٤/ ٥١، وتمهيد القواعد ١٠/ ٤٩٤٨، وشرح شواهد الشافية ٣٠٢، والذي في مطبوعة العين قولُه ٨/ ٤١٩: "وتأمَّمتَ أُمًّا". وقولُه ٨/ ٤٣٣-٤٣٤: "والأمُّ هي الوالِدةُ، والجميعُ الأُمَّهاتُ، ويُقال: تَأَمَّمَ فُلانٌ؛ أي: اتَّخِذ لنفسه أُمًّا. وتفسيرُ الأم في كل معانيها: أُمَّه؛ لأنَّ تأسيسَه من حرفين صحيحين، والهاءُ فيه أصليَّةٌ، ولكنَّ العربَ حَذَفَت تلك الهاءَ إذا أمِنُوا اللبسَ. ويقولُ بعضُهم في تصغير أُمٍّ: أُمَيمةٌ، والصوابُ أُمَيهةٌ، تُردُّ إلىٰ أصل تأسِيسها، ومَن قال: أُمَيمةٌ صغَّرها علىٰ لفظها وهم الذين يقولُون في الجمع: أُمَّات".

(٢) ينظر: سر الصناعة ١٢/ ٥٦٨، ورسائل ابن السيد ٢٧١، والمفصل ٣٧٧، وشرح ابن يعيش ١٠/ ٥، وشرح الملوكي ٢٠٣، والممتع ١٤٩، وشرح التعريف ٩٦.

(٣) مرويٌّ عنه في الغريب المصنف ١/ ١٢٨، وتهذيب اللغة ١٥/ ٦٠٢، والتنبيهات ٢٠١، والاقتضاب ٢/ ١٥٥، وشرح الفصيح لابن هشام ١٠٦، وبلا نسبةٍ في الصحاح (أمم) ٥/ ١٨٦٤، وأفعال السرقسطي ١/ ٨٢، والمخصص ١٣/ ١٧٢، وأفعال ابن القطاع ١/ ٥٢.

أَمِمتِ أُمُومَةً". وما رواه أبو مِسحَل[1]، وابنُ قتيبة[2]، وثعلبٌ[3]، وغيرُهم[4] من قولهم: "أُمٌّ بَيِّنَةُ الأُمُومة" بحذف الهاء، وأنَّ الترجيحَ بينَهما يكونُ للنقل والقياس؛ أما النقلُ فلأنَّ "الأُمومةَ" نَقَلَها اليزيديُّ وأبو مسحل وابنُ قتيبة وثعلبٌ، و"تأَمَّهتُ" حكاها صاحبُ العين، وفيه اضطرابٌ وتصريفٌ فاسدٌ. وأما القياسُ فاعتمادُ زيادةِ الهاء أَوْلىٰ من اعتماد حَذْفها؛ لأنَّ ما زِيدَ أَضعافُ ما حُذِف.

وحكىٰ الفراءُ[5] عن العرب أنهم يقولُون: "هذه أُمٌّ"، و"هذه أُمَّةٌ"، وأنهم يجمَعُونها: "أُمَّات"، و"أُمَّهات"، وإنما يقولُ: "أُمَّهات" الذين يقولُون: "أُمَّةٌ"، ويقولُ: "أُمَّات" مَن يقولُ: "أُمٌّ"، وأن بعضَهم أنشَدَه:

تَقَبَّلتُهَا مِن أُمَّهٍ لَكَ طَالَمَا ... تُنُوزِعَ فِي الأَسوَاقِ مِنهَا

(١) في النوادر ٣٢١.

(٢) في أدب الكاتب ٣٤٣.

(٣) في الفصيح ٢٨٢، وينظر شروحه: تصحيح الفصيح ٢٠١-٢٠٥، وشرح المرزوقي ١٢٢-١٢٣، وإسفار الفصيح ١/ ٥١٣-٥١٤، وشرح ابن الجبان ١٧٢، وشرح ابن هشام ١٠٦-١٠٧، والشرح المنسوب للزمخشري ٢/ ٢٧٩.

(٤) ينظر: المحيط ١٠/ ٤٥٨، والصحاح (أمم) ٥/ ١٨٦٣، والمخصص ١٤/ ٢٢٣، والمحكم ١٠/ ٥٧٦، والاقتضاب ٢/ ١٥٥.

(٥) في لغات القرآن ١٢٨، ورُوي عنه في التذييل والتكميل ٢/ ٤٦، والارتشاف ٢/ ٥٩١، ورُوي مختصرًا في الزاهر ١/ ٢٥٣، وإعراب ثلاثين سورة ١٨.

وهذا النقلُ عن العرب يُبيِّن أن اللُّغَتَين في الجمع والمفرد فصيحتان، وأنهما أصلان قائمان برأسَيْهما، وليست إحداهُما بأصلٍ للأُخرىٰ، ولا يمنَعُ هذا من تقارُض اللُّغَتَين فيَستعمِل أصحابُ لغةٍ مَّا لغةَ غيرهم، وإن كان مَن يقول: "أُمَّهات" يقول: مفردُها "أُمٌّ"، وهذا المسلكُ في قبول كلتا اللُّغتين هو الرأيُ؛ لأنه يُبقي لنا كلتا المادَّتَين الْمُعجمِيَّتَين مَعَ اختلاف ما بينهما كثرةً وشُهرةً، وقد تكونُ تلك اللُّغةُ القليلةُ خَفِيَت عمَّن ردَّها لشيوع اللُّغة الأخرىٰ.

وأمَّا أولُ مَن ذكر أن هذا البيتَ مصنوعٌ فهو أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) فيما يرويه عنه الأصمعيُّ (ت ٢١٦هـ) من رواية المرزوقي (ت ٤٢١هـ) عنهما، قال[1]: "وقد حكىٰ الأصمعيُّ قال: سألتُ أبا عمرٍو عن قول الشاعر:

أُمَّهَتِـــي خِنْـــدِفُ وَاليَـــاسُ أَبـــي

فقال: هذا مصنوعٌ، وليس بحُجةٍ". وروىٰ السيوطيُّ (ت ٩١١هـ)[2] هذه الحكايةَ عن المرزوقي. وقد تبيَّن مِمَّا سقتُه من قبلُ أن هذه اللغةَ الواردةَ في البيت بأصالة الهاء في المفرد لغةٌ أخرىٰ في الأُم، وما كان آتيًا علىٰ لغةٍ من لُغات العرب في نَقْلِ الثقة الثَّبْت فإنه لا يجُوزُ ردُّه لِمُجرَّد عدم العلم بوُرُوده، وأبو عمرٍو جبَلٌ في العلم، ولكن ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ (يوسف: ٧٦)، والرجالُ إنما يُعرفُون بالحق، ولا يُعرَفُ الحقُّ بالرجال، والله أعلمُ.

(١) في شرح الفصيح ١٢٣.

(٢) في المزهر ١/ ١٧٩.

١٧ - قَـد أَقسَـمُوا لَا يَمنَحُونَـكَ نُقْـرَةً حَتَّـىٰ تَمُـدَّ إِلَـيهِمُ كَـفَّ اليَـدَا[١]

و:

١٨ - يَـا رُبَّ سَـارٍ بَـاتَ مَـا تَوَسَّـدَا
إِلَّا ذِرَاعَ العَـنسِ أَو كَـفَّ اليَـدَا[٢]

يُقال في اليدِ الجارحةِ: "يَدٌ"، اسمٌ علىٰ حرفَين محذُوف اللام، وأصلُه "يَدْيٌ" بزنة "فَعْلٌ"، ويَشهَدُ علىٰ أنَّ أصل لامِه ياءٌ تحقيرُهم إياه علىٰ "يُدَيَّة"[٣]، وقولُهم في الفعل منه: "يَدَيتُ"، و"أَيدَيتُ"[٤]، ويُجمَع في القِلَّة علىٰ "أَيْدٍ" مثلُ: "ثَدْيٌ وأَثْدٍ"، و"ظَبيٌ وأَظْبٍ"، و"جَدْيٌ وأَجْدٍ"، ويُجمَع في الكثرة علىٰ "أَيادٍ"، و"يَدِيٌّ"، علىٰ خلافٍ بينَهم في استعمال ذَيْنِ في الجارحة حقيقةً، أو في النِّعْمة

---

(١) من الكامل، ولم ينسبه أحدٌ البتةَ.

(٢) من الرجز، ولم ينسبه أحدٌ البتةَ.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/ ٣٥٨، ٤٥١، ٤٥٤، ٥٩٧، والمقتضب ٣/ ١٥٢، والأصول ٣/ ٧٦، وعمدة الكتاب ٨٥، ٢٥٥، والتكملة ٢٤٩، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٥٩٨-٥٩٩.

(٤) ينظر: العين ٨/ ١٠٢، والكتاب ٤/ ٤٠١، ٤٣١، والغريب المصنف ٣/ ٦٨٥، وغريب الحربي ٢/ ٧٥٤، والمقتضب ١/ ١٥٠، ٢/ ٢٤٢، ٣/ ١٧٠، والفصيح ٢٧٧، ومعاني الزجاج ١/ ١٣١، والجمهرة ١/ ٢٣٤، ٢/ ١٠٦٢، وأفعال ابن القوطية ١٦٢، وتهذيب اللغة ١٤/ ٢٤٠-٢٤٣، والمحيط ٩/ ٣٩٧، والمجمل ٢/ ٩٤١، والمقاييس ٦/ ١٥٢، والصحاح (يدي) ٦/ ٢٥٤٠، وأفعال السرقسطي ٤/ ٢٩٧، والمحكم ٩/ ٣٦٤، ١٠/ ٦٠٦، وأفعال ابن القطاع ٣/ ٣٧٧، واللسان (يدي) ١٥/ ٤٢١، والتاج (يدي) ٤٠/ ٣٤١.

والإحسان مجازًا. وقالوا في التثنية: "يدان". وحكىٰ أبو زيدٍ[1] أنهم قالوا في المفرد أيضًا: "يدا" بزنة "فَعَل"، اسمٌ مقصورٌ مثل "رَحَىٰ"، و"عَصَا"، وأنشد فيه الشاهدَ الأولَ، وثَنَّوا فقالوا: "يَدَيَان"، قال الشاعرُ:

يَـدَيَانِ بَيضَـاوَانِ عِنـدَ مُحَلِّـم قَد تَمنَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضهَدَا

وعلىٰ هذا فـ "يَدَا" المفردةُ مُعرَبةٌ بالحركات الْمُقدَّرة علىٰ الألف في الأحوال الثلاثة كلِّها لكونها اسمًا مقصُورًا، وليست الألفُ فيها للتثنية، وهي في موقع المضاف إليه في الشاهدَين، ونَسَبَ ابنُ الأنباري[2] هذا إلىٰ أصحابه الكوفيين. وهي وإن كانت لغةً مرويةً ومقبُولةً إلَّا أنها لُغةٌ قليلةٌ؛ لأنَّ الفصيحَ ما قدَّمتُه، وهو ما عليه جمهورُ اللغة.

وجاء علىٰ تلك اللُّغة أيضًا قولُ الشاعر:

وَلَـو أَنَّـا عَلَـىٰ حَجَـرٍ ذُبِحنَـا جَرَىٰ الدَّمَيَانِ بِالخَبَرِ اليَقِـينِ

فيمَن جعل "دمٌ" بزنة "فَعَلٌ"، وأصلُه "دَمَيٌ" بالياء، فيُثنَّىٰ علىٰ "دَمَيَان"[3].

---

(١) رواه عنه المعريُّ في اللامع العزيزي ٢/ ٨٥٥، وابنُ سيده في المحكم ٩/ ٣٦٤، وهو عنه في اللسان (يدي) ١٥/ ٤٢١، والتاج (يدي) ٤٠/ ٣٤١.

(٢) في الأضداد ١٨٨، وعنه في الخزانة ٧/ ٤٩٨-٤٩٩.

(٣) اختلف النحويُّون في حركة العين في دمٍ إذا رُدَّ فقيل دمي، فمذهب سيبويه أنها ساكنة لجمعها علىٰ دماء ودمي، ووافقه الفارسي في العضديات والشيرازيات. وذهب المبرد والزجاج وابن السراج والنحاس إلىٰ أنها مفتوحة؛ لأنه يقال: دميت، ولتثنيتها علىٰ دميان، وأجازه الفارسي في الحلبيات. ينظر: كتاب العين ٤/ ٣٢٠، والكتاب ٣/ ٣٥٨، ٤٥١، ٥٩٧، والمقتضب ١/ ٢٣١، ٣/ ١٥٣، ومعاني الزجاج ١/ ١٦٥، والأصول

وكان موقفُ العلماء تُجاه هذه اللغة ذا مَنحَيَين؛ **الأولُ**: هو تأويلُ شواهدها، فيروي صاحبُ الحجة[1] عن الأصمعي أن "كفَّ" الواردةَ في الشاهد الثاني ليست اسمًا، وإنما هي فعلٌ ماضٍ بمعنىٰ "قَبَضَ"، وتكون "اليد" منصوبةً بتعدِّي الفعل إليها[2]، ورواه ابنُ الأنباري[3] عن غير أصحابه الكوفيين. ولم يتوجَّه لي معنىٰ البيت بناءً علىٰ ما قالاه؛ فهو يحكي عن رجلٍ ضاربٍ في الأرض مُبتعِدٍ عن الأهل والولد والوطن، فإذا ما جنَّ الليلُ لم يكن له من شيءٍ يتوسَّدُه إلا ذراع ناقته المعقُولة أو كف يده؛ فالذراعُ منصوبٌ بـ "توسَّدَ"، والكفُّ عطفٌ عليه، وهذا معنًىٰ لا غَبَشَ عليه، ولكن المعنىٰ بحسب ما ذكراه يحتاج إلىٰ تحريرٍ؛

٣/ ٣٢٣-٣٢٤، والانتصار ٢١١، وجمهرة اللغة ٢/ ٦٨٦، وإعراب القرآن ٢/ ٦، وعمدة الكتاب ٢٥٥، ومجالس العلماء ٢٥٠، وشرح السيرافي ٥/ ٢٢أ، وتهذيب اللغة ١٤/ ٢١٧، والعضديات ٢١٥-٢١٨، والشيرازيات ١/ ٣٢٤، والحلبيات ٧، وعلل النحو ٥٥٢، والمنصف ٢/ ١٤٨، والصحاح (دما) ٦/ ٢٣٤٠، وشرح الثمانيني ٤١٦-٤١٧، ورسالة الملائكة ١٥٩-١٦١، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢٢٦-٢٢٨، والإنصاف ٣٠٠-٣٠١، وإيضاح الشواهد ١/ ٣٩٣، ٢/ ٧٩٩، وشرح ابن يعيش ٤/ ١٥١-١٥٣، وشرح الملوكي ٤٠٩، وشرح الرضي ٢/ ١/ ٦٤٥، والارتشاف ٢/ ٦٢١-٦٢٢، والخزانة ٧/ ٤٨٥-٤٨٦

(١) في الحجة المنسوب لابن خالويه ٢٠٥.

(٢) ويبدو أن الأصمعيَّ ميَّالٌ إلىٰ هذا التقدير في عددٍ من الشواهد الشبيهة بهذه المسألة، ينظر: مجالس العلماء ٢٤٩-٢٥٠، وتذكرة النحاة ١٤٢-١٤٣.

(٣) في الأضداد ١٨٩، وعنه في الخزانة ٧/ ٤٩٨-٤٩٩.

ليصحَّ فيه الربطُ بين المعطُوفَين؛ إذ لم يَبِنْ لي المعنىٰ عليه، وأراه تقديرًا مُتكلَّفًا. يُضاف إلىٰ ذلك أن المعريَّ[1] روىٰ الشاهدَ روايةً لا يتَّفقُ مَعَها ذلك التقديرُ المذكورُ، وهي:

يَـا رُبَّ سَـارٍ بَـاتَ مَـا تَوَسَّـدَا
إِلَّا ذِرَاعَ العَنسِ أَو ظَهرَ اليَدَا

وهي روايةٌ لم أقف عليها عند غيره، وهي نصٌّ في صحَّة الاستشهاد به علىٰ المسألة. هذا ما يخصُّ الشاهدَ الثانيَ، وأما الشاهدُ الأولُ فلا يصحُّ فيه ذلك التأويلُ البتةَ؛ لأن الكفَّ منصوبةٌ بتعدِّي الفعل "مَدَّ" إليها، فتكون "اليدا" اسمًا مقصورًا في موضع خفضٍ بإضافة الكف إليها.

ونحا أبو حيان[2] مَنحًىٰ آخَرَ في التأويل، وهو احتمالُ أن تكونَ اليدُ مُثنَّاةً علىٰ لُغة مَن يُلْزِم المثنىٰ الألفَ في الأحوال الثلاثة كلِّها، وحُذِفت نونُه ضرورةً علىٰ حدِّ قول العرب: "بَيضُكِ ثِنْتَا، وبَيْضي مِئَتَا". وتعقَّبه ناظرُ الجيش[3] بأن المعنىٰ علىٰ ما قال يكون "وكَفَّيْ اليدا"، وأنه يبعُدُ أن يكونَ هذا مُرادَ الشاعر؛ لأنَّ الْمُتوسِّدَ لا يتوسَّدُ كفَّين، وإنما يتوسَّدُ كفًّا واحدةً، ففيما ذكره تكلُّفٌ من جهة اللفظ، وبُعْدٌ من جهة المعنىٰ. كما ذكر الدمامينيُّ[4] هذا الوجهَ، وحَكَمَ عليه

(١) في رسالة الملائكة ١٦٥.

(٢) في التذييل والتكميل ١/ ١٦٧-١٦٨.

(٣) في تمهيد القواعد ١/ ٢٦٨.

(٤) في تعليق الفرائد ١/ ١٤٩.

بالتعسُّف. **الثاني**: وَصْمُ البيت بالصنعة والوَضْع، وأولُ مَن شكَّك في الشاهدَين هو المعريُّ (ت ٤٤٩ه)[1]، وإن كان أشار إلىٰ أنه يُمكِنُ أنْ يجِيءَ في الشيء لُغَتان: "فَعْلٌ"، و"فَعَلٌ"، والعجبُ منه أنه يُجوِّز هنا أن يكونَ الشاهدُ مصنُوعًا، وفي مصنَّفٍ آخرَ[2] يرويه لُغةً عن أبي زيد، ويذكُرُ استشهادَه عليها بالبيت؛ فكيف يسُوغُ وصفُ شاهدٍ جاء علىٰ لُغةٍ مسمُوعةٍ من لُغاتِ العرب بأنه مصنُوعٌ ولا سيَّما وقد رواه الثقةُ؟! فاللغةُ إذا كانت ثابتةً مسمُوعةً منقُولةً عن العَدْل الثَّبْت عنهم فماذا يُغني عمَّن وَصَفَ شاهدًا عليها بأنه مصنُوعٌ؟ كيفَ، والذين رَوَوا هذه اللغةَ عن العرب كثيرٌ[3]، يُضافُ إلىٰ ذلك أنَّ وَصْفَه بالصنعة غيرُ مُعلَّلٍ ولا

---

(١) في رسالة الملائكة ١٦٤-١٦٥.

(٢) في اللامع العزيزي ٢/ ٨٥٥.

(٣) ينظر في **الشاهد الأول**: جمهرة اللغة ٣/ ١٣٠٧، واللامع العزيزي ٢/ ٨٥٥، ورسالة الملائكة ١٦٤، والمخصص٣/ ١٣٩، والمحكم ٩/ ٣٦٤، واللسان (يدي) ١٥/ ٤٢١، والتاج (يدي) ٤٠/ ٣٤١، وينظر في **الشاهد الثاني**: جمهرة اللغة ٣/ ١٣٠٧، والأضداد لابن الأنباري ١٨٨، وشرح السيرافي ٥/ ٢٢ب، وتهذيب اللغة ١٤/ ٢٣٨، والحجة المنسوب لابن خالويه ٢٠٤، والصحاح (دما) ٦/ ٢٥٤٠، ورسالة الملائكة ١٦٥، والمحكم ٩/ ٣٦٤، والتفسير البسيط ٦/ ٤٥٨، ومعجم البلدان ١/ ٨١، وشرح ابن يعيش ٤/ ١٥٢، وشرح التسهيل ١/ ٤٦، وشواهد التوضيح ٩، وشرح الرضي ٢/ ١/ ٦٤٧، واللسان (أبي) ١٤/ ١٠، (يدي) ١٥/ ٤٢١، والتذييل والتكميل ١/ ١٦٧، والجنىٰ الداني ٣٥٦، والدر المصون ١/ ٤٥٢، وتمهيد القواعد ١/ ٢٦٧، والهمع ١/ ١٢٩، والخزانة ٧/ ٤٧٧، ٤٩٨، ١١/ ١٩٩، والتاج (يدي) ٤٠/ ٣٤١.

مُسبَّبٍ، بل هو حكمٌ مُطلَقٌ انطباعيٌّ لا يُعْوِزُ أحدًا أنْ يرميَ به أيَّ شاهدٍ لا يُلائِم مذهبَه طالما أنه جاء علىٰ غير ما عَهِدَ وعَرَفَ، وفي هذا من الخَلَل ما لا يخفىٰ.

ولعل الذي أوحىٰ للمعريِّ بهذا التشكِيك هو السيرافيُّ (ت ٣٦٨ه) حين قال[1]: "ولو قال قائلٌ: إنَّ يَدَا فَعَلٌ، وإنَّ أَيْدِي أَفعُلٌ كما قالوا: زَمَنٌ وأَزمُنٌ لم يكن ذلك بالبعيد عِنْدي إذا صحَّ ما رُوي ممَّا أنشَدَه بعضُ أهل اللُّغة: يَا رُبَّ سَارٍ سَارَ مَا تَوَسَّدَا ...". فتعليقُ الحكم علىٰ صحَّة رواية البيت تَشِيَ بأنه في شكٍّ منه، وهو مدفُوعٌ بما قلتُ، والله أعلمُ.

(١) في شرح الكتاب ٥/ ٢٢ب.

١٩ - قَـامَ بِهَـا يُنشِـدُ كُـلَّ مُنشِـدِ

وَايتَصَـلَتْ بِمِثـلِ ضَـوءِ الفَرقَـدِ[١]

إذا أُريد بناءُ "اِفتَعَلَ" مما فاؤُه واوٌ فإن واوه تُقلَب تاءً، وتُدغَم في تاء "اِفتَعَلَ"، وذلك نحو: "اتِّصَلَ"، وأصلُها "اِوتَصَلَ" من الوَصْل، ومثلُها "اتَّزَنَ"، و"اتَّعَدَ"، و"اتَّسَعَ"، و"اتَّصَفَ"[٢]، وهذا الإبدالُ قياسيٌّ مُطَّردٌ، وذكر ابنُ جني[٣] أنَّ العِلَّةَ في قَلبِ الواوِ تاءً أنهم لو لم يَقلبُوها تاءً لوَجَبَ أن يَقلبُوها ياءً لانكسار ما قبلَها فيقُولُوا: "اِيتَزَنَ"، و"اِيتَعَدَ"، وواوًا لانضمام ما قبلَها فيقُولُوا: "مُوتَزِن"،

(١) من الرجز، ولم ينسبه أحدٌ البتةَ.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/ ٣٣٤، ٣٣٨-٣٣٩، ونوادر أبي زيد ١٤٥، والمقتضب ١/ ٢٢٨-٢٣٠، والكامل ١/ ٢٢٨-٢٢٩، والأصول ٣/ ٢٦٨-٢٦٩، والانتصار ٢٦٣-٢٦٤، وشرح السيرافي ٦/ ٣١١أ، والتكملة ٢٤٤، والخصائص ٢/ ١٤، وسر الصناعة ١/ ١٤٧-١٤٨، والمنصف ١/ ٢٠٥-٢٠٦، ٢٢٢، ٢٢٨، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٨٤٨-٨٥٠، وشرح الثمانيني ٣٥٣-٣٥٤، والمفتاح ٧١، والمقتصد في شرح التكملة ٣/ ١٣٢٥، والبديع ٢/ ٢/ ٥١٤، وشرح ابن يعيش ١٠/ ٣٦-٣٧، وشرح الملوكي ٢٩٢-٢٩٥، والممتع ٢٥٠، والمقرب ٢/ ١٧٢، وإيجاز التعريف ١٧٧-١٨٠، وشرح الكافية الشافية ٤/ ٢١٥٤، وشرح التعريف ٢١٢-٢١٣، وشرح ابن الناظم ٣٤٨، وشرح الشافية ٣/ ٨٠-٨٣، ٢١٩، والكناش ٢/ ٢٣٣، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٦١٨، وأوضح المسالك ٤/ ٣٩٦، والمساعد ٤/ ١٧٩، وشرح ابن عقيل ٤/ ٢٤٢، وتمهيد القواعد ١٠/ ٥١٨٣، والمقاصد الشافية ٩/ ٣٦٥-٣٧٣.

(٣) في سر الصناعة ١/ ١٤٧-١٤٨.

"مُوتَعِد"، وألفًا لانفتاح ما قبلَها فيقُولُوا: "يَاتَزِنُ"، و"يَاتَعِدُ". فلو لم يقلبُوها تاءً لكانُوا مُضطرِّين إلىٰ القَلبِ مرةً ياءً، ومرةً واوًا، ومرةً ألفًا، فقَلَبُوها حرفًا جَلْدًا تتغيَّرُ أحوالُ ما قبلَه وهو باقٍ علىٰ حاله، وكانت التاءُ قريبةَ المخرَج من الواو؛ لأنَّها من أُصُول الثنايا، والواوُ من الشفَة فأبدَلُوها تاءً وأدغَمُوها في لفظِ ما بعدَها وهو التاءُ[1]، وعزا ابنُ جني هذه اللُّغةَ إلىٰ الحجازيين، وبها نزل القرآنُ، قال تعالىٰ: ﴿وَٱلۡقَمَرِ إِذَا ٱتَّسَقَ﴾ (الانشقاق: ١٨)، وسمَّاها ابنُ مالك[2] اللغةَ الفُصْحىٰ، ونسبها الثمانينيُّ[3] إلىٰ بني تميمٍ، وهي اللغةُ المشهورةُ.

وهاهنا لغةٌ أخرىٰ لقبيلٍ من العرب[4] وهي قلبُ التاء الأولىٰ الواقعةِ بعد الكسرة ياءً فيُقال: "اِيتَصَلَ"، و"اِيتَزَنَ"، و"اِيتَعَدَ" كراهةً منهم للتشديد، وطلبًا

(١) وهو التعليلُ في عموم المصادر المذكورة من قبلُ، وهو مستفادٌ من كلام إمام الصنعة في الكتاب ٤/ ٣٣٤.

(٢) في التسهيل ٣١٢.

(٣) في شرح التصريف ٣٥٣-٣٥٤.

(٤) نُسِبت هذه اللغةُ إلىٰ أهل الحجاز في تصريف المازني ١/ ٢٢٨، والمقتضب ١/ ٢٢٨، ٢٣٠، والكامل ١/ ٢٢٨، والمنصف ١/ ٢٠٥، وشرح الثمانيني ٣٥٣-٣٥٤، ونُسِبت إلىٰ بعض أهل الحجاز في التبصرة والتذكرة ٢/ ٨٥٠، وشرح ابن يعيش ١٠/ ٣٧، وشرح ابن الناظم ٣٤٩، وشرح الشافية ٣/ ٨٣، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٦١٨، وتمهيد القواعد ١٠/ ٥١٨٧، وأشار ابنُ عقيل في المساعد ٤/ ١٨٠ إلىٰ هذا التردُّد، وعزاها سيبويه ٤/ ٣٣٤، وابنُ السراج في الأصول ٣/ ٢٦٨، وابنُ جني في سر الصناعة

للتخفيف، ومثلُها البيتُ الشاهدُ[1]، وسمعه الفراءُ[2]، وعزا إنشادَه إلىٰ بعضِ بني سُلَيم.

وأمَّا أوَّلُ مَن نقل أنَّ البيتَ مصنوعٌ فهو أبو حيان (ت ٧٤٥هـ) فيما يرويه عنه ابنُ الطيِّب الفاسي (ت ١١٧٠هـ) ونقله عنه تلميذُه الزَّبيديُّ (ت ١٢٠٥هـ) فقال[3]: "قال شيخُنا: وَقَعَ في مُصنَّفات الصرف أنه يقالُ: ايتَصَلَ، بإبدال التاء الأولىٰ ياءً، واستدلُّوا ببيتٍ قد يُقالُ إنه مصنُوعٌ، قال الشيخُ أبو حيان[4]: وهذا عندي ليس كما ذهَبُوا إليه، بل الياءُ الْمُنقلِبةُ عن الواو الْمُنقلِبةِ عنها التاءُ علىٰ أقلِّ اللُّغَتَين في اتَّعد، وأطال في توجيهه، انتهىٰ.

١/ ١٤٨، وابنُ يعيش في شرح الملوكي ٢٩٥، وابنُ إياز في شرح التعريف ٢١٣ إلىٰ ناسٍ من العرب.

(١) ينظر: شرح السيرافي ٦/ ٣١١أ، وسر الصناعة ٢/ ٧٦٤، والمحكم ٨/ ٣٧٤، والمفصل ٣٨٣، والبديع ٢/ ٢/ ٥١٤، وشرح ابن يعيش ١٠/ ٢٦، وشرح الملوكي ٢٤٨، وضرائر الشعر ٢٢٨، والممتع ٢٥٠، والمقرب ٢/ ١٧٢، واللسان (وصل) ١١/ ٧٢٦، والكناش ٢/ ٢٣٣، والارتشاف ٥/ ٢٤٣٩، وتمهيد القواعد ١٠/ ٥٢٣٤، والتاج (وصل) ٣١/ ٧٩.

(٢) في لغات القرآن ١٥٤.

(٣) في التاج (وصل) ٣١/ ٧٩.

(٤) لم أقف عليه في شيءٍ ممَّا طُبع من آثاره.

قلتُ [أي: الزبيدي]: والبيتُ الذي أشار إليه هو ما أنشَدَه ابنُ جني: قَامَ بِهَا يُنشِدُ كُلَّ مُنشِدِ ... قال: إنما أراد اتَّصَلَت فأبدَلَ من التاء الأُولىٰ ياءً كراهةً للتشديد".

والبيتُ الشاهدُ جاء علىٰ لغةٍ قليلةٍ لقبيلٍ من العرب، وليس من سببٍ وجيهٍ لِوَصْم البيت بالوَضْع ولا سيَّما مَعَ تصريح الفراء بأنه سَمِعه من إنشاد بعض بني سُلَيم، فهذا قاطعٌ بأن البيتَ حقٌّ؛ للثقة التامَّة في ناقله، وهو من بعدُ وجهٌ آخرُ مقبُولٌ فيما جاء علىٰ الافتعال مما فاؤُه واوٌ، وإنْ كان جاء علىٰ أقلِّ اللُّغَتَين كما ذكر أبو حيان، والله أعلمُ.

٢٠ - تَهــزَأُ مِنِّــي أُخــتُ آلِ طَيسَــلَهْ

قَالَـت: أَرَاهُ دَالِفًـا قَـد دُنْـيَ لَـهْ[١]

ما كان علىٰ وزن "فَعُل"، و"فَعِل" اسمًا أو فعلًا فإنه يجُوزُ تخفيفُ عَينِه بتَسكِينِها فيُقال: "رَضْيَ" في رَضِيَ، و"شَقْيَ" في شَقِيَ، وعَزا سيبويه[٢] هذه اللُّغةَ إلىٰ بكرِ بن وائل، وأُناسٍ كثيرٍ من بني تميمٍ، وأنهم يقُولُون في كَرُمَ : "كَرْمَ"، وفي عَلِمَ: "عَلْمَ"، وأنهم إنما حمَلَهُم علىٰ هذا أنَّهُم كَرِهُوا أن يرفَعُوا ألسِنَتَهم عن المفتُوح إلىٰ المكسُور، والمفتُوحُ أخَفُّ عليهم، فكرِهُوا أن ينتَقِلُوا من الأخَفِّ إلىٰ الأثقَلِ، وكرِهُوا في "عُصِرَ" الكسرةَ بعدَ الضمَّةِ، كما يكرَهُون الواوَ مَعَ الياء في مواضِعَ، فكرِهُوا أن يُحوِّلُوا ألسنَتَهم إلىٰ الاستِثقال. وهي مثلُ قولهم: "لَقَضْوَ الرجلُ"، فأبقَوُا الواوَ، ولم يرُدُّوا اللامَ التي هي ياءٌ من "قَضَيتُ"؛ لأنَّ الضمةَ وإن كانت محذُوفةً من اللفظ مُرادةٌ في المعنىٰ[٣].

---

(١) من الرجز، وسيأتي حديثٌ عن نسبتهما بعدُ.

(٢) في الكتاب ٤/ ١١٣-١١٤.

(٣) وينظر: الكتاب ٣/ ٣٨٧، ٤/ ٣٨٦، والأصول ٢/ ٩٣، ٣/ ٢٥٧، والانتصار ٢٦٥، ومجالس العلماء ٤٦، والتعليقة للفارسي ٣/ ٥١، ٥/ ٥٩، والحجة للقراء ٢/ ٨٢، ١٠٦، ٢٦٨-٢٦٩، ٤٦١، ٤/ ٣٣٩، ٣٩٤، ٤٣١، ٥/ ٣٦٢، والمنصف ١/ ٢١، وشرح الثمانيني ٤٥٧، واللباب ٢/ ٣٩٤، وشرح ابن يعيش ٧/ ١٢٩، وإنباه الرواة ١/ ٢٩٠-٢٩١، والممتع ٣٣٣، ٣٣٥، وشرح التعريف ١٥٠، وشرح الشافية ١/ ٧٦، ٢/ ١٢٦،

وتسكينُ عين المضمُوم والمكسُور شائعٌ في كلام العرب نثرًا وشعرًا، من مثل قولهم: "لم يُحرَم مَن فُصْدَ له"[1]، وقراءةُ أبي السمَّال العَدَوي قولَه تعالىٰ: ﴿وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾ (النساء: ٦٩): (**وحسن**) بسكون السين[2]، و﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ﴾ (النساء: ٨٣): (**لَعْلَمه**) بسكون اللام[3]، و﴿وَلُعِنُواْ بِمَا﴾ (المائدة: ٦٤): (**لُعْنُوا**) بسكون العين[4]. وقول الشاعر:

فَإِنْ أَهْجُهُ يَضجَرْ كَمَا ضَجْرَ بَازِلٌ مِنَ الأُدمِ دَبْرَت صَفحَتَاهُ وَغَارِبُهْ

أي: ضَجِرَ، ودَبِرَ، وقول الراجز:

لَو عُصْرَ مِنهُ البَانُ وَالْمِسكُ انعَصَرْ

أي: عُصِرَ، وغيرُهما كثيرٌ. ومثلُ هذا البيتُ الشاهدُ إذ أصلُه "دُنِيَ" فخُفِّف بإسكان ثانيه المكسور[5]، قال ابنُ سيده[1]: "وهو من الواو، من دَنَوتُ، ولكنَّ

وتوضيح المقاصد ٣/ ١٥٩٠، وشرح ابن عقيل ٤/ ٢٢٤، وتمهيد القواعد ١٠/ ٥٠٧٢، والمقاصد الشافية ٨/ ٢٧٥، ٩/ ١٧٤.

(١) ينظر: الأمثال لِمُؤرِّج السدوسي ٥٠، وفي حواشيه فضلُ تخريجٍ.

(٢) ينظر: إعراب القرآن ١/ ٤٦٩، والكشاف ١/ ٥٣١، والمحرر الوجيز ٢/ ٧٦، والتبيان ١/ ٣٧١، والبحر المحيط ٣/ ٧٠١، والدر المصون ٤/ ٢٥.

(٣) ينظر: الكشاف ١/ ٥٤١، والمحرر الوجيز ٢/ ٨٤، والبحر المحيط ٣/ ٧٢٩، والدر المصون ٤/ ٥٢.

(٤) ينظر: الكشاف ١/ ٦٥٦، والمحرر الوجيز ٢/ ٢١٢، ٢١٥، والبحر المحيط ٤/ ٣١٤، والدر المصون ٤/ ٣٣٠، ٣٤٢.

(٥) ينظر: المنصف ٢/ ١٢٤-١٢٥، والتمام ١٠٤، ٢٢٣، ومعجم ما استعجم ٢/ ٦٧٩، ٣/ ٧٥٦، والتكملة والذيل والصلة ٥/ ٥٤١، والممتع ٣٣٦، والمساعد ٤/ ١٤١،

الواوَ قُلِبت ياءً من دُنِيَ لانكِسار ما قبلَها، ثم أُسكِنَت النونُ، فكان يجبُ إذ زالَتِ الكسرةُ أنْ تعُودَ الواوُ، إلَّا أنه لَمَّا كان إسكانُ النون إنَّما هو للتخفيف كانت الكسرةُ الْمَنويَّةُ في حُكْم الْمَلفُوظ به".

ومعنىٰ هذا أن ما حَدَثَ في هذه الكلمة من التخفيف بإسكان ثانيها المكسور جارٍ وفق القياس في مثله.

وأولُ من أشار إلىٰ أن هذا البيت مُولَّدٌ هو ابنُ سيده (ت ٤٥٨هـ) فيما رواه عن الأصمعي (ت ٢١٦هـ) من قوله[٢]: "وكان الأصمعيُّ يقول في هذا الشعر الذي فيه هذا البيتُ: هذا الرجَزُ ليس بعتِيقٍ؛ كأنه من رَجَزِ خلفٍ الأحمرِ، أو غيرِهِ من الْمُولَّدين". فابنُ سيده ينقُلُ عن الأصمعي طعنَه في البيت، وأنه ينحلُه خلفًا الأحمرَ، أو غيرَه من الْمُولَّدين، ولكن يُشكِلُ علىٰ هذا أنَّ الأصمعيَّ نفسَه نَسَبَ البيتَ الشاهدَ في اختياراته[٣] إلىٰ صُحَير بن عُمَير في أُرجُوزةٍ عِدَّةُ أبياتها ثلاثةٌ وأربعون بيتًا، ويروي القالي[٤] بسنده الْمُتَّصل عن ابن دُرَيد عن أبي حاتم عن

وتمهيد القواعد ١٠/ ٥٠٩٥، والمقاصد الشافية ٩/ ١١٢، وبحوث ومقالات في اللغة ٦٢-٦٤، والمدخل إلىٰ علم اللغة ٢٩٣-٢٩٥.

(١) في المحكم ٩/ ٤٣٣، وهو عنه في اللسان (دنا) ١٤/ ٢٧٤-٢٧٥، والتاج (دنو) ٣٨/ ٧٣.

(٢) في السابق جميعه.

(٣) في الأصمعيات ٢٣٤-٢٣٥.

(٤) في أماليه ٢/ ٢٨٤.

الأصمعيِّ أن خلَفًا الأحمرَ أنشده إياها لأعرابيٍّ لم يُسمِّه. وأتىٰ الصغانيُّ[1] وسمَّاه صُخَير بن عُمَير. ونقل ياقوتٌ[2] عن المبرد في كتاب الروضة روايةً عن عبد الصمد بن الْمُعذَّل مفادُها أن الأُرجُوزةَ منسوبةٌ إلىٰ الأصمعيِّ نفسِه، ومعزُوَّةٌ إليه، ولم يدفَع المبردُ هذه النِّسبةَ، ولم يردَّها، ويمكنُ أن يُفهَم منه أنها صحَّت عندَه. وعند التملِّي في تلك الرواية أرىٰ أنها لا تعدو أنْ تكونَ شائعةً تُقال، وحديثًا يُروىٰ عن عَزْوِ تلك الأُرجُوزة إلىٰ الأصمعي، ولم يصل الأمرُ إلىٰ مسألة اليقين إلَّا ما كان فيما نَقَلَه أبو عُبيد البكريُّ[3] عن النَّجِيرَمي أنه قال: "هذا الرجزُ للأصمعيِّ".

ومهما يكن من أمرٍ فالأقوالُ متضاربةٌ في نسبة تلك الأُرجُوزة، والذي يعنينا أنَّ نسبتَها إلىٰ أعرابيٍّ مُعيَّنٍ كافٍ في الاطمئنان إليها، وقَبُول شواهدها، فإن كان مجهولًا فتكفي روايةُ الثقة لها في الاطمئنان إليها، ولا سيَّما أنَّ فيها عددًا من شواهد العربية، وأما المسألةُ التصريفية التي جاء لها الشاهدُ وهي التخفيفُ بالتسكين فهي طريقٌ مهيعٌ مقيسٌ، واردٌ في كلام قبائلَ من العرب، والله أعلمُ.

---

(١) في التكملة والذيل والصلة ٥/ ٤٢٣، وهو عنه في التاج (بلط) ١٩/ ١٦٩، وساقه الصغانيُّ في التكملة ٥/ ٥٤١ ولم يُسمِّه، ونصَّ في العباب (باب الطاء) ٢٦-٢٧ علىٰ أنه يقال له صخر أو صُخَير بن عُمَير، ونسبه القيسيُّ في إيضاح الشواهد ٢/ ٧١٢-٧١٣ لصخر بن عُمَير التميمي، وبهذه النسبة أُنشِدت له أبيات من الأرجوزة في مواضع من اللسان ٢/ ١٩١، ١١/ ٩٢، ٥١٥، ٥٦٠، ٦٢٣، ٦٧٧، والتاج ٥/ ٣٥٩، ٢٨/ ٢١٠، ٢١٢، ٣٠/ ١٤٩، ٣١/ ٣٢، ٥١.

(٢) في معجم الأدباء ٢/ ٨٠٥.

(٣) في اللآلي ٢/ ٩٣٠.

٢١ - فَرُمنَـا القِصَـاصَ وَكَـانَ ـصُ فَرضًا وَحَتمًا عَلَىٰ المُسلِمِينَا[1]

أشار العلماءُ إلىٰ مسألة التقاء الساكِنَين إشاراتٍ متعددةً، في مواضعه، وأحكامه، وطرائق التخلُّص منه، وما يُقبَل منه وما يُردُّ. وجعلُوا لالتقائهما المقبُول حدًّا، وهو في موضعَين: **الأول**: أن يكونَ الحرفُ الأولُ حرفَ مدٍّ أو لِينٍ والثاني يكون مُدغَمًا، سواء كان حرفُ المد ألفًا مثل: "دَابَّةٌ"، أم واوًا مثل: "تُمُودَّ الثَّوبُ"، أم ياءً كما في تحقير "أَصَمُّ" علىٰ "أُصَيمٌّ". ويُعلِّلون هذا بأن حرفَ المد وإن كان ساكنًا فهو في حكم الْمُتحرِّك؛ لأنَّ ما فيه من المد قام مَقامَ الحركة، والساكنُ إذا كان مُدغَمًا يجري مَجرىٰ المتحرك؛ لأنَّ اللسانَ يَرتفعُ بهما دَفعةً واحدةً[2]. فإذا لم يكن الثاني مُدغَمًا فجمهورُ البصريين علىٰ أنه لا يجوزُ الجمعُ

(١) من الوافر، ولم ينسبه أحدٌ البتةَ.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/ ٤٣٧-٤٣٨، ومعاني الأخفش ١/ ٢٨، والمقتضب ١/ ٢٩٨، والأصول ٣/ ٤١٠، وإعراب القرآن ٢/ ١١١، والتكملة للفارسي ٢٧٤-٢٧٥، والحجة للقراء ٢/ ٣٩٦، وإعراب القراءات السبع ١/ ٥٥، وسر الصناعة ١/ ١٧-١٨، والخصائص ٣/ ١٢٦، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٩٣٦، ورسالة الملائكة ٢٧٢، والإعراب للواحدي ١٦٩، والمقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ١١٢٩، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٨-٥٩، وشرح ابن يعيش ٩/ ١٢٢، ١٠/ ١٢١، والممتع ٤١٤، وشرح الشافية ٢/ ٢٤٦-٢٤٩، والكناش ٢/ ٣٠٨، والمساعد ٤/ ٢٦٥.

بين الساكِنَين فيه، وأجازه الكوفيُّون[1]، ووافقهم يونُسُ فأجاز دُخُولَ نون التوكيدِ الخفيفةِ في نحو: "اضرِبَانْ زيدًا"، و"اضرِبنَانْ زيدًا"، وسيبويه[2] يُنكِرُ هذا من قولِ يُونُسَ. وعلىٰ نحوِ ما أجازه يونُسُ من الجمع بين ساكِنَين علىٰ غير حدِّه جاءت عددٌ من القراءات الْمُتواترة والشاذَّة[3]، وخرَّجها الجمهورُ. **الثاني** أن يكونَ في حال الوَقف، وهو أمرٌ مشهورٌ واقعٌ كثيرًا شعرًا ونثرًا.

وأمَّا الجمعُ بين الساكِنَين في حَشْو البيت الشعريِّ فأجازه الخليلُ -فيما يذكره الأخفشُ[4]- في عَرُوض البحر الْمُتقارِب فتصبح تفعليتُه "فَعُوْلْ" بسكون

(١) هي من مسائل الخلاف بين الفريقين، ينظر: الإنصاف ٥٢٢-٥٣٤، وائتلاف النصرة ١٣١-١٣٢.

(٢) في الكتاب ٣/ ٥٢٧.

(٣) ينظر في هذا بحث د. عبد اللطيف الخطيب: "التقاء الساكنين بين القاعدة والنص"، الحولية الحادية والعشرون من مجلة حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، وبحث د. أشرف أحمد حافظ: "ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين بين القراءات القرآنية والتفكير اللغوي"، الحولية الثالثة والعشرون من المجلة نفسها، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، وبحث د. سيد أحمد دراز: "التقاء الساكنين الصحيحين من كلمة وكلمتين أثناء الوصل في القراءات المتواترة بين القراء واللغويين"، مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، العدد ٢٩، الجزء ٤، ٢٠١٠م، وبحث د. عبد الرحمن بن محمود الشنقيطي: "التقاء الساكنين بين القراء والنحويين"، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد الثاني عشر، ١٤٣٢هـ، وغيرها.

(٤) في العروض ١٦٤-١٦٥ (طبعة عبد الدايم)، ٥٨ (طبعة البحراوي).

اللام[1]، وعلَّله بأن الْمُتقارب كَثُرت أجزاؤُه، وأنه شِعرٌ توهَّموا فيه الخِفَّةَ، وأرادُوا فيه سُرعةَ الكلام، ويروي الأخفشُ عن بعضهم أنه لم يُجِز "فَعُوْلْ" في عَرُوضه؛ لِئلَّا يجتمِعَ حرفان ساكِنان في الشعر، ويُحدِّث عن بعضَ مَن يثقُ به أنه سأل الخليلَ عن جوازه فأجابه بالنفي، ثم أنشَدَ عليه البيتَ الشاهدَ[2]. وخَتَمَ الأخفشُ (ت ٢١٥هـ) بقوله: "فلو كان هذا وَضَعَه -كما يزعُمُون- لم يَحتَجَّ به".

ويُستفاد من مجموع ما نقلتُه عن الأخفش أمران: أولُهما أنَّ الخليلَ يذكر أن الجمعَ بين الساكِنَين واردٌ عن العرب في عَرُوض الْمُتقارِب، وجائزٌ فيه وحدَه لا يتعدَّاه إلىٰ غيره[3]. وثانيهما أنَّ ثَمَّة اتِّهامًا للبيت الشاهد بأنه من وَضْعِ الخليل، والأخفشُ يدفعُ هذه التُّهمة بأنه لو كان مِن وَضْعِه لَمَا احتَجَّ به علىٰ وُرُوده عنهم، أو لَمَا احتُجَّ به.

(١) ودخله علةُ القصر، وهي حذفُ ساكن السبب الخفيف وتسكينُ ما قبله.

(٢) وذكره أبو الحسن العَرُوضيُّ في الجامع ١٩٧ من رواية الأخفش عن الخليل، وأشار الزمخشريُّ في القسطاس ١٢٥-١٢٦، والسكاكيُّ في مفتاح العلوم ٨٥٨ إلىٰ إجازة الخليل إياه.

(٣) وذُكِرَ في الجامع ١٧٠، ٢٠٨، والبارع ٨٦، ٢٠٥-٢٠٦، والقسطاس ١٢٥-١٢٦، وشرح التكملة للعكبري ٦٣٦، وشفاء الغليل ١٠٢، ١٨٠، والخزانة ١١/ ٢٢٣ أنه واردٌ في عَرُوض المتقارب، وتنظر النقولات القادمة بعدُ.

ويُوافقُ المبردُ[1] الخليلَ في وُرُود ذلك عن العرب، وجوازه في ذلك الموضع وحدَه، وأنشَدَ البيتَ، وذكر أنه لو قال: "وَكَانَ القِصَاصُ"[2] كان أجوَدَ وأحسَنَ، ولكنهم قد أجازُوا هذا في هذه العَرُوض، وأنه لا نظيرَ له في غيرها من الأعاريض[3]. ويُجيز الزجَّاجُ[4] ذلك فيه أيضًا، ويروي إجازتَه عن الخليل دون أنْ يُنشِد البيتَ، ويذكُر أنَّ كثيرًا من العَرُوضيين لم يُجيزُوه. ويذكر ابنُ السرَّاج[5] نحوًا من هذا وأنشَدَ البيتَ.

ومعنىٰ هذا أنَّ العَرُوضيين مُنقسِمُون في إجازته بين مُجيزٍ ومانعٍ. وينقُلُ المعريُّ[6] عن الزجَّاج أنه أنكَرَ البيتَ، وأظهَرَ التضعيفَ وأنشَدَ: "وكان التَّقَاصُصُ".

---

(١) في الكامل ١/ ٣٩.

(٢) بأنْ يَجعل عَرُوضَه محذوفةَ السبب الخفيف علىٰ "فَعُوْ".

(٣) ورَوَىٰ بعضَ هذا عن المبرد ابنُ السِّيد في شرح الفصيح فيما يرويه السيوطيُّ في المزهر ٢/ ١٠٧، وابنُ هشام اللخمي في شرح الفصيح ١٨٠، وحكىٰ الدمامينيُّ في العيون الغامزة ١٢٩ عن المبرد إجازة القصر في عروض المتقارب، وهو مسبوقٌ بالخليل والأخفش كما ترىٰ.

(٤) في العروض ١٧٣.

(٥) في العروض المنسوب إليه ٤٣٩.

(٦) في اللامع العزيزي ١/ ٥١٤.

وروىٰ ابنُ عبد ربِّه[١] البيتَ ولم يُعقِّب عليه بشيءٍ. ووافق الجوهريُّ[٢] الخليلَ في ذلك أيضًا، وأنشد البيتَ، وذكر أنه محمُولٌ علىٰ أنه نَوَىٰ الوقفَ علىٰ الجُزء فَقَصَرَه، وإلَّا فالجمعُ بين ساكِنين حَشوًا لم يُسمَع. ورواه ابنُ رشيقٍ[٣] عن الجوهري، وصرَّح المعريُّ (ت ٤٤٩هـ)[٤] تصريحًا بأن البيتَ مصنوعٌ.

وذكر المعريُّ أيضًا[٥] أن الكلمةَ إذا اجتمع فيها ساكِنان يتَوسَّطانِها لم يمكِنْ أنْ تُنظَمَ في حَشْو البيتِ العربي إلَّا في موضعٍ واحدٍ، وهو هذا البيتُ، وحكم عليه بأنه شاذٌّ مرفُوضٌ، ورواه عنه تلميذُه التبريزيُّ[٦]. ووافقه في الحكم عليه بالشُّذُوذ ابنُ سِيدهْ[٧]، وروىٰ عن بعضهم أنه أنشَدَه: "وكان القِصَاصُ" -وهي الروايةُ التي أشار إليها المبردُ قبلًا- وأنه لا نظيرَ لهذا البيت إلَّا بيتٌ واحدٌ أنشَدَه الأخفشُ:

وَلَـولَا خِـدَاشٌ أَخَـذتُ دَوَابْـ ـبَ سَعدٍ وَلَم أُعطِهِ مَا عَلَيهَا[٨]

---

(١) في العقد ٥/ ٤٩٤.

(٢) في عروض الورقة ٤٦.

(٣) في العمدة ١/ ٢٢٢.

(٤) في اللامع العزيزي ٢/ ٦١٩.

(٥) في رسالة الصاهل والشاحج ١٦٢.

(٦) في الكافي ١٨.

(٧) في المحكم ٦/ ١٠٢، وهو عنه في اللسان (قصص) ٧/ ٧٦، والتاج (قصص) ١٨/ ١٠٧.

(٨) وهذه هي الروايةُ في العقد ٥/ ٤٩٤، والجامع ١٦٩، والبارع ٢٠٥، والقسطاس ١٢٦، ومفتاح العلوم ٨٥٨، وشفاء الغليل ١٧٩، ونهاية الراغب ٣٣٣.

ونَقَلَ عن الزجَّاج شكَّه في هذا البيتِ أيضًا، وأنَّ روايتَه علىٰ فَرضِ صِحَّته: "أَخَذتُ دَوَابِبَ" بإظهار التضعيف، أو "أَخَذتُ رَوَاحِلَ". وهذه الروايةُ الأخيرةُ هي التي اعتمَدَها الربَعيُّ[1]، ورواه الصاحبُ بنُ عبَّاد[2]، والتبريزيُّ[3]، والدماميُنيُّ[4] روايةً أخرىٰ هي: "أَخَذتُ جِمَالاتِ"، وذكرَها السكَّاكيُّ[5]. وكلُّ هذا فرارٌ من التقاء الساكِنَين حشوًا.

ويتبيَّن من هذا أن الحكمَ علىٰ البيتِ بأنه مصنُوعٌ مدفُوعٌ بأنَّ الخليلَ رواه عن العرب كما قال الأخفشُ، وأجازه جمعٌ من العلماء في ذلك الموضع المخصُوص كما دَلَلتُ عليه، وما كان للخليل -رحمه الله- وهو مَن هو أنْ يَحكيَ شيئًا عن العرب اعتمادًا علىٰ بيتٍ مُفرَدٍ يضَعُه؛ فشأنُ الخليل أجلُّ من هذا وأعظمُ، وهو مِلءُ السمع والبصر أمانةً وديانةً.

ومما هو ذُو صلةٍ بهذا أنَّ سيبويه[6] أنشَدَ لإدغام الهاء في الحاء قولَ الراجز:

كَأَنَّـهُ بَعـدَ كَـلَالِ الزَّاجِـرِ
وَمَسْـحِهِ مَـرُّ عُقَـابٍ كَاسِـرِ

(١) في العروض ٦٢.

(٢) في الإقناع ٧٥.

(٣) في الكافي ١٣٥.

(٤) في العيون الغامزة ٢١٩.

(٥) في مفتاح العلوم ٨٥٨.

(٦) في الكتاب ٤/ ٤٥٠.

بإبدال الهاء حاءً، وإدغام الحاء الأولىٰ في الثانية، والسينُ ساكنةٌ، وفي هذا جمعٌ بين ساكِنَين في الحشو، وكسرٌ لوزن البيت، وهو بعدُ جمعٌ بينَ الساكِنَين علىٰ غير حدِّه، ولم يرضَ أصحابُه البصريُّون كالأخفش[1]، والمبرد[2]، والسيرافي[3] هذا منه، وردُّوه عليه.

ودافَعَ النحويُّون من بعدُ عن سيبويه بأنه لم يُرِد حقيقةَ الإدغام وإنما أرادَ الإخفاء، وعلَّلوه بأنَّ سيبويه نفسَه[4] صرَّح قبل هذا الموضع بقريبٍ بأن الحاء لا تُدغَم في الهاء، وأشبَعَ القولَ فيه فكيف يُخالِفُه ولَمَّا يَمضِ علىٰ كلامه الأول إلا شيءٌ يسيرٌ؟ وأنَّ القولَ بأنه أراد الإدغامَ الحقيقيَّ تعلُّقٌ بظاهر اللفظ؛ لِمَا فيه من الجمع بين ساكِنَين في حَشْو البيت. وأنَّ القولَ بالإدغام يُؤدِّي إلىٰ كَسْر البيت واختلالِ وزنه، قال ابنُ جني[5]: "وأنه ليس لِمَن نَظَرَ في هذا العِلْم أَدنىٰ نَظَرٍ أن يَظُنَّ سيبويه ممن يَتَوَجَّه عليه هذا الغلَطُ الفاحِشُ حتىٰ يَخرُجَ فيه من خطأ الإعراب إلىٰ خطأ الوَزن، وأنه لا يلِيقُ بسيبويه أن يَكسِرَ شعرًا وهو من يَنبُوع العَرُوض، وبَحبُوحةِ وزن التفعِيل، وفي كتابه أماكنُ كثيرةٌ تَشهَدُ بمعرفته بهذا

(١) في تعليقاته علىٰ الكتاب ٤/ ٤٥٠ (الحاشية الرابعة)، وهو في التعليقة للفارسي ٥/ ١٧٧، والنكت للأعلم ٢/ ١٢٥٧.

(٢) في مسائل الغلط في الانتصار ٢٦٨-٢٦٩.

(٣) في شرح الكتاب ٦/ ٢٥٥ب.

(٤) في الكتاب ٤/ ٤٤٩.

(٥) في سر الصناعة ١/ ٥٨-٥٩، وينظر: المحتسب ١/ ٦٢.

العِلْم، واشتمالِه عليه؛ فكيف يجوزُ عليه الخطأُ فيما يَظهَرُ ويبدُو لمن يَتَسَانَدُ إلىٰ طَبعِه، فضلًا عن سيبويه في جلالةِ قَدْره"[1]. والله أعلمُ.

(١) وينظر: معاني الزجاج ١/ ٩٥، والتعليقة للفارسي ٥/ ١٧٦-١٧٧، والحجة للقراء ٢/ ٣٩٦-٣٩٧، ٣/ ١٩٣، ٤/ ٢٧٨، ٥/ ١٨٢، والصاهل والشاحج ١٩٦، والمخصص ٨/ ١٣٩، والمحكم ٦/ ٧٠٨، والعمدة ١/ ٢٢٢، والنكت ٢/ ١٢٥٧، وتحصيل عين الذهب ٥٩٤، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٣/ ٩١٨، وشرح التكملة للعكبري ٦٣٥-٦٣٧، والتكملة والذيل ٢/ ١٠٧، واللسان (كسر) ٥/ ١٤١، والدر المصون ٧/ ٥٥٠، والتاج (كسر) ١٤/ ٣٧.

٢٢ - وَكَأَنَّهَا بَينَ النِّسَاءِ سَبِيكَةٌ تَمشِي بِسُدَّةِ بَيتِهَا فَتُعِيُّ[1]

الفعلُ الماضي مُضعَّفُ الياء الواقعةُ ياؤُه الأولىٰ مُتحركةً بعد فتحٍ نحو: "حَيِيَ"، و"عَيِيَ"، الظاهرُ أنْ تُقلَبَ ياؤُه ألفًا فيُقال: "حَايَ"، و"عَايَ"، ولكنَّ لم يقل العربُ هذا؛ لأنه لَمَّا كان كلُّ واحدٍ من العين واللام ياءً فلا يجوز إعلالُهما معًا لفساد الجمع بين إعلالَين في كلمةٍ واحدةٍ، وهو إجحافٌ بالكلمة فبَقِيَت الياءُ الأولىٰ بلا إعلالٍ، وكانت الثانيةُ أولىٰ به لكونها طرَفًا، والطرَفُ أولىٰ بالتغيير، وأما الياءُ الْمُتوسِّطةُ فهي في حدِّ التحَصُّن؛ فجَرَتْ مَجرَىٰ الحروف الصحيحة مثل قاف "شَقِيَ"، وميم "عَمِيَ"، ووقع الإعلالُ في الثانية فقيل: "حَيِيَ يَحيَا"، و"عَيِيَ يَعيَا" فانقَلَبت ألفًا في المضارع.

و"حَيِيتُ"، و"عَيِيتُ" يجوزُ فيهما الإظهارُ والإدغامُ لكون الْمِثلَين قد اجتَمَعَا فسَكَنَ الأولُ وأُدغِم في الثاني كما فُعِل في نظيره من الصحيح: "شَدَّ"، و"مَدَّ"، وجاز الإدغامُ فرارًا من اجتماع الْمِثلَين، وجاء علىٰ اللُّغَتين: الفكِّ والإدغامِ قراءةُ قوله تعالىٰ: ﴿وَيَحۡيَىٰ مَنۡ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٖ﴾ (الأنفال: ٤٢)[2]. واشتُرط في الإدغام شرطان:

---

(١) من الكامل، ولم ينسبه أحدٌ إلَّا ما كان من نسبته في التاج (عيي) ٣٩/ ١٣٨ إلىٰ الحطيئة، وليس في ديوانه.

(٢) قرأ أبو عمرو وابنُ عامر وحمزةُ والكسائيُّ وعاصمٌ في رواية حفص وابنُ كثير في رواية قُنْبُل بياءٍ واحدةٍ مشدَّدةٍ، وقرأ نافعُ وعاصمٌ في رواية أبي بكر، وابنُ كثير في رواية البَزِّي

الأول: أنْ تكونَ الياءُ الثانيةُ مُتحركةً حركةً لازمةً؛ فإنْ كانت عارضةً لم يجُز الإدغامُ كما في قوله تعالىٰ: ﴿عَلَىٰٓ أَن يُحۡۦِۧيَ ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾ القيامة: ٤٠)، فلا يُقال: "أنْ يُحِيَّ"؛ لأن الحركةَ حركةُ إعرابٍ فهي في حكم الزائل عند زوال عاملها فيُقال في الرفع: "هو يُحيِي".

الثاني: أنْ تكون الياءُ الأولىٰ مكسورةً؛ لأنها إذا انفَتَحَت انقَلَبَت الثانيةُ ألفًا، وهذا كلُّه مذهبُ البصريين[1].

بياءَين مكسورةٍ ومفتوحة. ينظر: السبعة ٣٠٦-٣٠٧، والمبسوط ١٠٠، والتيسير ٢٩٩، والوجيز ١٩٣، والنشر ٢/ ٢٧٦، والإتحاف ٢٩٨.

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ٣٩٥-٣٩٧، ومعاني الأخفش ١/ ٣٥٠-٣٥١، والمقتضب ١/ ١٨١-١٨٢، والأصول ٣/ ٢٤٧-٢٤٩، وإعراب القرآن ٢/ ١٨٨-١٨٩، ومعاني القراءات ١/ ٤٤٠-٤٠٥، والتكملة للفارسي ٢٧١-٢٧٢، والحجة للقراء ٤/ ١٤٠-١٤٤، والإغفال ٢/ ٢٨٦-٢٩٣، والحلبيات ٣٣٩، والمنصف ٢/ ١٨٨، وحجة القراءات ٣١١، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٣٥٢، وشرح الثمانيني ٥١١-٥١٥، ورسالة الملائكة ١٠٢-١٠٣، واللامع العزيزي ٣/ ١٢٩٠، والتفسير البسيط ٧/ ١٦، ١٠/ ١٧١-١٧٤، والمقتصد في شرح التكملة ٢/ ١٥٧٠-١٥٩٠، والمفصل ٤١٦، والمحرر الوجيز ٢/ ٥٣٤، وكشف المشكلات ١/ ٥٠٣، وشمس العلوم ٣/ ١٦٥٠، والبيان ١/ ٣٨٨، والبديع ٢/ ٢/ ٦٠١، والتبيان ٢/ ٦٢٥-٦٢٦، وشرح ابن يعيش ١٠/ ١١٥-١١٧، والفريد ٣/ ٢١٢-٢١٣، والممتع ٣٦٥-٣٦٦، وإيجاز التعريف ٢١٠-٢١١، وشرح الشافية ٣/ ١١٢-١١٦، والكناش ٢/ ٣٠١-٣٠٣، والارتشاف ٢/ ٨٤٧، والبحر المحيط ١٠/ ٣٥٤، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٦٤٤، والدر المصون ٥/ ٦١٣-٦١٤،

وأجاز الفراءُ وجهًا آخَرَ وهو إدغامُ الياءَين في المضارع فيُقال: "تُعِيُّ"، و"تُحِيُّ"، ذَكَرَ هذا الحُكمَ في موضعَين من معانيه: الأولُ عند قوله تعالىٰ: ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ﴾ (الأنفال: ٤٢)، قال[1]: "وقد يَستقِيمُ أنْ تُدغِمَ الياءَ والياءَ في يَحيَا ويَعيَا، وهو أقَلُّ من الإدغام في حَيَّ؛ لأنَّ يَحيَا يَسكُن ياؤُها إذا كانَت في موضع رفعٍ، فالحركةُ فيها ليسَت لازمةً.

وجوازُ ذلك أنَّك إذا نَصَبتَها كقول الله تبارك وتعالىٰ: ﴿عَلَىٰٓ أَن يُحۡۦِۧيَ ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾ [القيامة: ٤٠] استقام إدغامُها هاهُنا، ثم تُؤلِّفُ الكلامَ فيكونُ في رفعه وجزمه بالإدغام فتقولُ: هُو يُحِيُّ ويُمِيتُ، أنشَدَني بعضُهم: وَكَأَنَّهَا بَينَ النِّسَاءِ ... ".

والثاني عند قوله تعالىٰ: ﴿عَلَىٰٓ أَن يُحۡۦِۧيَ ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾ (القيامة: ٤٠) قال[2]: "وقوله تعالىٰ: ﴿عَلَىٰٓ أَن يُحۡۦِۧيَ ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾ تُظهِرُ الياءَين، وتَكسِر الأُولىٰ، وتَجزمُ الحاءَ، وإنْ كَسَرتَ الحاءَ ونَقَلتَ إليها إعرابَ الياءَ الأُولىٰ التي تلِيها كان صَوابًا، كما قالَ الشاعرُ: وَكَأَنَّهَا بَينَ النِّسَاءِ ..."[3].

١٠/ ٥٨٦-٥٨٧، والمساعد ٤/ ٢٦٠-٢٦١، وتمهيد القواعد ١٠/ ٥٢٧٢، والمقاصد الشافية ٩/ ٤٥٠-٤٥٤، والهمع ١/ ١٨٥، ٦/ ٢٨٥-٢٨٦.

(١) في معاني القرآن ١/ ٤١٢.

(٢) في السابق نفسه ٣/ ٢١٣.

(٣) ونقل الأزهريُّ عنه في تهذيب اللغة ٣/ ٢٥٨، ٥/ ٢٨٣-٢٨٤ نحوًا من هذا، ومثلُه في اللسان (عيا) ١٥/ ١١٢.

وتابعه ابنُ خالويه[1]، وأجازه ابنُ مالك[2]. ويُلحظ في كلام الفراء أنه يُجوِّزُ الإدغامَ في المضارع المنصُوب في ﴿عَلَىٰٓ أَن يُحۡيِۦَ ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾ فيُقال: "أنْ يُحِيَّ"، ومَنَعَه سيبويه[3] في الآية، وعلَّله بأن حركةَ الياء عارضةٌ غيرُ لازمةٍ، وأن الإخفاءَ وجَعْلَها بمنزلة المتحركة أحسنُ وأكثرُ، وتبعه الأخفشُ[4]، والمبردُ[5]، والزجاجُ[6]، وابن السرَّاج[7]، والنحاسُ[8]، وجماعةٌ آخرون[9].

(١) في إعراب القراءات السبع ٢/ ٤١٨، ومختصر الشواذ ١٦٥، وروىٰ عنه أبو حيان في البحر المحيط ١٠/ ٣٥٤ أنه قال: "لا يُجيز أهلُ البصرة سيبويه وأصحابُه إدغامَ يحيي، قالوا لسكُون الياء الثانية، ولا يَعتدُّون بالفتحة في الياء؛ لأنها حركةُ إعرابٍ غيرُ لازمةٍ، وأما الفراءُ فاحتجَّ بهذا البيت: تمشي بسُدَّة بيتها فتُعِيُّ. يريد: فتُعيِي". وينظر: الحجة المنسوب إليه ١٧١.

(٢) في إيجاز التعريف ٢٠٢.

(٣) في الكتاب ٤/ ٣٩٧.

(٤) في معاني القرآن ١/ ٣٥٠-٣٥١، ٢/ ٥٥٨.

(٥) في المقتضب ١/ ١٨٢.

(٦) في معاني القرآن ٢/ ٤١٨.

(٧) في الأصول ٣/ ٢٤٩.

(٨) في إعراب القرآن ٢/ ١٨٨-١٨٩، ٥/ ٩٤.

(٩) ينظر: الحجة للقراء ٤/ ١٤٢، والتعليقة للفارسي ٥/ ١١٢، والحلبيات ٣٣٩-٣٤٠، والخصائص ١/ ٧٢، والصحاح (حيا) ٦/ ٢٣٢٣، والهداية ١٢/ ٧٨٩٩، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٣٥٢، ٢/ ٣١٨، ورسالة الملائكة ١٠٢-١٠٣، والتفسير البسيط ١٠/ ١٧٣، والإبانة ١/ ٢٧٤، والمحرر الوجيز ٢/ ٥٣٤، والبيان ٢/ ٤٧٩، والبديع

ونعىٰ الزجَّاجُ[1] علىٰ الفراء ما ذهبَ إليه من مجيء نحوِ هذا بياءٍ واحدةٍ مُشدَّدةٍ مُدغَمةٍ، وبيَّن أن مذهَبَ جميع البصريين أنهم يَقولُون فيما كان نحو: "يُحيِي" بياءَين ظاهرَتَين لا إدغامَ فيهما، ولَمَزَ ما اعتَمَدَ عليه من بيتٍ شِعرٍ مجهُولٍ لا يُعرَفُ فقال: "ولو كان هذا الْمُنشِدُ الْمُستَشهِدُ أعلَمَنَا من هذا الشاعرُ؟ ومن أيِّ القبائل هُو؟ وهل هو ممن يُؤخَذ بشعره أم لا؟ ما كان يضرُّهُ ذلك. وليس يَنبَغي أنْ يُحمَلَ كتابُ الله علىٰ: أنشَدَني بعضُهم، ولا علىٰ بيتٍ شاذٍّ لو عُرِفَ قائلُه وكان ممَّن يُؤخَذ بقوله لم يَجُز. وهذا عندنا لا يجُوزُ في كلامٍ ولا شِعرٍ؛ لأنَّ الحرفَ الثانيَ إذا كان يَسكُنُ من غيرِ الْمُعتَلِّ نحو: لم يَوَدَّ فالاختيارُ إظهارُ التضعيفِ، فكيفَ إذا كان من الْمُعتَلِّ". ووافقه الأزهريُّ[2]، وحَكَمَ عليه بأنه القياسُ، وكلامُ العرب عليه، وأن القُرَّاء أجمعوا علىٰ الإظهار في ﴿يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ﴾[3].

٢/ ٢/ ٦٠١، والتبيان ٢/ ١٢٥٦، والفريد ٥/ ٦١٦، ٦/ ٢٨٥، واللسان (حوا) ١٤/ ٢١١، ٢١٢، والبحر المحيط ١٠/ ٣٥٤، ١٠/ ٥٨٦-٥٨٧، وتمهيد القواعد ١٠/ ٥٢٧٢، والتاج (حيي) ٣٧/ ٥٠٨.

(١) في معاني القرآن ٢/ ٤١٨-٤١٩.

(٢) في تهذيب اللغة ٣/ ٢٥٩، ٥/ ٢٨٤، وهو عنه في اللسان (عيا) ١٥/ ١١٢.

(٣) البقرة: ٢٥٨، آل عمران: ١٥٦، الأعراف: ١٥٨، التوبة: ١١٦، يونس: ٥٦، المؤمنون: ٨٠، غافر: ١٨، الدخان: ٨، الحديد: ٢.

وحكم الفارسيُّ[1] علىٰ ما ذَهَبَ إليه الفراءُ بأنه لا يَتَّجِهُ في القياس، وأنه لم يأتِ في نَثرٍ ولا نَظمٍ معرُوفٍ، وما كان كذلك وَجَبَ اطِّراحُه. وأبلَغَ في الرد عليه في مسائل الإصلاح[2]. وقال ابنُ جني[3]: "ولم يأتِ هذا في الفعل إلَّا في بيتٍ شاذٍّ أنشَدَه الفراءُ".

وقال أيضًا[4]: "فأمَّا قولُ الشاعر ... فبيتٌ شاذٌّ، وقد طُعِنَ في قائله، والقياسُ يَنفِيه ويُسقِطُه". وقال ابنُ عصفور[5]: "فأمَّا قولُ الشاعر ... فبيتٌ شاذٌّ، وقد طُعِنَ علىٰ قائله". وكان من نتيجة هذا الإنكارِ للبيت والطعنِ فيه وجهالةِ قائله، وعدمِ السُّكُون إلىٰ ناقله أنْ حَكَم عليه العكبريُّ (ت ٦١٦هـ)[6] بأنه مصنوعٌ، وتبعه أبو حيان (ت ٧٤٥هـ)[7].

ومَعَ التسليم بأن ما وَرَدَ في البيت ليس له وجهٌ من القياس، فإن الأمرَ لا يَستَدعِي رميَه بالصنعة لِمُجرَّد مُخالَفته ما اشتهر من قاعدةٍ، فليكن شاذًّا أو نادرًا أو ضرورةً قبيحةً لكن مَعَ الاحتفاظ به شاهدًا لضَربٍ من القول غيرِ مشهُورٍ ولا

---

(١) في الحجة للقراء ٤/ ١٤٢.

(٢) في الإغفال ٢/ ٢٨٦-٢٩٣.

(٣) في المحتسب ٢/ ٢٦٩، وساقه المنتجب الهمذاني في الفريد ٥/ ٦١٦، والقرطبيُّ في الجامع ١٦/ ٢١٩ بلا نسبةٍ.

(٤) في المنصف ٢/ ٢٠٦.

(٥) في الممتع ٣٦٩-٣٧٠.

(٦) في شرح التكملة ٢/ ٥٩٣.

(٧) في التذييل والتكميل ١/ ٢٠١، ونقله عنه السيوطيُّ في الهمع ١/ ١٨٥.

مَقِيسٍ، ولا سيَّما أنَّ روايَهُ وناقلَهُ عن العرب –وهو الفراءُ– ثقةٌ لا يَكذبُ، وثَبْتٌ لا يَهِم، ولا سيَّما وقد صرَّح بالسماع، وبهذا المسلكِ نجمَعُ بين الحُسنَيَين، والله أعلمُ.

الخاتمة:

اعتمَدَ النحويُّون في وضع قواعد اللغة وبنائها، وضبط النظام اللغوي علىٰ الشاهد الشعري كثيرًا بصفته أحد الأدلة الْمُعتبَرة في الاستدلال، وركنًا رئيسًا من أركان السماع، والسماعُ هو الأصلُ الأصيلُ من أصول النحو الثلاثة، وبما أن كلامَ العرب يُحتجُّ منه بما ثَبَتَ عن الفُصحاء الْمَوثُوق بعربِيَّتهم كما ذكر السيوطيُّ[1]؛ فإن الشاهدَ الشعريَّ المصنوعَ أو الْمُولَّدَ لا يَتَحَقَّقُ فيه ذلك الضابطُ؛ فلا هو ثابتٌ من قول العرب، ولا قائلُه بفصيحٍ يُؤخذ منه قولُه، ولذا اطَّرحه العلماءُ في استدلالهم، وألقوه وراءهم ظهريًّا.

وبما أن هدفَ هذا البحث هو الدراسةُ النقديةُ للأبيات الموصُوفة بالصنعة والتوليد، والبحثُ عمَّن رمىٰ بيتًا منها بذلك أولَ مرَّةٍ، ودوافعه إليه، ومدىٰ دقَّة حكمه، ووجاهته العلمية، وموقف العلماء الخالِفِين منه تأييدًا أو مُعارَضةً أو إعراضًا، وبما أنه قد سبقني -كما أشرتُ في مُقدَّمة البحث- زميلٌ إلىٰ دراسة بعض الأبيات الموصوفة بذلك؛ فإن بعض النتائج التي انتهىٰ إليها في بحثه تلتقي مَعَ بعض النتائج التي انتهيتُ إليها، مَعَ وُجُود نتائجَ أخرىٰ تَمَيَّز بها كلُّ بحثٍ، ويمكُنُ إجمالُ ما تحصَّل لديَّ من نتائجَ وفق ما يأتي:

١. أن إجماليَّ الأبيات التي حُكِمَ عليها بالصنعة أو التوليد أو الوضع في هذا البحث وبحث الزميل السابق لَمَّا يصِلْ إلىٰ الخمسين بيتًا، وهو عددٌ ضئيلٌ جدًّا إذا ما قُورِن بالعدد الهائل من الشواهد الشعرية التي ملأت المصنَّفات

(١) في الاقتراح ١٠٠.

النحوية علىٰ امتداد عصور التأليف النحوي، وفي هذا أبلَغُ الرد علىٰ مَن شكَّك بالشعر العربي، ورماه بالانتحال والوضع، مَعَ ما قام به علماءُ الأمة من جهودٍ جليلةٍ في الذبِّ عن حمىٰ العربيَّة، وصد شُبهات الْمُغرِضِين. وفي مُقابل فإن هذا العددَ الضئيلَ من الأبيات المرميَّة بالصنعة يزيدُ الثقةَ، ويمنحُ القوَّةَ لتلك الأبيات التي سَلِمَت من الطعن روايةً واستدلالًا، وهو في جوانبَ منه دالٌّ علىٰ عظيم جُهد النحويين في رواية الشواهد واستقصاء سماعها، والتدقيق فيها، وتمحيص طرقها.

٢. يُعدُّ إمامُ الصنعة وشيخُ النحويين سيبويه من أوائل مَن تنبَّه إلىٰ مسألة وَضْع الشواهد وصِناعة الأبيات، وذلك في النصوص التي أوردها في كتابه في أربعة مواضعَ بعبارتَيْ "مصنوع"، و"وَضَعَه"، وهذا دالٌّ علىٰ أن قضيَّة "انتحال الشعر" ليست غائبةً عن أذهان النحويين عند احتجاجهم ببيتٍ مَّا علىٰ مرِّ العصور، واختلاف المصنَّفات، فهي قضيةٌ حاضرةٌ في شدة تحرِّيهم، وكمال ضبطهم، ومنتهىٰ تحرُّجهم، واطمئنانهم الاطمئنانَ المطلَقَ إلىٰ روايتها، وأخذها عمَّن يثقون به؛ وعليه فلا يمكنُ تصوُّرُ أن يكون لدىٰ أحدٍ من الْمُتقدِّمين علمٌ بصناعة شاهِدٍ مَّا ويسكُتُ عنه، ثم بعد فترةٍ تتجاوزُ المئين من السنين تَبِينُ صنعتُه لعالِمٍ متأخِّرٍ جاء بعد انتهاء عصر الرواية، وانقطاع حبلِ السماع والرحلة، فهذا ما لا يمكنُ طبيعةً.

٣. أن بعضَ الأبيات المرميَّة بالصنعة رُوِيَت في أزمنةٍ مُتقدِّمةٍ، وتداولتها كتبُ النحويين خلَفًا عن سلَفٍ قرونًا عدة، وأتىٰ الحكمُ عليها بالصنعة أو التوليد من عالمٍ متأخِّرٍ جدًّا عن زمن التداول، وشُيوع العمل به، ووقفتُ علىٰ أبياتٍ نَسَبَها بعضُ العلماء المتقدِّمين في مُصنَّفاتهم إلىٰ قائلٍ معينٍ مُصرِّحين بالسماع ممن رواها لهم منسوبَة، ثم جاء الحكمُ عليها بالصنعة من قِبَلِ عالمٍ متأخرٍ بأزيدَ من خمس مئة سنةٍ.

٤. لعل من الْمُسلَّم به أن ادِّعاءَ الصنعة والوضع لكل بيتٍ لا يُوافِق مذهبَ عالمٍ مَّا دون أنْ يُبيِّنَ سببَ دعواه وعِلَّةَ قوله؛ أمرٌ يستطيعُه كلُّ أحدٍ، ولا يُعوِزُ أحدًا من أنْ يلجأَ إليه كلَّما ضاقَت به السُّبُلُ، وعَجَزَ عن التأويل المقبُول فيه؛ فالعِبرةُ ليست في ادِّعاء التوليد أو الصنعة، بل هي في قدرة مُدَّعِيه علىٰ تعليل حكمه، والتدليل عليه، ومُسوِّغاته التي ألجَأَته إليه، وأمَّا الدعوىٰ الْمُجرَّدةُ، ورميُ الكلام علىٰ عواهِنه فلا تُجدي شيئًا، وخصوصًا أن بعضَ تلك الأبيات المرميَّة بالصنعة والتوليد رواها العلماءُ الثقاتُ الذين لا مَطعَنَ في أحدٍ منهم، ولا في روايته.

٥. قد يكونُ الحكمُ بالصنعة مُجرَّدَ خاطرةٍ تمُرُّ في ذهن العالِمِ فإذا ما بُيِّن له خطأُ قوله رَجَعَ عنه، وذلك مثلُ ظن أبي موسىٰ الحامض أن الأبياتَ التي سُمِّيت فيها أيامُ الأُسبُوع مصنوعةٌ لأجل منع الصرف في بعض لفظها من غير عِلَّةٍ، فلمَّا بيَّن له ثعلبٌ خَطَأَ ظنِّه رَجَعَ، وفي هذا توكيدٌ لِمَا ذكرتُه من قبلُ أن الدعوىٰ الْمُجرَّدة لا يعجِزُ عنها أحدٌ.

٦. من الأسبابِ الداعيةِ إلىٰ رَمْيِ بيتٍ مَّا بالصنعة الجهلُ بقائله، وليس هذا سببًا وجيهًا وكافيًا للحكم عليه بذلك؛ لأنَّ كتبَ النحويين مَلْأَىٰ بالشواهد التي لا يُعلَمُ قائِلُوها، وكتابُ سيبويه نفسُه فيه عددٌ من الأبيات التي لم يُعيَّن لها قائلٌ البتةَ؛ لأنَّ القاعدةَ في هذا أن الراويَ إذا كان ثقةً مأمُونًا فإنه يُقبَلُ قولُه وروايتُه حتىٰ ولو روىٰ شاهدًا لا نعلَم صاحبَه ثقةً بقوله، وتصديقًا لروايته؛ لأنه لو يَثبُت عنده أنه من كلام العرب ما رواه، وما اطمَأَنَّ إليه.

٧. من الأسباب كذلك غيابُ المعلُومة عن ذهن مُدَّعي الصنعة، وذلك مثلُ صنيع أبي حاتم فيما رواه قُطربٌ من حذف الألف من الاسم العظيم "الله"؛ إذ ظهر من خلال الْمُناقشة أن سببَ الادِّعاء بالصنعة هو عدمُ العلم بهذه اللُّغة التي جاءت في البيت، وجهله بها، فقد أثبَتَها جمعٌ من العلماء، وكان عدمُ عِلْمِه بها كافيًا في نظره للحكم علىٰ ما رواه قطربٌ بأنه من صَنْعَتِه، ولعل للعصبيَّة المذهبيَّة تأثيرًا في هذا الحكم فأبو حاتم كوفيٌّ، وقطربٌ بصريٌّ، وعلىٰ الرغم مِمَّا في قول أبي حاتم من تَجَنٍّ ظاهرٍ، ورميٍ للقول علىٰ عِلَّاته إلَّا أنه يُبيِّنُ بجلاءٍ أن الرميَ بالصنعة ليس فيه كبيرُ مشقَّةٍ، وأنه من أسهل الطُّرُق في رد قول الخصم، وإبطال حُجَّته. ويُؤكِّدُ هذه النقطة أيضًا وهي غيابُ المعلُومة عن ذهن مُدَّعي الصنعة دعوىٰ الأصمعي أنَّ التركيبَ: "شتَّان ما بينَهما" ليس بفصيحٍ، وأن البيتَ الواردَ فيه ليس بحجةٍ، وإنما هو لِمُولَّدٍ، مَعَ أن العلماءَ بعده ذكَرُوا له وجهًا من القياس، ونظيرًا من السماع مما لم يسمع به الأصمعيُّ من قبلُ.

٨. أن بعضَ العبارات الْمُستعمَلة في رَمْيَ بيتٍ مَّا بالصنعة أو التوليد فيها ظِلالٌ من الشك والتردُّد والظَّن، وتَفتَقِرُ إلىٰ الجزم والتوكيد واليقين، من مثل: "قيل"، و"يُقال"، و"زَعَموا"، و"ذُكِرَ"، و"لعلَّه"، و"أحسَبُ"، وهي عباراتٌ لا تُفيد إلا مجرَّد الظن، و﴿إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغۡنِي مِنَ ٱلۡحَقِّ شَيۡـٔٗا﴾ (يونس: ٣٦)، ومَعَ ذلك فالبيتُ مرويٌّ في كتب النحويين خَلَفًا عن سَلَفٍ بلا نكيرٍ، وفي روايتهم له دلالةٌ علىٰ أنهم رضُوه شاهدًا علىٰ المسألة، وأنه من كلام العرب المحتج بقولهم، وهذا يقينٌ لا يرفعُه الظنُّ، وليس مَعَ مُدَّعي الصنعة إلَّا الدعوىٰ المجرَّدة من الدليل، ومَن رواه مُثبِتًا له مُقدَّمٌ كلامُه علىٰ مَن رماه بالسُّوء غيرَ مُعلِّلٍ حكمَه، ولا ذاكرًا له سببًا.

٩. قد يوجد خلافٌ بين النحويين في مسألةٍ مَّا فيُورِد كلُّ فريقٍ حُجَجه السماعيَّة من الشواهد الشعرية المختلِفة عددًا، فيعمدُ أحدُ العلماء إلىٰ رمي بيتٍ واحدٍ منها بالصنعة أو التوليد لإسقاط الاحتجاج به، وعدم الركون إليه علىٰ الرغم من أنه ليس الشاهدَ الوحيدَ في المسألة، بل مَعَه غيرُه عضُدًا له وسَنَدًا ممَّا فيه موضعُ الشاهد نفسُه من الشعر والنثر، وهذا ظاهرٌ وكثيرٌ، فماذا يُغني عمَّن رمىٰ شاهدًا مَّا بالصنعة ولم يكن وحدَه الْمُنفرِدَ بإثبات الحكم؟!

١٠. أن بعض الأحكام الرامية لبيتٍ مَّا بالصنعة صادرةٌ عن مجاهيلَ لا يُعرَفون –ولا أعني الناقلَ، وإنما مُدَّعي الصنعة–، وإذا كان من الْمُقرَّر في علم أصول النحو[1] ألَّا يُقبَلَ الاستدلالُ ببيتٍ إلا لِمَا عُلِم قائلُه؛ فإن الحكمَ علىٰ شاهِدٍ مَّا بالصنعة أولىٰ ألَّا يُقبَلَ فيه كلامُ مَن لا يُعلَم، ولا يُعرَف اسمُه ولا رسمُه،

(١) ينظر: الاقتراح ١٤٩.

بل هو من باب الأولىٰ؛ لأنه البيتَ مرويٌّ في كتب النحويين خَلَفًا عن سلَفٍ بلا نكيرٍ، ورضُوه شاهدًا للمسألة، واحتجُّوا به، وهو مُدَّعٍ فيه الصنعةَ لإسقاطه وإلغاء العمل به، فهي نافٍ، وغيرُه مُثبِتٌ، والْمُثبِت مُقدَّمٌ علىٰ النافي.

١١. وُجِدت بعضُ الأبيات التي حَكَمَ عليها بالصنعة أُناسٌ لَيسُوا مُعدُودِين من النحويين، كأبي الفرج الأصفهاني صاحب الأغاني، والوزير المغربي صاحب أدب الخواص، وابن حَمْدون صاحب التذكرة، وأمَّا المعريُّ فله موضعُ قدمٍ في النحو والتصريف واللغة.

١٢. أن الغالبَ فيمَن رُوِيَ عنهم الحكمُ علىٰ بيتٍ مَّا بالصنعة هم من البصريين أو من المحسُوبين عليهم، وأمَّا الكوفيون فلم أقف علىٰ أحدٍ منهم حَكَمَ بذلك إلَّا ما كان من صنيع أبي حاتم فيما رواه قُطربٌ كما مرَّ ذكرُه، وهذا يعضُدُ ما عُرِف من مذهب الكوفيين من الاعتداد بجميع ما رُوِيَ عن العرب.

١٣. ثَمَّة أبياتٌ تُنادي علىٰ نفسها بالصنعة والوضع؛ إما لفساد معناها، أو لاختلال تركيبها وشدة اضطرابه كأبيات الإلغاز والْمُعاياة؛ فلا غروَ أنْ سُلِّم فيها دعوىٰ الصنعة، والمسألةُ التي سِيقت فيها مكتفيةٌ بما فيها من الشواهد، وغيرُ محتاجةٍ إليها، ومثلُ هذا أبياتٌ ثَبَتَ أن قائِلِيها من الْمُولَّدِين كالبيت الذي لربيعة الرقي (ت ١٩٨هـ) في "شتَّان ما بينهما"، والبيت الذي ليحيىٰ بن المبارك اليزيدي (ت ٢٠٢هـ) في دخول الكاف الجارة علىٰ الضمير المتصل، وهي ليست شواهدَ علىٰ المسألة، وإنما هي أبياتُ تمثيلٍ واستئناسٍ ليس غيرُ.

١٤. أن بعضَ الأحكام بالصنعة الْمَرويةٌ عن عالِمٍ مَّا تكونُ عبر مصدرٍ وسيطٍ بيننا وبينَه، وليس من خلال كتابٍ له نتبيَّنُ منه حُجَّتَه، ونتعرَّف أسبابَه.

١٥. قد يتجاوزُ بعضُ النحويين فيزعُمُ أنَّ روايةَ سيبويه لبيتٍ مَّا روايةٌ منحُولةٌ مُغيَّرةٌ عن روايةٍ أخرىٰ هي الصوابُ من وجهة نظره، كدَعْوَىٰ مبرمان أن رواية بيت الأعشىٰ غيرُ ما رواه سيبويه، وهذا تكذيبٌ للرُّواة، وطعنٌ في العُدُول، والحقُّ أنه قد تجيءُ رواياتٌ مُتعدِّدةٌ في البيت الواحد، وكلُّ روايةٍ حُجَّةٌ إذا رواها فَصيحٌ، وعلىٰ فرض صحَّة ما رواه فلا مَطعَنَ في رواية سيبويه؛ فهو الثقةُ العدلُ، والراوي المأمونُ، وهي الروايةُ التي أطبَقَ عليها النحويُّون من بعدُ.

والحمدُ لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحاتُ

* * * * *

المصادر والمراجع

أولًا - المخطوطات:

١. شرح الكتاب للسيرافي، مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية بالرقم (١٣٧).

ثانيًا - الرسائل الجامعية:

٢. الإعراب في علم الإعراب للواحدي، تحقيق عبد الله بن محمد السديس (دكتوراه)، كلية اللغة العربية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٣٣هـ.

٣. شرح الإيضاح للعكبري، تحقيق عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي (دكتوراه)، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٩هـ.

٤. شرح التكملة للعكبري (من أول باب جمع التكسير إلىٰ نهاية الكتاب)، تحقيق حورية بنت مفرج الجهني (دكتوراه)، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م.

٥. شرح الجزولية للأبذي، تحقيق سعد بن حمدان الغامدي (دكتوراه)، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرىٰ، ١٤٠٥-١٤٠٦هـ.

٦. شرح الكتاب للرماني (من باب الندبة إلىٰ نهاية باب الأفعال في القسَم)، تحقيق سيف بن عبد الرحمن العريفي (دكتوراه)، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٧. معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه لقطرب، تحقيق محمد لقريز (دكتوراه)، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م.

٨. القرط علىٰ الكامل لأبي الوليد الوقشي وابن السيد البطليوسي، تحقيق ظهور أحمد أظهر (دكتوراه)، جامعة البنجاب، باكستان، ١٤٠١هـ/ ١٩٨٠م.

ثانيًا- الكتب المطبوعة:

٩. ائتلاف النصرة للشرجي الزبيدي، تحقيق طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

١٠. أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع، تحقيق د. أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب المصرية، ١٩٩٩م.

١١. الإبانة للصحاري، تحقيق د. عبد الكريم خليفة وزملائه، إصدار وزارة التراث القومي والثقافة العُمانية، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

١٢. إتحاف فضلاء البشر للبنا، تحقيق أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

١٣. أخبار النحويين البصريين للسيرافي، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١٤. أدب الخواص للوزير المغربي، نشر الجزء الأول منه حمد الجاسر، دار اليمامة، الرياض، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

١٥.أدب الكاتب لابن قتيبة، تحقيق محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

١٦.ارتشاف الضرب لأبي حيان، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٨هـ/ ١٩٨٨م.

١٧.الأزمنة وتلبية الجاهية لقطرب، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١٨.الأزهية للهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

١٩.الاستدراك علىٰ أبي علي في الحجة للباقولي، تحقيق د. محمد الدالي، مكتبة البابطين المركزية، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٢٠.أسرار العربية للأنباري، تحقيق د. محمد مدكور، ووائل عبد الباري، إصدار وزارة الأوقاف الكويتية، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م.

٢١.إسفار الفصيح لأبي سهل الهروي، تحقيق د. أحمد قشاش، مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٢٠هـ.

٢٢.الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م.

٢٣.اشتقاق أسماء الله للزجاجي، تحقيق د. عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٢٤.الاشتقاق لابن دريد، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي بمصر.

٢٥.أشعار الشعراء الستة الجاهليين للأعلم، شرح محمد عبد المنعم خفاجي، مصر، ط٣، ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٣م.

٢٦.إصلاح المنطق لابن السكيت، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، ط٤، دار المعارف بالقاهرة.

٢٧.الأضداد لابن الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٢٨.الأضداد لأبي حاتم، تحقيق د. أُوغست هفنر، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت، ١٩١٢م.

٢٩.الأضداد لقطرب، تحقيق د. حنا حداد، دار العلوم، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.

٣٠.الأصمعيات، تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، ط٥، دار المعارف بالقاهرة.

٣١.الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

٣٢.إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٦٠هـ/ ١٩٤١م.

٣٣.إعراب القراءات السبع لابن خالويه، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، مطبعة المدني، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

٣٤.إعراب القرآن المنسوب خطأً للزجاج، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب، القاهرة، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٣٥.إعراب القرآن للنحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.

٣٦.إعراب لامية الشنفرىٰ للعكبري، تحقيق محمد أديب جمران، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٣٧.الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م.

٣٨.الإغفال للفارسي، تحقيق د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، إصدارات المجمع الثقافي، أبو ظبي.

٣٩.الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب للفارقي، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٤٠.الأفعال للسرقسطي، تحقيق د. حسين محمد شرف، الهيئة العامة لشؤون المطابع، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

٤١.الأفعال لابن القطاع، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٤٢.الاقتراح للسيوطي، تحقيق د. محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، السويس، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م.

٤٣.الاقتضاب لابن السِّيد، تحقيق مصطفىٰ السقا، ود. حامد عبد المجيد، دار الكتب المصرية، ١٩٩٦م.

٤٤.الإقناع في العروض وتخريج القوافي للصاحب بن عباد، تحقيق محمد حسن آل ياسين، المكتبة العلمية، بغداد.

٤٥.أمالي ابن الحاجب، تحقيق د. فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

٤٦.أمالي ابن الشجري، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

٤٧.الإملاء المختصر في شرح غريب السير لأبي ذر الخشني، صححه بولس برونله، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٨.الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب لابن عدلان، تحقيق د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٤٩.الانتصار لابن ولاد، تحقيق د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٥٠.الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، تحقيق د. جودة محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٥١.أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

٥٢.إيجاز التعريف لابن مالك، تحقيق د. محمد عبد الحي عمار، مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

٥٣.الأيام والليالي والشهور للفراء، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط٢، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٥٤.الإيضاح للفارسي، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، مطبوعات جامعة الملك سعود، ط١، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.

٥٥.إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي، تحقيق د. محمد الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.

٥٦.البارع في علم العروض لابن القطاع، تحقيق د. أحمد محمد عبد الدايم، المكتبة الفيصلية بمكة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٥٧.البحر المحيط لأبي حيان، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٠م.

٥٨.البديع لابن الأثير، تحقيق د. فتحي أحمد علي الدين، ود. صالح بن حسين العايد، مطبوعات جامعة أم القرىٰ ١٤٢٠هـ.

٥٩.البسيط لابن أبي الربيع، تحقيق د. عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.

٦٠.بقية الخاطريات، تحقيق د. محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

٦١.البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري، تحقيق طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٦٢.البيان والتبيُّن للجاحظ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٧، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٦٣.تاج العروس من جواهر القاموس للزَّبيدي، إصدارات وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م.

٦٤.تاريخ الرسل والملوك للطبري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف، القاهرة.

٦٥.تاريخ العلماء النحويين للتنوخي، تحقيق د. عبد الفتاح الحلو، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٦٦.تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، تحقيق السيد أحمد صقر، دار الحديث، القاهرة، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.

٦٧.التبصرة والتذكرة للصيمري، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفىٰ، جامعة أم القرىٰ، ط١، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٦٨.التبيان في إعراب القرآن للعكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، مطبعة عيسىٰ البابي الحلبي، القاهرة.

٦٩.التبيين عن مذهب النحويين للعكبري، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٧٠.تثقيف اللسان لابن مكي الصقلي، تحقيق د. عبد العزيز مطر، المجلس الأعلىٰ للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

٧١.تحصيل عين الذهب للأعلم الشنتمري، تحقيق د. زهير سلطان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٩٢م.

٧٢.تخليص الشواهد لابن هشام، تحقيق د. عباس مصطفىٰ الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٧٣.التذكرة الحمدونية لابن حمدون، تحقيق د. إحسان عباس، وبكر عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

٧٤.تذكرة النحاة لأبي حيان، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٧٥.التذييل والتكميل لأبي حيان، تحقيق د. حسن هنداوي، **دار القلم، دمشق، ط١:** (ج١)، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، (ج٢) ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، (ج٥) ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م. **دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط١:** (ج١١) ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م، (ج١٢) ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م، (ج١٤) ١٤٣٩هـ/ ٢٠١٨م، (ج١٥) ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٩م، (ج١٦) ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٩م.

٧٦.تسهيل الفوائد لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.

٧٧.تصحيح الفصيح لابن درستويه، تحقيق د. محمد المختون، المجلس الأعلىٰ للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٧٨.تعليق الفرائد للدماميني، تحقيق د. محمد بن عبد الرحمن المفدىٰ، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٧٩.التعليقة علىٰ كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي، تحقيق د. عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٨٠.التعليقة علىٰ المقرب لابن النحاس، تحقيق د. خيري عبد الراضي، دار الريان، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

٨١.التفسير البسيط للواحدي، تحقيق مجموعة من الأساتذة، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٠هـ.

٨٢.التكملة للفارسي، تحقيق د. حسن الشاذلي فرهود، مطبوعات جامعة الرياض، ط١، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٨٣.التكملة والذيل والصلة للصغاني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٧٠م.

٨٤.التمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني، تحقيق أحمد ناجي القيسي وزملائه، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٨١هـ/ ١٩٦٢م.

٨٥.تمهيد القواعد لناظر الجيش، تحقيق د. علي محمد خاطر وزملائه، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٨٦.التنبيهات علىٰ أغلاط الرواة لعلي بن حمزة، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار المعارف بالقاهرة.

٨٧.التنبيه والإيضاح لابن بري، تحقيق مصطفىٰ حجازي وزملائه، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ط١، ١٩٨٠م.

٨٨.تهذيب إصلاح المنطق للخطيب التبريزي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٨٩.تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق عبد السلام هارون وزملائه، المؤسسة المصرية العامة للتأليف، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.

٩٠.توجيه اللمع لابن الخباز، تحقيق د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام، القاهرة، ط٢، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٩١.توضيح المقاصد للمرادي، تحقيق د. عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٩٢.التوطئة للشلوبين، تحقيق د. يوسف المطوع، الكويت، ط٢، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٩٣.التيسير في القراءات السبع للداني، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مكتبة الصحابة، الإمارات، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

٩٤.جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري، تحقيق د. عبد الله التركي، دار هجر، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٩٥.الجامع في العروض والقوافي للعروضي، تحقيق د. زهير غازي زاهد، وهلال ناجي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٩٦.الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.

٩٧.الجمل المنسوب للخليل، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

٩٨.جميلة أرباب المراصد للجعبري، تحقيق د. محمد إلياس محمد، برنامج الكراسي البحثية بجامعة طيبة، ط١، ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧م.

٩٩.الجنىٰ الداني للمرادي، تحقيق د. فخر الدين قدارة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

١٠٠. الحجة في القراءات السبع المنسوب لابن خالويه، تحقيق د. عبد العال مكرم، دار الشروق، بيروت، ط٣، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

١٠١. حجة القراءات لابن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

١٠٢. الحجة للقراء السبعة للفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون، دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

١٠٣. حروف المعاني للزجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

١٠٤. الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي، تحقيق د. مصطفىٰ إمام، الدار المصرية، القاهرة، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

١٠٥. الحماسة للبحتري، تحقيق د. محمد إبراهيم حور، وأحمد محمد عبيد، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، الإمارات العربية، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

١٠٦. خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

١٠٧. الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية.

١٠٨. درة الغواص في أوهام الخواص للحريري، تحقيق عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

١٠٩. الدر المصون للسمين الحلبي، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

١١٠. ديوان الأدب لأبي إبراهيم الفارابي، تحقيق د. أحمد مختار عمر، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ٢٠٠٣م.

١١١. ديوان أبي الأسود الدؤلي للسكري وابن جني، تحقيق محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط٢، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

١١٢. ديوان الأعشىٰ الكبير ميمون بن قيس، شرح وتعليق د. محمد حسين، مكتبة الآداب بالقاهرة.

١١٣. ديوان جميل بن معمر، تحقيق د. حسين نصار، مكتبة مصر، القاهرة، ١٩٦٧م.

١١٤. ديوان حسان بن ثابت، تحقيق د. وليد عرفات، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٦م، وأخرىٰ بتحقيق د. سيد حنفي حسنين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

١١٥. ديوان الحطيئة برواية ابن السكيت وشرحه، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

١١٦. ديوان زهير بن أبي سلمىٰ، صنعة ثعلب، طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م، وطبعة د. فخر الدين قباوة، مكتبة هارون الرشيد، دمشق، ط٣، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م. وصنعة الأعلم الشنتمري، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٣، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

١١٧. ديوان الشريف الرضي، شرح د. يوسف شكري فرحات، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

١١٨. ديوان عبد الرحمن بن حسان، تحقيق د. سامي مكي العاني، مجلة كلية الآداب بجامعة بغداد، المجلد ١٣، ١٩٧٠م.

١١٩. ديوان كعب بن مالك، تحقيق د. سامي مكي العاني، مطبعة المعارف، بغداد، ط١، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.

١٢٠. ديوان مجنون ليلىٰ، جمع وتحقيق عبد الستار أحمد فراج، مكتبة نهضة مصر، القاهرة.

١٢١. ديوان محمد بن حازم الباهلي، صنعة محمد خير البقاعي، دار قتيبة، دمشق، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

١٢٢. رسائل في اللغة لابن السِّيد، تحقيق د. وليد السراقبي، مطبوعات مركز الملك فيصل، الرياض، ط١، ١٤٢٨ه/ ٢٠٠٧م.

١٢٣. رسالة الصاهل والشاحج للمعري، تحقيق د. عائشة عبد الرحمن، دار المعارف بالقاهرة، ط٢، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

١٢٤. رسالة الغفران للمعري، تحقيق د. عائشة عبد الرحمن، ط٨، دار المعارف بالقاهرة.

١٢٥. رسالة الملائكة للمعري، تحقيق محمد الجندي، دار صادر، بيروت، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

١٢٦. رصف المباني للمالقي، تحقيق د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط٣، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

١٢٧. رغبة الآمل لسيد المرصفي، مطبعة النهضة بمصر، ط١، ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٧م.

١٢٨. الروض الأنف للسهيلي، تحقيق عبد الرحمن الوكيل، دار الكتب الإسلامية، القاهرة، ط١، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.

١٢٩. الزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط٣، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

١٣٠. السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

١٣١. سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

١٣٢. سفر السعادة للعلم السخاوي، تحقيق د. محمد أحمد الدالي، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

١٣٣. شرح أبيات الإصلاح لابن السيرافي، تحقيق ياسين محمد السواس، مطبوعات مركز جمعة الماجد، دبي، ط١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

١٣٤. شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، تحقيق د. محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٧٩م.

١٣٥. شرح أبيات سيبويه المنسوب للنحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

١٣٦. شرح أبيات المغني لعبد القادر البغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد دقاق، دار المأمون، دمشق، ط١، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.

١٣٧. شرح الألفية لابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

١٣٨. شرح الألفية لابن الناظم، تصحيح محمد سليم اللبابيدي، مطبعة جاورجيوس، بيروت، ١٣١٢هـ.

١٣٩. شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد المختون، دار هجر، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

١٤٠. شرح التصريف للثمانيني، تحقيق د. إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

١٤١. شرح التعريف بضروري التصريف لابن إياز، تحقيق د. هادي نهر، ود. هلال ناجي، دار الفكر، الأردن، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

١٤٢. شرح الجزولية الكبير للشلوبين، تحقيق د. تركي بن سهو العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

١٤٣. شرح الجمل لابن عصفور، تحقيق د. صاحب أبو جناح، (دون بيانات نشر).

١٤٤. شرح شواهد الشافية لعبد القادر البغدادي، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

١٤٥. شرح شواهد الكشاف لمحب الدين أفندي، تصحيح نصر الهوريني، المطبعة الكبرىٰ بمصر، ١٢٨١هـ.

١٤٦. شرح شواهد المغني للسيوطي، تعليق محمد محمود التركزي الشنقيطي، لجنة التراث العربي، القاهرة، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.

١٤٧. شرح الفصيح لابن الجبان، تحقيق د. عبد الجبار جعفر القزاز، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩١م.

١٤٨. شرح الفصيح المنسوب للزمخشري، تحقيق د. إبراهيم الغامدي، مطبوعات جامعة أم القرىٰ، ١٤١٧هـ.

١٤٩. شرح الفصيح للمرزوقي، تحقيق د. سليمان العايد، إصدار كرسي د. عبد العزيز المانع، جامعة الملك سعود.

١٥٠. شرح الفصيح لابن هشام اللخمي، تحقيق د. مهدي جاسم، وزارة الثقافة العراقية، ١٤٠٩ه/ ١٩٨٨م.

١٥١. شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط٥، دار المعارف، القاهرة.

١٥٢. شرح القصائد العشر للخطيب التبريزي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٤، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

١٥٣. شرح القصائد التسع للنحاس، تحقيق أحمد خطاب، مطبوعات وزارة الإعلام العراقية، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.

١٥٤. شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د.عبد المنعم أحمد هريدي، مطبوعات جامعة أم القرىٰ، ط١، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

١٥٥. شرح الكافية للرضي، تحقيق د. حسن الحفظي، ود. يحيىٰ بشير، مطبوعات جامعة الإمام، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

١٥٦. شرح الكتاب للسيرافي، (ج١) تحقيق د. رمضان عبد التواب وزميليه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م، (ج٣) تحقيق د. فهمي أبو الفضل، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م، (ج٤) تحقيق د. محمد هاشم عبد الدايم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٨م، (ج١٠) تحقيق د. صلاح رواي، ود. مها خضر، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

١٥٧. شرح اللمع لابن بَرْهان العكبري، تحقيق د. فائز فارس، الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

١٥٨. شرح المفصل لابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية بالقاهرة.

١٥٩. شرح المفضليات لأبي محمد الأنباري، تحقيق كارلوس يعقوب لايل، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، ١٩٣٠م.

١٦٠. شرح المعلقات العشر للزوزني، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٨٣م.

١٦١. شرح الملوكي لابن يعيش، تحقيق د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، ط١، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.

١٦٢. شفاء الغليل في علم الخليل للمحلي، تحقيق د. شعبان صلاح، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

١٦٣. شعر الأغلب العجلي، جمع د. نوري حمودي القيسي، مجلة المجمع العلمي العراقي، ج٣، المجلد ٣١، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

١٦٤. شعر البعيث المجاشعي، تحقيق د. عدنان محمد أحمد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠١٠م.

١٦٥. شعر الخوارج، جمع وتقديم د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط٢، ١٩٧٤م.

١٦٦. شعر ربيعة الرقي، تحقيق زكي ذاكر العاني، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٨٠م.

١٦٧. شعر عمرو بن أحمر الباهلي، تحقيق د. حسين عطوان، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.

١٦٨. شعر عمرو بن معدي كرب الزُّبيدي، جمعه مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١٦٩. شعر الكميت بن زيد الأسدي، جمع وتقديم د. داود سلوم، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

١٧٠. الشعر والشعراء لابن قتيبة، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

١٧١. شفاء العليل للسلسيلي، تحقيق د. الشريف عبد الله البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

١٧٢. شمس العلوم لنشوان الحميري، تحقيق د. حسين العمري وزملائه، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

١٧٣. شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مكتبة العروبة، ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٧م.

١٧٤. صبح الأعشىٰ للقلقشندي، المطبعة الأميرية بالقاهرة، ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م.

١٧٥. الصحاح للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٩٠م.

١٧٦. ضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، القاهرة، ط١، ١٩٨٠م.

١٧٧. طبقات الشعراء لابن المعتز، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، ط٣، مطبعة المعارف، القاهرة.

١٧٨. طبقات فحول الشعراء لابن سلام، قرأه وشرحه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة.

١٧٩. العباب الزاخر للصغاني، تحقيق محمد آل ياسين (السين)، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط١، ١٩٨٧م، (الطاء)، دار الرشيد، بغداد، ١٩٧٩م.

١٨٠. عبث الوليد للمعري، تحقيق د. ناديا علي الدولة، (دون بيانات نشر)، وأصلُه رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، ١٩٧٦م.

١٨١. العروض للأخفش، تحقيق د. أحمد محمد عبد الدايم، المكتبة الفيصلية بمكة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، وأخرىٰ بتحقيق سيد البحراوي (دون بيانات نشر)[1].

١٨٢. العروض للربعي، تحقيق محمد أبو الفضل بدران، الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

١٨٣. العروض للزجاج، تحقيق سليمان أبو ستة، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل، المجلد السادس، العدد الثالث، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

١٨٤. العروض المنسوب لابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد الخامس عشر، ١٩٧٢م.

١٨٥. عروض الورقة للجوهري، تحقيق د. محمد سعدي جوكنلي، جامعة آتاتورك، أرضروم، ١٩٩٤م.

١٨٦. العقد الفريد لابن عبد ربه، تحقيق أحمد أمين وزميليه، ط٢، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر.

١٨٧. علل النحو للوراق البغدادي، تحقيق د. محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

١٨٨. عمدة الحفاظ للسمين الحلبي، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

(١) ونَشَرَ تحقيقه هذا في مجلة فصول، العدد الثاني، المجلد السادس، مارس ١٩٨٦م، ص ص ١٢٣-١٦١.

١٨٩. عمدة الكتاب للنحاس، تحقيق بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

١٩٠. العمدة في صناعة الشعر ونقده لابن رشيق، تحقيق د. النبوي شعلان، مكتبو الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

١٩١. العيون الغامزة علىٰ خبايا الرامزة للدماميني، تحقيق الحساني حسن عبد الله، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٢، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

١٩٢. غرائب التفسير للكرماني، تحقيق د. شمران سركال يونس العجلي، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة.

١٩٣. غريب الحديث لإبراهيم الحربي، تحقيق د. سليمان العايد، جامعة أم القرىٰ، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١٩٤. غريب الحديث للخطابي، تحقيق عبد الكريم العزباوي، جامعة أم القرىٰ، ط٢، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

١٩٥. غريب الحديث لأبي عبيد، تحقيق د. حسين محمد شرف، الهيئة العامة لشؤون المطابع، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

١٩٦. غريب الحديث لابن قتيبة، تحقيق د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

١٩٧. غريب القرآن لابن قتيبة، تحقيق السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

١٩٨. الغريب المصنف لأبي عبيد، تحقيق د. محمد المختار العبيدي، دار مصر للطباعة، ط٢، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

١٩٩. الفائق في غريب الحديث للزمخشري، تحقيق علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، عيسىٰ البابي الحلبي وشركاه.

٢٠٠. فتح الوصيد للعلم السخاوي، تحقيق د. مولاي محمد الإدريسي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٢٠١. فحولة الشعراء للأصمعي، تحقيق د. أحمد خليل الشال، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية، ط١، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م.

٢٠٢. الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني، تحقيق محمد الفتيح، دار الزمان، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٢٠٣. الفصول الخمسون لابن معط، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مطبعة عيسىٰ البابي الحلبي، القاهرة.

٢٠٤. فعلت وأفعلت لأبي حاتم، تحقيق د. خليل إبراهيم العطية، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٢٠٥. فعلت وأفعلت للزجاج، تحقيق د. رمضان عبد التواب، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

٢٠٦. القسطاس في علم العروض للزمخشري، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف، بيروت، ط٢، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.

٢٠٧. الكافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزي، تحقيق الحساني حسن عبد الله، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٦٩م.

٢٠٨. الكامل للمبرد، تحقيق د. محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٠٩. الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٢١٠. كتاب الجيم لأبي عمرو الشيباني، تحقيق إبراهيم الأبياري وزملائه، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

٢١١. كتاب الزينة لأبي حاتم الرازي، تحقيق حسين بن فيض الهمداني، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

٢١٢. كتاب العين للخليل، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.

٢١٣. كتاب المصاحف لابن أبي داود، تحقيق د. محب الدين واعظ، دار البشائر الإسلامية الأولىٰ، بيروت، ط٢، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٢١٤. كشف المشكلات للباقولي، تحقيق د. محمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

٢١٥. الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب، تحقيق د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٢١٦. الكشف والبيان للثعلبي، تحقيق مجموعة من الأساتذة، دار التفسير، جدة، ط١، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م.

٢١٧. الكشاف للزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٢١٨. الكناش لأبي الفدا، تحقيق د. رياض الخوام، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

٢١٩. اللآلي في شرح أمالي القالي لأبي عبيد البكري، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الحديث، بيروت، ط٢، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٢٢٠. اللامات للزجاجي، تحقيق د. مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٢٢١. اللامع العزيزي للمعري، تحقيق محمد سعيد المولوي، مطبوعات مركز الملك فيصل، الرياض، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

٢٢٢. اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق غازي طليمات، ود. عبد الإله نبهان، مركز جمعة الماجد، دبي، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

٢٢٣. لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت.

٢٢٤. لغات القرآن، إملاء الفراء رواه عنه محمد بن الجهم السِّمَّري، تحقيق جابر بن عبد الله السريع، ١٤٣٥هـ.

٢٢٥. لمع الأدلة للأنباري، تحقيق د. عطية عامر، المكتبة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٦٣م.

٢٢٦. ليس في كلام العرب لابن خالويه، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط٢، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٢٢٧. ما جاء علىٰ فعلت وأفعلت للجواليقي، تحقيق ماجد الذهبي، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٢٢٨. ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز، تحقيق د. رمضان عبد التواب، ود. صلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت، ١٩٨٢م.

٢٢٩. ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي، تحقيق د. عوض القوزي، مطابع دار المعارف، الرياض، ط٢، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

٢٣٠. المبسوط في القراءات العشر لابن مهران، تحقيق سبيع حمزة حاكمي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨١م.

٢٣١. مجالس العلماء للزجاجي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٢٣٢. المجموع المغيث لأبي موسىٰ المديني، تحقيق عبد الكريم العزباوي، مطبوعات جامعة أم القرىٰ، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٢٣٣. المحتسب لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف ود. عبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلىٰ للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.

٢٣٤. المحيط في اللغة للصاحب بن عبَّاد، تحقيق محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت.

٢٣٥. مختارات ابن الشجري، شرحها محمود حسن زناتي، مطبعة الاعتماد، مصر، ط١، ١٣٤٤هـ/ ١٩٢٥م.

٢٣٦. مختصر التبيين لابن نجاح، تحقيق د. أحمد شرشال، مطبوعات مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، ١٤٢١هـ.

٢٣٧. المخصص لابن سيده، المطبعة الأميرية الكبرىٰ ببولاق، ط١، ١٣١٦هـ.

٢٣٨. المداخل في اللغة لأبي عمر الزاهد، تحقيق محمد عبد الجواد، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٦م.

٢٣٩. المدخل إلىٰ تقويم اللسان للخمي، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٢٤٠. المذكر والمؤنث لابن الأنباري، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلىٰ للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٢٤١. المرتجل لابن الخشاب، تحقيق علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

٢٤٢. المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وزميليه، ط٣، مكتبة دار التراث، القاهرة.

٢٤٣. المسائل البصريات للفارسي، تحقيق د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني بالقاهرة، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٢٤٤. المسائل البغداديات للفارسي، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد.

٢٤٥. المسائل الحلبيات للفارسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٢٤٦. المسائل العسكريات للفارسي، تحقيق د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٢م.

٢٤٧. المسائل العضديات للفارسي، تحقيق د. علي جابر المنصوري، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٢٤٨. المسائل المنثورة للفارسي، تحقيق د.شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، عَمَّان، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

٢٤٩. المساعد علىٰ تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، مطبوعات جامعة الملك عبد العزيز، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٢٥٠. المسلسل في غريب لغة العرب لأبي الطاهر التميمي، تحقيق محمد جواد، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر.

٢٥١. مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٢٥٢. المشوف المعلم للعكبري، تحقيق ياسين محمد السواس، مطبوعات جامعة أم القرىٰ، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٢٥٣. معاني القراءات للأزهري، تحقيق د. عيد درويش، ود. عوض القوزي، مطابع دار المعارف، ط٢، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

٢٥٤. معاني القرآن للأخفش، تحقيق د. هدىٰ محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

٢٥٥. معاني القرآن للزجاج، تحقيق د. عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٢٥٦. معاني القرآن للفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وزملائه، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٢٥٧. معاني القرآن للنحاس، تحقيق محمد علي الصابوني، مطبوعات جامعة أم القرىٰ، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٢٥٨. معجم الأدباء لياقوت الحموي، تحقيق د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

٢٥٩. معجم ما استعجم لأبي عبيد البكري، تحقيق مصطفىٰ السقا، عالم الكتب، بيروت.

٢٦٠. مغني اللبيب لابن هشام، تحقيق د. عبد اللطيف الخطيب، الكويت، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٢٦١. المقاصد الشافية للشاطبي، تحقيق مجموعة من الأساتذة، مطبوعات جامعة أم القرىٰ، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٢٦٢. المقاصد النحوية للعيني، تحقيق د. علي محمد فاخر وزملائه، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

٢٦٣. مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، دمشق، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٢٦٤. المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. كاظم المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، ١٩٨٢م.

٢٦٥. المقتصد في شرح التكملة لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. أحمد الدويش، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٢٦٦. المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلىٰ للشؤون الإسلامية بالقاهرة، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

٢٦٧. المقدمة الجزولية للجزولي، تحقيق د. شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرىٰ، ١٩٨٨م.

٢٦٨. المقرب لابن عصفور، تحقيق أحمد الجواري، وعبد الله الجبوري، ط١، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.

٢٦٩. المقصور والممدود لابن ولاد، تصحيح بولس برونله، مطبعة بريل، ليدن، ١٩٠٠م.

٢٧٠. المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار للداني، تحقيق د. نورة الحميد، دار التدمرية، الرياض، ط١، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

٢٧١. الممتع في التصريف لابن عصفور، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٢٧٢. المنتخب من غريب كلام العرب لكُراع، تحقيق د. محمد العمري، مطبوعات جامعة أم القرىٰ، ط١، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

٢٧٣. المنصف لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفىٰ وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم بمصر، ط١، ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م.

٢٧٤. منهج السالك لأبي حيان، تحقيق سيدني جلازر، طبعة الجمعية الشرقية الأمريكية، نيوهافن كونكتيكي، ١٩٤٧م.

٢٧٥. الموشح للمرزباني، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي، القاهرة.

٢٧٦. النشر في القراءات العشر لابن الجزري، مراجعة علي محمد الضباع، المكتبة التجارية بمصر.

٢٧٧. النكت للأعلم الشنتمري، تحقيق زهير سلطان، مطبوعات معهد المخطوطات، الكويت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٢٧٨. النكت في القرآن لابن فضَّال المجاشعي، تحقيق إبراهيم الحاج علي، مكتبة الرشد، الرياض.

٢٧٩. نهاية الراغب للإسنوي، تحقيق د. شعبان صلاح، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.

٢٨٠. النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، تحقيق د. محمود الطناحي، وطاهر الزاوي، دار الفكر، بيروت.

٢٨١. النوادر لأبي زيد الأنصاري، تحقيق د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت والقاهرة، ط١، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٢٨٢. النوادر لأبي مسحل الأعرابي، تحقيق د. عزة حسن، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦١م.

٢٨٣. الهداية إلىٰ بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب، مطبوعات جامعة الشارقة، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

٢٨٤. همع الهوامع للسيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٢٨٥. الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية للأهوازي، تحقيق دريد حسن أحمد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م.

٢٨٦. الوسيلة إلىٰ كشف العقيلة للعلم السخاوي، تحقيق د. مولاي محمد الإدريسي، مكتبة الرشد، الرياض، ط٢، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٢٨٧. اليوم والليلة لأبي عمر الزاهد، تحقيق محمد جبار المعيبد، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد ٢٤، ج٢، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.